



جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا  
كلية الدراسات العليا



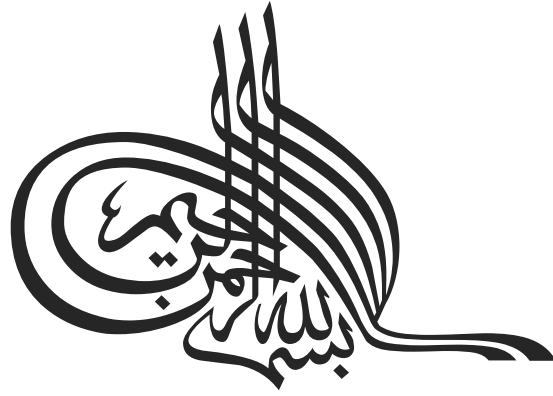
دور الإستثمارات الأجنبية المباشرة في تطوير القطاع الزراعي في  
السودان (1990 – 2016م)  
(دراسة حالة الشركة العربية السودانية للزراعة بالنيل الأزرق المحدودة)  
Role of Foreign Direct Investment in Developing the  
Agricultural Sector in Sudan (1990-2016)  
A case Study of (Arab Sudanese Blue Nile Agricultural Co.Ltd)

بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراة في الإقتصاد

إشراف الدكتور:  
يوسف الفكي عبد الكريم

إعداد الدراسة :  
أميمة أحمد حمزة عبد الله

نوفمبر 2018م



## استهلال

قال تعالى:

﴿ قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ ﴾<sup>(32)</sup>

صدق الله العظيم

سورة البقرة، الآية (32)

## إهداء

إلى روح أبي الطاهرة..... رحمه الله رحمة واسعة واسكنه فسيح جناته..  
إلى فقيدة الشباب والعلم أختي ميادة (أم تمبش).... رحمها الله واسكنها فسيح جناته.....

إلى أُمي ..... متعها الله بالصحة والعافية.....  
إلى .....أخي أبي دكتور مرتضى أحمد حمزة..... تقديراً واعتزازاً واعترافاً بالجميل.....  
إلى .. أخواني وأخواتي الأعزاء.....  
إليك انت تمبش.....

## شكر وتقدير

شكري لله أولاً وأخيراً، ثم شكري لجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا لإتاحتها الفرصة لي للإعداد هذه الرسالة. وأخص بالشكر:

- وزارة المالية والاقتصاد الوطني - الخرطوم.
  - بنك السودان المركزي - الخرطوم.
  - وزارة الاستثمار الاتحادية - الادارة العامة للمعلومات والإحصاء - الخرطوم.
  - وزارة الزراعة الاتحادية - الخرطوم.
  - الهيئة العربية للإستثمار والإئناء الزراعي - الخرطوم.
  - الشركة العربية السودانية للزراعة بالنيل الأزرق -أدي.
  - كلية الخرطوم التطبيقية - الخرطوم.
  - مكتبة الدراسات العليا - جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
  - مكتبة الدراسات التجارية - جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
- وشكري وتقديري لكافة الشخصيات ذات الصلة بالبحث والتي كان لتعاونها اللامحدود معي الفضل الكبير في إعداد هذه الدراسة، وأخص بالشكر:
- الدكتور يوسف الفكي عبد الكريم الذي أشرف على هذا البحث، فلم يبخل بوقته الثمين ومعلوماته الثرة نصحاً وإرشاداً متواصلأ فكان خير زاد لي في مسيرتي البحثية.
  - الأستاذ سليمان شقيري مدير الشركة العربية السودانية للزراعة بالنيل الأزرق.
  - الأستاذ نصر الدين المدير المالي بالشركة العربية السودانية للزراعة بالنيل الأزرق.
  - الأستاذة غادة بالشركة العربية السودانية للزراعة بالنيل الأزرق.
- وشكري وتقديري لكل من ساهم في هذه الدراسة.

الدارسة،،،

## المستخلص

تناولت الدراسة دور الإستثمارات الأجنبية المباشرة في تطوير القطاع الزراعي في السودان خلال الفترة (1990 – 2016م)، دراسة حالة الشركة العربية السودانية للزراعة بالنيل الأزرق، تمثلت مشكلة الدراسة في تساؤل رئيسي ما هو دور الإستثمارات الأجنبية المباشرة في تطوير القطاع الزراعي في السودان ؟. بنيت الدراسة على عدة فرضيات أهمها أن زيادة تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر نحو القطاع الزراعي يؤدي إلى تحسين أداء هذا القطاع ومن ثم أداء الإقتصاد ككل، وتعتبر قوانين الإستثمار في السودان محفزة للإستثمار الأجنبي المباشر، ويسهم الإستثمار الأجنبي المباشر في خلق فرص عمل ونقل التقنية الإنتاجية وفتح قنوات للتصدير. اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لدراسة الحالة، بالاعتماد على مصادر البيانات الثانوية الصادرة من الجهات ذات الصلة بموضوع الدراسة. توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: ساهمت الإستثمارات الأجنبية المباشرة في السودان بجانب عوامل أخرى في رفع معدل النمو الاقتصادي من سالب 5.5 % في عام 1990م إلى 4.9% في عام 2016م، تركزت الإستثمارات الأجنبية المباشرة في السودان خلال فترة الدراسة (1990م-2016م) في قطاعي الصناعة والخدمات وأهملت القطاع الزراعي، وأن الإستثمارات الأجنبية المباشرة نقلت ووطنت التقنية والخبرات الأجنبية وطورت مهارات العمالة السودانية، وساهمت الإستثمارات الأجنبية المباشرة في السودان في خلق فرص عمل للعمالة السودانية، كما ساهمت الشركة العربية السودانية للإنتاج الزراعي بالنيل الأزرق في التنمية الاقتصادية بصورة عامة والتنمية الريفية بصورة خاصة. وضعت الدراسة توصيات أهمها: العمل على تشجيع الاستثمار الأجنبي للاستثمار في القطاع الزراعي. وأن يضع السودان أولوية للإستثمارات الأجنبية المباشرة وتوجيهها نحو القطاعات الانتاجية الواعدة. والعمل على خلق نوع من التوازن الاستثماري بين القطاعات الانتاجية المختلفة وألا تتركز الإستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاعات معينة وإهمال القطاعات الأخرى، وتذليل كافة المشاكل والمعوقات التي تواجه القطاع الزراعي في السودان وخاصة فيما يتعلق بملكية الارض، وتطويره للقيام بدوره في استغلال موارد البلاد وتحقيق الأمن الغذائي.

## **Abstract**

The study discussed the role of Foreign Direct Investment in the development of agricultural sector in Sudan during the period (1990-2016), A case study of Arab Sudanese Blue Nile Agricultural Company. The Problem of the study was represented in a main question; what is the role of Foreign Direct Investment on the development of agricultural sector in Sudan? The study is based on several hypotheses the most important; the increase of Foreign Direct Investment towards the agricultural sector leads to the improvement of sector's performance, and accordingly, the economy's performance as a whole. Investment laws in Sudan are considered Foreign Direct Investment motivating legislations. The Foreign Direct Investment contributes to job creation, transformation of production technology and opening export channels. The study adopted the descriptive analytical approach to study the case, basing on the second sources of data which issued from the bodies that related to the study topic. The study concluded several findings the most important include; the Foreign Direct Investment, beside other factors, contributed to the increase of economic growth rate from Negative 5.5% in 1990 to 4.9% in 2016. The Foreign Direct Investment in Sudan during the study period (1990-2016) focused on the Industry and Service Sectors while neglected the Agricultural Sector, The Foreign Direct Investment transferred and established the technology and foreign experience, improved Sudanese labour skills, The Foreign Direct Investment contributed to job creation for Sudanese labour, the Arab Sudanese Blue Nile Agricultural Company contributed to the economic development generally and rural development particularly. The most important are; the foreign investment should be encouraged to invest in the Agricultural Sector, Sudan should consider the Foreign Direct Investment as priority and direct it towards the hopeful sectors of production, Foreign Direct Investment should be directed to different sectors of production and shouldn't focus on certain sectors and neglect other ones, problems and obstacles particularly those regarding land ownership that face the Agricultural Sector in Sudan should be solved, this sector should be improved in order to perform its role on utilization of the country resources and achieve food security.

## المحتويات

الرقم	الموضوع	الصفحة
1	استهلال	أ
2	إهداء	ب
3	شكر وتقدير	ج
4	المستخلص	د
5	Abstract	هـ
6	قائمة المحتويات	و
7	قائمة الجداول	ح
8	قائمة الأشكال	ك
<b>الفصل الأول</b>		
9	الإطار المنهجي والدراسات السابقة	
10	المبحث الأول : الإطار المنهجي (المقدمة - المشكلة - الفرضيات - الأهمية - الأهداف - المنهجية - الحدود - المصادر - الهيكل).	2
11	المبحث الثاني : الدراسات السابقة.	9
<b>الفصل الثاني</b>		
12	مفهوم ونظريات الإستثمار الأجنبي المباشر	23
13	المبحث الأول: مفهوم الإستثمار الأجنبي المباشر وأهميته.	23
14	المبحث الثاني: مزايا وأشكال الإستثمار الأجنبي المباشر.	33
15	المبحث الثالث: نظريات الإستثمار الأجنبي المباشر، ومحدداته المختلفة في الفكر الإقتصادي.	39
<b>الفصل الثالث</b>		
16	تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر (1970 - 2016م)	58
17	المبحث الأول: تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر عبر العالم (1970- 1990م)	58
18	المبحث الثاني: تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر عبر العالم (1991م-)	67



الرقم	الموضوع	الصفحة
	(2016م)	
77	المبحث الثالث: العوامل المؤثرة على الاستثمارات الأجنبية المباشرة	
<b>الفصل الرابع</b>		
19	واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في السودان	85
20	المبحث الأول: مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر في السودان	85
21	المبحث الثاني: قوانين الإستثمار الأجنبي في السودان	106
22	المبحث الثالث: تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر في السودان (1990م-2016م)	120
<b>الفصل الخامس</b>		
23	الإستثمار الأجنبي المباشر بالقطاع الزراعي في السودان (دراسة حالة الشركة العربية السودانية للزراعة - مشروع أفدي 2000-2016م)	130
24	المبحث الأول: القطاع الزراعي في السودان	130
25	المبحث الثاني: التوزيع القطاعي للإستثمارات الأجنبية المباشرة (1990-2016م)	139
26	المبحث الثالث: الشركة العربية السودانية للإنتاج الزراعي وأثرها على الإقتصاد السوداني	156
27	إختبار فرضيات البحث	183
<b>الخاتمة</b>		
28	أولاً : النتائج	185
29	ثانياً : التوصيات	186
30	المصادر والمراجع	187
31	الملاحق	193

الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
(1-3)	إجمالي تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر للاقتصادات المتقدمة (1970-1990م)	59
(2-3)	إجمالي تدفقات الإستثمار الأجنبي للدول العربية ( 1970-1990م)	62
(3-3)	إجمالي تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية (1970-1990م)	64
(4-3)	إجمالي تدفقات الإستثمار الأجنبي للدول المتقدمة (1991م - 2016م)	67
(5-3)	إجمالي تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر للدول العربية (1991م - 2016م)	70
(6-3)	إجمالي تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية (1991م-2016م)	73
(7-3)	معدل نمو تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة (2005م-2015م)	76
(1-4)	معدل النمو الحقيقي للنتائج المحلي الإجمالي في السودان للفترة (1990-2016م)	90
(2-4)	مؤشر سياسة التوازن الداخلي في السودان (عجز أو فائض الميزانية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) للفترة 1990م -2016م	93
(3-4)	مؤشر سياسة التوازن الخارجي في السودان (عجز أو فائض الحساب الجاري)(مليون دولار) كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) للفترة 1990م-2016م	96
(4-4)	مؤشر السياسة النقدية ( معدل التضخم ) في السودان للفترة 1990م-2016م	98
(5-4)	المؤشر المركب في السودان للفترة 1990م-2016م (بالنسبة المئوية)	101

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
(6-4)	ترتيب السودان حسب مؤشرات أداءه في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر على مستوى الاقتصادات المختلفة	103
(7-4)	ترتيب السودان حسب مؤشرات ترتيب الدول العربية المستقطبة للإستثمار الأجنبي المباشر	104
(8-4)	إجمالي تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في السودان (1991م-2016م)	120
(9-4)	معدلات نمو الإستثمار الأجنبي المباشر في السودان خلال الفترة (1990م-1999م)	123
(1-5)	عدد الإستثمارات الأجنبية والأجنبية المشتركة خلال الفترة (2000م - 2016م)	139
(2-5)	حجم المشروعات للإستثمارات الأجنبية والأجنبية المشتركة المصدقة خلال الفترة (2000م - 2016م)	143
(3-5)	مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000م - 2016م)	147
(4-5)	نسبة مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي (%) خلال الفترة (2000م - 2016م)	148
(5-5)	معدل النمو الحقيقي للقطاعات (%) خلال الفترة (2000م - 2016م)	149
(6-5)	تقديرات مساهمة قطاعي المطري التقليدي والمطري الحديث في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للفترة (1990 - 2016م)	150
(7-5)	حجم العمالة في المشروعات الأجنبية والأجنبية المشتركة المباشرة المصدقة خلال الفترة من (2000 - 2017م)	152
(8-5)	حجم عمالة المشروعات الوطنية المصدقة خلال الفترة من (2000 - 2017م)	154
(9-5)	المساحات والمحاصيل بمشروع أقدي (1983م-1995م) - زهرة الشمس	170
(10-5)	المساحات والمحاصيل بمشروع أقدي (1983م-1995م) - الذرة	171

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
(11-5)	المساحات والمحاصيل بمشروع أقدري (1983م-1995م) - السمسم	172
(12-5)	المساحات والمحاصيل بمشروع أقدري (1983م-1995م) - القطن	173
(13-5)	المساحات والمحاصيل بمشروع أقدري (1983م-1995م) - الدخن	174
(14-5)	المساحات والمحاصيل بمشروع أقدري (1983م-1995م) - الذرة الشامية	175
(15-5)	إنتاجية المحاصيل تحت نظام الزراعة بدون حرث (2001-2009م)	176
(16-5)	إنتاج المحاصيل بمشروع أقدري (2010م-2015م) - بالطن	177
(17-5)	المساحات المخططة والمنفذة بمشروع أقدري (فدان) للفترة (2010م- 2015م)	179
(18-5)	المساحات المزروعة والإنتاج للمحاصيل في السودان (فدان) للفترة (2010م- 2016م)	180

الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
61	إجمالي تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر للاقتصادات المتقدمة (1970-1990م)	(1-3)
63	إجمالي تدفقات الإستثمار الأجنبي للدول العربية (بالمليون دولار أمريكي) (1970-1990م)	(2-3)
66	إجمالي تدفقات الإستثمار الأجنبي للدول النامية (1970-1990م)	(3-3)
69	إجمالي تدفقات الإستثمار الأجنبي للدول المتقدمة (1991م-2016م)	(4-3)
72	إجمالي تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر للدول العربية (1991م-2016م)	(5-3)
75	إجمالي تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر للاقتصادات النامية (1991م-2016م)	(6-3)
92	معدل النمو الحقيقي للنتائج المحلي الإجمالي في السودان للفترة (1990-2016م) بالنسبة المئوية	(1-4)
95	مؤشر سياسة التوازن الداخلي في السودان (عجز أو فائض الميزانية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) للفترة 1990م-2016م	(2-4)
97	مؤشر سياسة التوازن الخارجي في السودان (عجز أو فائض الحساب الجاري) (مليون دولار) كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للفترة 1990م-2016م	(3-4)
100	مؤشر السياسة النقدية (معدل التضخم) في السودان للفترة 1990م-2016م	(4-4)
122	إجمالي تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في السودان (1991م-2016م)	(5-4)
124	معدلات نمو الإستثمار الأجنبي المباشر في السودان خلال الفترة (1990م-1999م)	(6-4)
141	عدد المشروعات للإستثمارات الأجنبية والأجنبية	(1-5)

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
	المشتركة للقطاع الصناعي	
141	عدد المشروعات للإستثمارات الأجنبية والأجنبية المشتركة للقطاع الخدمي	(2-5)
142	عدد المشروعات للإستثمارات الأجنبية والأجنبية المشتركة للقطاع الزراعي	(3-5)
142	إجمالي عدد المشروعات للإستثمارات الأجنبية المباشرة	(4-5)
144	حجم المشروعات للإستثمارات الأجنبية والأجنبية المشتركة المصدقة للقطاع الصناعي (2000- 2016م)	(5-5)
145	حجم المشروعات للإستثمارات الأجنبية والأجنبية المشتركة المصدقة للقطاع الخدمي (2000- 2016 م )	(6-5)
145	حجم المشروعات للإستثمارات الأجنبية والأجنبية المشتركة المصدقة للقطاع الزراعي (2000-2016م)	(7-5)
146	إجمالي حجم المشروعات للإستثمارات الأجنبية والأجنبية المشتركة المصدقة (2000م -2016م)	(8-5)

## الفصل الأول

### الإطار المنهجي والدراسات السابقة

المبحث الأول : الإطار المنهجي.

المبحث الثاني : الدراسات السابقة.

## الفصل الأول

### الإطار المنهجي والدراسات السابقة

#### المبحث الأول: الإطار المنهجي

##### المقدمة :

شهد العالم في الآونة الأخيرة تطورات سريعة ومتغيرات متلاحقة في كافة النواحي الاقتصادية، أدت إلى تعديل جوهري في السياسات الاقتصادية للكثير من الدول، فمعظم هذه الدول تنازلت عن هيمنتها على النشاطات الاقتصادية المختلفة واتجهت إلى تحرير إقتصاداتها وذلك بالسماح للقطاع الخاص المحلي والأجنبي للقيام بالمساهمة في معظم النشاطات الاقتصادية، وهكذا برزت مسألة الاستثمارات الأجنبية كواحدة من الموضوعات الاقتصادية المهمة التي احتلت مركز الصدارة في قضايا الإقتصاد المعاصر.

يعد الإستثمار الأجنبي من أهم أوجه النشاط الإقتصادي في الواقع المعاصر، إذ أنه يضطلع بدور مهم على صعيد عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دولة ما، ذلك لكونه قناة رئيسية يتدفق عبرها رأس المال والخبرة العلمية والفنية، ولهذا يعد الإستثمار الأجنبي حاجة ملحة للإقتصادات النامية والمتقدمة في نفس الوقت، إذ أن حاجة الإقتصادات النامية لرأس المال والخبرة الفنية تقابلها حاجة الإقتصادات المتقدمة إلى السوق التي تستثمر فيها رؤوس الأموال الفائضة لديها. نجد أن الإستثمار الأجنبي ليس ظاهرة جديدة، فقد ارتبط نشوءه بالثورة الصناعية في مستهل القرن التاسع عشر ولكن كان ينظر إليه نظرة تختلف عن الواقع الآن إذ أن أفكاراً جديدة ومفاهيم حديثة وتطور الكثير من النظريات الاقتصادية في هذا المجال إذ وصل الأمر إلى الدرجة التي اصبحت فيها هذه الدول تتنافس بشدة للحصول على هذه الإستثمارات الأجنبية وتمنحها التسهيلات وتهيئ لها الاجواء. ولم يكن السودان بعيداً عن تلك التغيرات فالحصار الإقتصادي، ونقص التمويل اللازم لمشروعات التنمية وخاصة بعد أن انخفض حجم المساعدات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية، فقد سعى في الآونة الاخيرة إلى جذب الأستثمارات الأجنبية التي تساعد في دفع عجلة التنمية الاقتصادية وتحقيق المزيد من التقدم في المجالات الزراعية، والصناعية والخدمية وذلك بتوفير فرص عمل جديدة أمام المواطنين والإستفادة من التقنيات الحديثة التي تدخل البلاد مع الشركات العالمية وغيرها من المكاسب التي تجلبها هذه الإستثمارات للإقتصاد القومي.



هنا جاء إختيار الدارس لهذه القضية بإعتبار أن السودان دولة نامية تسعى للنهوض والتطور وإحداث التنمية الإقتصادية ويتطلب هذا السعي الجاد والمتواصل لجذب تلك الإستثمارات الأجنبية وتشجيعها وإيجاد بيئة ملائمة تسمح بممارسة النشاط فيها بعيداً عن الخشية والتردد نسبة لضعف المدخلات المحلية والطاقات الإستيعابية .

مما لا شك فيه إن الإستثمارات الأجنبية المباشرة تؤثر على مجمل النواحي الإقتصادية سواء كانت زراعية أو صناعية أو خدمية، وقفت هذه الدراسة على الآثار الناتجة من تلك الإستثمارات على القطاع الزراعي بإعتبار انه يمثل حجر الزاوية في الأمن الغذائي ويعتمد عليه كثيراً في تحريك عجلة النمو الوطني خاصة بعد خروج البترول من ميزانية الدولة كان لا بد من الاهتمام بالقطاع الزراعي بصورة اكبر لتعويض النقص الذي فقده الدولة من موارد هذا من جهة، ومن جهة أخرى فالسودان بأراضيه الشاسعة والصالحة للزراعة وتتنوع مناخاته يمتاز بتنوع محاصيله الزراعية إضافة إلى منتجاته الحيوانية الكبيرة .

### مشكلة البحث :

السودان كأحد الدول العربية قد بذل جهود مقدرة منذ إستقلاله في عام 1956م لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر، وذلك بهدف سد النقص في الإستثمار المحلي وتحقيق الأهداف التنموية في مختلف القطاعات الإقتصادية.

نجد أن القطاع الزراعي في السودان من القطاعات الحيوية والمهمة لدعم إقتصادياته، وتتعاظم هذه الأهمية ويزيد هذا الدور بإعتبار أن السودان من الدول النامية التي تعمل على نمو إقتصادها والأرتقاء به من خلال إستغلال الموارد المتنوعة التي يتمتع بها، حيث يعتبر من اكثر قطاعات الإقتصاد الوطني أهمية وذلك من خلال مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 62% في عام 1956م، وأصبح يساهم في المتوسط بنسبة 46% في عقد الستينات والسبعينات ثم انخفضت إلى 37% خلال الثمانينات والتسعينات وتدنت حصته من الدخل القومي باستمرار من باقي القطاعات الاخرى ولذلك سعت الدولة لتحسين أداءه .

مما سبق نجد لا بد من الوقوف على الإستثمارات الأجنبية المباشرة التي أثرت على القطاع الزراعي في السودان ولعل ذلك سوف يظهر بصورة أكثر تحليلاً وتفصيلاً لطبيعة مشكلة الدراسة القائمة على التساؤل الرئيسي التالي: ما هو دور الإستثمارات الأجنبية المباشرة في تطوير القطاع الزراعي في السودان ؟ وقد تم اختيار فترة الدراسة من 1990م إلى 2016م ذلك لأن هذه الفترة شهدت وبصورة

ملحوظة دخول الكثير من الإستثمارات الأجنبية والعربية إلى السودان، تنفرع منه الاسئلة الفرعية التالية:

- 1/ الى اي مدى يساهم مناخ الاستثمار في السودان في جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة.
- 2/ ماهي مساهمة الإستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاع الزراعي في السودان.
- 3/ ماهو دور الشركة العربية السودانية للزراعة بالنيل الأزرق في نقل التقنية وتوفير فرص العمل في السودان.

## فرضيات البحث :

يسعى هذا البحث للتحقق من الفرضيات الآتية :

- 1/ الإستثمارات الأجنبية المباشرة تؤثر تأثيراً ايجابياً على النمو الاقتصادي بالسودان .
- 2/ إن الإستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الزراعي بالسودان يعتبر ضئيل للغاية .
- 3/ زيادة تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر نحو القطاع الزراعي يؤدي إلى تحسين أداء هذا القطاع ومن ثم أداء الإقتصاد ككل .
- 4/ تعتبر قوانين الإستثمار في السودان محفزة للإستثمار الأجنبي المباشر .
- 5/ يساعد الإستثمار الأجنبي المباشر في نقل التقنية الإنتاجية وفتح قنوات التصدير .
- 6/ يسهم الإستثمار الأجنبي المباشر في خلق فرص عمل للعمالة السودانية.

## أهمية البحث :

تتبع أهمية هذه الدراسة من أهمية القطاع الزراعي للإقتصاد السوداني ويرجع ذلك لدوره في تنشيط الحياة الإقتصادية وذلك لتحفيز المنتجين على زيادة وتنويع الإنتاج الزراعي، إنعاش الأسواق الداخلية وتوفير حاجتها من المنتجات الصناعية المختلفة، محاربة البطالة بتوفيرها للكثير من فرص العمل لأفراد المجتمع وزيادة وتنوع الصادرات السودانية وما توفره من عملات أجنبية تساعد على تحريك عجلة التنمية .

## الأهمية العملية:

تكمن في إيجاد الحلول والمقترحات فيما يتعلق بالإستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الزراعي واطافة بعض التعميمات ووضع توصيات عملية تفيد واضعي السياسات الاقتصادية بالسودان. وبناءً على ذلك يرجع إختيار الدارس لهذا الموضوع للعديد من الاعتبارات التي لفتت الانتباه للأهمية العملية للقطاع الزراعي في السودان واثر الأستثمارات الأجنبية عليه، فقد أصبح

الإستثمار الأجنبي المباشر من أهم المؤشرات لأضخم المشروعات التنموية في الدول النامية، ومن أهم هذه الاعتبارات :

1 / ضعف مساهمة القطاع الزراعي في الإقتصاد السوداني، كماً ونوعاً مقارنة بما يزخر به السودان من موارد كثيرة ومتنوعة .

2/ ضعف التمويل المتاح لدعم وتفعيل أداء القطاع الزراعي.

3/ التركيز على تصدير الكثير من السلع في صورتها الخام، وقلة الاهتمام بتصنيعها محلياً ثم تصديرها.

4/ قلة استخدام التقنيات الحديثة في القطاع الزراعي.

5/ ضعف الكثير من المنتجات الزراعية على المنافسة خارجياً .

### الأهمية العلمية:

1- تتبع أهمية هذه الدراسة من أهمية القطاع الزراعي للإقتصاد السوداني حيث يساهم بأكثر من 30% من الناتج المحلي الاجمالي، فضلاً عن توفير فرص العمل للكثيرأفراد المجتمع وزيادة وتنوع الصادرات السودانية وما يوفره من عملات أجنبية تساعد على تحريك عجلة التنمية.

2- أصبح الإستثمار الأجنبي المباشر من أهم الموضوعات المعاصرة التي يتم تناولها بالبحث والدراسة.

### أهداف البحث :

يهدف الدارس من هذه الدراسة إلى تحقيق العديد من الأهداف، أهمها ما يأتي:

1/ التعرف على إمكانيات السودان الزراعية لمعرفة إلى أي مدى يستطيع السودان أن يمتلك قاعدة زراعية.

2/ عرض تجربة السودان في مجال الزراعة.

3/ معرفة ما يتمتع به السودان من موقع جغرافي متميز واستراتيجي وموارد إقتصادية كبيرة ومتنوعة، واستغلال ذلك في تنويع المنتجات الزراعية وتسويقها داخلياً وخارجياً .

4/ التعرف على السياسات المتبعة من قبل الجهات المختصة في توفير المناخ الإستثماري الذي يساعد على تطوير القطاع الزراعي وتفعيل دوره في دعم الإقتصاد الوطني .

5/ إلقاء الضوء على التشريعات الإستثمارية التي وضعتها الدولة لتشجيع وجذب الإستثمار الأجنبي المباشر في كافة المجالات الإقتصادية.

6/ إستعراض تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر في السودان خلال فترة الدراسة.

- 7/ التعرف على المشاكل والمعوقات التي تواجه القطاع الزراعي في السودان .
- 8/ الوقوف على الإستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاع الزراعي في السودان بصورة عامة وأثرها على مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي .
- 9/ محاولة استخلاص السياسات الناجحة لجذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة للقطاع الزراعي في السودان.

## منهجية البحث :

انتهج الدارس المنهج التاريخي من خلال التعرف على الإستثمار الأجنبي المباشر في السودان والقوانين المشجعة له، كذلك سيتم إستخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل الظواهر التي يتم الحصول عليها من الإصدارات والمراجع والتقارير، كما سوف يستعين الدارس في سعيه لجمع مادة البحث بمنهج دراسة الحالة للشركة العربية السودانية للزراعة بالنيل الأزرق (أقدي) مع الاستعانة بالاسلوب الرياضي والاشكال البيانية بإستخدام برنامج (Excel) ،أما في الجانب التطبيقي يتم استخدام منهج البحث الكمي لإختبار الفرضيات.

## حدود البحث :

- 1/ الحدود المكانية: السودان.
- 2/ الحدود الزمنية : الفترة (1990م-2016م).
- 3/ حدود الموضوع: دور الإستثمارات الأجنبية المباشرة في تطوير القطاع الزراعي في السودان في الفترة (1990م-2016م) - دراسة حالة (الشركة العربية السودانية للإنتاج الزراعي بالنيل الأزرق- أقدي) .

## مصادر البحث :

سوف يعتمد الدارس في جمع مادة البحث على العديد من الوسائل والأدوات، والتي تتمثل في الآتي :-

المصادر الثانوية وهي المصادر والمراجع المكتوبة والتي تشمل على الكتب، المؤتمرات، الندوات، التقارير، الدوريات، القوانين واللوائح، والرسائل الجامعية عن هذا الموضوع في بحوث سابقة والمطبوعات الأخرى ذات الصلة .

## هيكل البحث :

سيتناول الدارس هذه الدراسة من خلال:

**الفصل الأول:** (الإطار المنهجي والدراسات السابقة) ويحتوي علي مبحثين، المبحث الأول خصص للإطار المنهجي للدراسة والتي تضمنت المقدمة، وأهمية البحث، وأهداف البحث، ومشكلة البحث، وفروض البحث، منهجية البحث، وحدود البحث، ومصادر البحث. أما المبحث الثاني فيتناول أهم الدراسات السابقة، يليه أربعة فصول تشتمل على العديد من المباحث، وذلك على النحو التالي:

**الفصل الثاني:** سيستعرض الباحث المفاهيم والقضايا الخاصة بالإستثمار الأجنبي المباشر بصورة عامة (الإطار النظري) ويتضمن ثلاث مباحث، فالمبحث الأول يتناول الحديث عن مفهوم الإستثمار الأجنبي المباشر وأهميته، أما المبحث الثاني يتناول فيه مزايا وأشكال الإستثمار الأجنبي المباشر، وأخيراً يتناول المبحث الثالث نظريات الإستثمار الأجنبي المباشر، ومحدداته المختلفة في الفكر الإقتصادي

**الفصل الثالث:** سيتناول هذا الفصل تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول المتقدمة والدول العربية والدول النامية في الفترة (1970- 2016م)، حيث يستعرض المبحث الأول تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول المتقدمة والدول العربية والدول النامية في الفترة (1970- 1990م)، ثم المبحث الثاني يتناول تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول المتقدمة والدول العربية والدول النامية في الفترة (1991- 2016 م) .

**الفصل الرابع:** سيتناول هذا الفصل مناخ وتدفق الإستثمار الأجنبي المباشر في السودان، حيث يستعرض المبحث الأول التعرف على مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر في السودان، ثم المبحث الثاني يتناول دراسة قوانين الإستثمار الأجنبي المباشر في السودان، ويتناول المبحث الثالث تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر في السودان (1990-2016م).

**الفصل الخامس:** سيتناول الدارس الإطار التطبيقي (دراسة الحالة) من خلال المعلومات والتحليلات ومناقشة الفرضيات، فالمبحث الأول يتناول القطاع الزراعي في السودان، ثم المبحث الثاني التوزيع القطاعي للإستثمارات الأجنبية المباشرة في السودان (1990-2016م)، والمبحث الثالث الشركة العربية السودانية للزراعة بالنيل الأزرق المحدودة (أقدي).

**الخاتمة:** وتحتوي على نتائج الدراسة الميدانية (دراسة الحالة) وسوف يستعرض الدارس أهم النتائج التي توصلت لها هذه الدراسة، والتوصيات التي خرجت بها وذلك من خلال وضع توصيات تتعلق

بالإستثمارات الأجنبيّة المباشرة في السودان بصورة عامة والقطاع الزراعي بصورة خاصة، هذا بالإضافة لتوصيات لدراسات مستقبلية ذات صلة بموضوع الدراسة .

- وأخيراً قائمة المراجع .

- الجداول.

- الملاحق والمصادر .

## المبحث الثاني

### الدراسات السابقة

إن الدارس في عرضه وتحليله للدراسات السابقة سوف يهدف إلى إبراز عدد من النقاط المهمة، هذه النقاط تتمثل في الإشارة إلى المدى الزمني والمكاني للدراسة وتوضيح أهم ما تناولته، والمشكلة، الفروض، والمنهجية التي تم إتباعها ثم إبراز أهم ما توصلت إليه من النتائج والتوصيات.

1/ دراسة: **علي عبد القادر علي (2004م)**:<sup>(1)</sup> ركزت هذه الدراسة على أهم العوامل التي تؤثر في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر، وهي حجم السوق المحلي ومعدل النمو الإقتصادي للقطر ومتوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، نجد أن مشكلة الدراسة هي : ما هي العوامل التي تؤثر في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر.

وقد استخدمت الدراسة الطرق الإحصائية في إختبار الفرضية وهي تقدير العلاقة بين كل من العوامل السابقة كمتغيرات مستقلة وبين الإستثمار الأجنبي المباشر كمتغير تابع، وقامت الدراسة بتقدير العلاقة لأربع سنوات لعينة ضمت 142 دولة.

وتوصلت الدراسة إلى أن حجم السوق المحلي يلعب دوراً مهماً في كل السنوات، بينما يلعب متوسط دخل الفرد دوراً مهماً فيما عدا سنة واحدة، أما النمو الحقيقي للاقتصاد فهو لا يلعب دوراً يعتد به في الأربعة سنوات وبتقدير العلاقة لعينة الدول النامية فقط تتأكد أهمية دور حجم السوق المحلي كمحدد للرصيد المتراكم للإستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن متوسط دخل الفرد يفقد أهميته الإحصائية، كذلك توضح نتائج إدخال عامل الإستقرار السياسي كعامل مفسر، أنه لم يحظ هذا العامل بمعنوية إحصائية فيما عدا عامين من فترة الدراسة .

2/ دراسة: **سيف الدين ميرغني محمد (2006م)**:<sup>(2)</sup> تطرقت الدراسة إلى تأثير الإستثمارات الأجنبية المباشرة على تنمية القطاع الزراعي في السودان (1992-2002م)، تمثلت مشكلة البحث في أنه بالرغم من أن قانون الإستثمار الذي منحته الدولة للمستثمرين أتاح المجال واسعاً للإستثمار في مختلف القطاعات الإقتصادية إلا أنه لازال هناك أحجام كبيرة من رأس المال الأجنبي للإستثمار

---

<sup>(1)</sup> علي عبد القادر علي (2004م)، محددات الإستثمار الأجنبي المباشر-إصدارات جسر التنمية-العدد الرابع والثلاثون المعهد العربي للتخطيط-الكويت.

<sup>(2)</sup> سيف الدين ميرغني محمد (2006م)، تأثير الإستثمارات الأجنبية المباشرة على تنمية القطاع الزراعي في السودان (1992-2002م) - رسالة ماجستير (غير منشورة) - جامعة الزعيم الأزهرى.

في السودان خاصة في المشاريع الإستراتيجية ومشاريع البنية التحتية الأساسية، كما يتضح ضعف الإستثمارات في القطاع الزراعي مما أثر سلباً على مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي ويلاحظ أيضاً أن قطاع الزراعة لم يشهد تنمية تتناسب وإمكانيات السودان الزراعية حيث توفر الموارد الأرضية والمائية بالإضافة إلى الأسواق المحلية والخارجية لن تسهم الإستثمارات الأجنبية في إعطاء القطاع الزراعي دفعة قوية لينافس في السوق العالمي. لذلك كان لابد من معرفة العوائق وهل هي عوائق ذاتية مرتبطة بالجهات المستثمرة أو هي عوائق اقتصادية وقانونية وسياسية وهي من أهم أهداف الدراسة.

وقد كانت أهم الفرضيات التي قامت عليها هذه الدراسة:

- ضعف الاستثمارات في القطاع الزراعي أثر سلباً على معدل نمو مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي.
- لم تستفيد الإستثمارات الأجنبية من فائض المنتجات الزراعية في السوق المحلي في تنمية الصناعات الغذائية.
- وقد التزمت هذه الدراسة بالمنهج التاريخي ومنهج الوصف المسحي والمنهج الاستقرائي ومنهج التحليل الإحصائي من خلال البيانات والمعلومات المتاحة.
- وقد خرجت الدراسة بعدد من النتائج والتي كان من أهمها:
- أهم عوامل جذب الإستثمارات الأجنبية تتمثل في العوامل الإقتصادية .
- القطاع الزراعي هو القطاع الرائد للأنشطة الإقتصادية كافة ويحتل موقع الصدارة في مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي.
- وخلصت الدراسة لعدد من التوصيات:
- الاهتمام بالبنية التحتية وذلك بربط البلاد بالطرق القارية والسكة حديد مع كل دول الجوار.
- الاهتمام بالبحوث الزراعية.
- الاهتمام بسوق العمل.
- مساعدة المستثمر الأجنبي بتوفير المعلومات عبر شبكة الانترنت ومعرفة إمكانيات وفرص الإستثمار المتاحة.



3/ دراسة: حليلة يونس (2006م):<sup>(1)</sup> تناولت هذه الدراسة هيكل الإستثمار الأجنبي المباشر في السودان مع تحديد أهم العوامل المؤثرة عليه، واثر الإستثمار الأجنبي المباشر في قطاع التعدين على الإقتصاد القومي، وتم استخدام المنهج التحليلي الوصفي لقياس بعض المؤشرات الإقتصادية وعمل دالة إنتاج لشركة أرياب لتعدين الذهب، حيث تمحورت مشكلة الدراسة في اثر الإستثمار الأجنبي المباشر في قطاع التعدين علي الإقتصاد القومي، وقد افترضت الدراسة أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تعمل على الاستغلال والاستفادة من الموارد الطبيعية والبشرية والمحلية المتاحة لدى الدولة إضافة إلى بعض المعوقات الهيكلية في البنية التحتية تقف حائلاً دون انجاز الكثير من المشروعات، وأوضحت الدراسة أن حجم الإستثمار الأجنبي المباشر في قطاع التعدين منخفض جداً ومعظمه في مرحلة الاستكشاف ويعزى ذلك إلى أسباب اقتصادية وسياسية وقد أدى ذلك إلى ضعف مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي، وأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة تمثلت في الآتي:

- أن نسبة الإستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الإجمالي في حالة تذبذب فقد بلغ المتوسط 2.7% .
- أن التغير في قيمة الواردات بلغ في المتوسط 0.24% .
- التغير في قيمة الواردات بلغ المتوسط العام 0.18 % من خلال تأثيره على النقد الأجنبي في السودان.
- بلغ المتوسط العام لمساهمة الإستثمار الأجنبي المباشر في الدخل القومي 1.16 % ومساهمته في الأجرور بلغ المتوسط 2.72% .
- أن نصيب السودان بصورة عامة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة إلى الدول النامية ضعيف جداً كانت في الأعوام 1990 م - 1996 م .
- ساهم برنامج الإصلاح الاقتصادي في تحسين مناخ الإستثمار في السودان من خلال زيادة درجة الاستقرار الاقتصادي وتحسين مؤشرات الأداء الاقتصادي .

---

(1) حليلة يونس(2006م)، الأثر الاقتصادي للإستثمار الأجنبي في السودان بالتطبيق علي قطاع التعدين شركة أرياب لتعدين الذهب في الفترة 1990م-2002م- رسالة دكتوراه (غير منشورة)- جامعة النيلين.

4/ دراسة: مي موسى سليمان علي (2008م)<sup>(1)</sup>: الموضوع الأساسي الذي تناولته الدراسة هو تقدير دالة الإستثمار وأثرها على النمو الاقتصادي في السودان في الفترة (1990م- 2005م) وبنيت الأطروحة على أربعة فرضيات علمية مجملها أن متغيرات البنية الإقتصادية والسياسية والتشريعية تعتبر من مكونات المناخ الإستثماري ذات الأثر المباشر في السودان، وتتمثل مشكلة الدراسة بصورة رئيسية في كيفية تقدير دالة ومناخ الإستثمار بالصورة التي يتم معها الوقوف على العناصر الرئيسية ذات الأثر في اتجاهات الإستثمار في السودان، تمحورت الأهداف وأهميتها من فكرة أساسية منطقتها الدور المهم والحيوي الذي يلعبه قطاع الإستثمار في تحقيق النمو الإقتصادي في السودان، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي بغرض وصف وفحص مكونات مناخ الإستثمار في السودان، كما اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي القياسي بصورة أساسية في تقدير دالة الإستثمار.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن الإستثمار يعتبر محددًا أساسياً ملموساً في نظريات النمو والتنمية الإقتصادية المختلفة، وأن توافر الاستقرار الاقتصادي والسياسي والتشريعي بجانب كفاءة الإطار المؤسسي تعتبر من العوامل الحاسمة في جودة بيئة الإستثمار، وأن أداء السياسات الإقتصادية الكلية في السودان خلال فترة البحث اتسم بالجودة، مما انعكس إيجابياً على المؤشرات الإقتصادية الكلية مثل التضخم وسعر الصرف والنمو في الناتج المحلي والإجمالي وفجوة الموارد الداخلية والخارجية .

أهم النتائج أن متوسط معدل النمو السنوي لحجم الإستثمار خلال فترة الدراسة يساوي 77.97%، مما يدل على أن حجم الإستثمار في المتوسط إتجاهه العام للتزايد وبنسب جيدة، وأن معدل الارتباط بين حجم الإستثمار من ناحية وبين المتغيرات المستقلة المعبرة عن مناخ الإستثمار وهي التغير في الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم والمتغير القانوني ودرجة الإنفتاح الاقتصادي والمتغير التنظيمي يشير إلى نسبة إرتباط عالية قدرها 84% وهذا ما تؤكدته النظرية الإقتصادية .

أوصت الدراسة بضرورة سيادة الحكم المؤسسي الرشيد في إدارة العملية الإستثمارية في السودان، بجانب ضرورة المبادرة في تأسيس مشروعات البنية التحتية اللازمة يشجع التدفقات الإستثمارية وإشراك القطاع الخاص الوطني والأجنبي في تمويلها وتنفيذها عن طريق نظام البناء

---

(1) مي موسى سليمان علي (2008)، أثر دالة الإستثمار على النمو الاقتصادي في السودان خلال الفترة (1990م-2005م) - رسالة دكتوراه (غير منشورة) - كلية الدراسات العليا - جامعة النيلين.

والتشغيل ونقل الملكية وغيرها من النظم، وكذلك العمل على استقرار السياسات المالية والنقدية بما يساعد في تحسين أداء المؤشرات الإقتصادية الكلية وبالتالي تحسين المناخ العام للإستثمار.

5/ دراسة: عبد الوهاب الوقيع محمد علي (2010م):<sup>(1)</sup> تناولت هذه الدراسة دور الإستثمار الأجنبي المباشر في تطوير القطاع الصناعي في الفترة (1990م-2005 م) دراسة حالة الصناعات الغذائية لأنها تمثل حجر الزاوية لتحقيق الأمن الغذائي واتبعت الدراسة عدة مناهج لعرض وتحليل المشكلة منها المنهج الاستقرائي والمنهج الوصفي والمنهج التاريخي، وتمثلت مشكلة الدراسة في سؤال رئيسي هو ما هو دور الإستثمار الأجنبي المباشر في تطوير القطاع الصناعي السوداني ؟ وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- أن الأوضاع الإقتصادية والسياسية السالبة التي كانت سائدة خلال الفترة 1990م-1994م أدت إلى تدني تدفقات الإستثمارات الأجنبية وتركزت بصورة أساسية في قطاع الخدمات بنسبة 81.5 %، يليه القطاع الصناعي 7.9 %، ثم الطاقة والتعدين 7.3 %، ثم القطاع الزراعي 3.3 %.

- بلغت الإستثمارات الأجنبية الواردة إلى السودان منذ عام 1990م حتى 2005م حوالي 10.3 مليار دولار وقد تدفقت معظم هذه الإستثمارات خلال الأعوام (2000م-2005م) حيث بلغت حوالي 6.8 مليار دولار بنسبة 66.4 % من إجمالي الإستثمارات الكلية، في حين تدفقت حوالي 3.1 مليار دولار خلال الفترة (1990م-1999م) بنسبة 30.4 %.

- هناك بعض التعارض بين قانون الإستثمار وبعض قوانين الدول الأخرى خاصة في المسائل المتعلقة بالأراضي والجمارك .

- أهم وأكبر المكاسب المباشرة التي جنتها البلاد من الإستثمارات الأجنبية هو استخراج وتصدير النفط وذلك للنقل النوعية الكبرى التي أحدثتها في أداء الإقتصاد السوداني .

- أدت الإستثمارات الأجنبية إلى ارتفاع كبير في حصيلة الصادرات السودانية بعد دخول النفط في هيكل الصادرات .

- إن غالبية الإستثمارات الأجنبية في قطاع الصناعات الغذائية خلال الفترة 2000م-2005 م هي عبارة عن إستثمارات عربية .

---

<sup>1</sup> / عبد الوهاب الوقيع محمد علي(2010م)-دور الإستثمارات الأجنبية في تطوير القطاع الصناعي في السودان في الفترة (1990م-2005م)- رسالة دكتوراة (غير منشورة)-جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

أوصت الدراسة بوضع خارطة استثمارية متكاملة توضح المناطق والمشروعات الاستثمارية المختلفة التي يرغب السودان أن يلجأ إليها المستثمر الأجنبي وفقاً لأسبقيات الدولة في استغلال مواردها وتحقيق التنمية المتوازنة، حل كافة المشاكل التي تعوق تدفق الإستثمارات الأجنبية إلى السودان، تشجيع دخول القطاع الخاص المحلي والأجنبي للاستثمار في القطاع الصناعي وكذلك القطاع الزراعي باعتباره القاعدة الأساسية لانطلاق القطاع الصناعي، حل مشكلة التمويل للقطاع الصناعي بإنشاء المزيد من المصارف المتخصصة لتوفير التمويل الصناعي وقيام محافظ متخصصة لتمويل هذا القطاع، العمل على حل كافة المشاكل والمعوقات التي تعوق تطور القطاع الصناعي، تشجيع دخول المزيد من الإستثمارات الأجنبية في الصناعات الغذائية خاصة تلك الصناعات التي للسودان فيها ميزة نسبية والعمل على حل كافة المشاكل والمعوقات التي تعوق تطور قطاع الصناعات الغذائية في السودان.

**6/ دراسة د.فتح الرحمن علي محمد صالح (2010م):<sup>(1)</sup>** استعرضت الدراسة واقع واتجاهات الإستثمار في السودان، ومجالاته وتوزيعه قطاعياً وجغرافياً بعد الحديث عن أشكاله المختلفة، وتوضيح معوقات الإستثمار من زاوية كمية إلى حد ما وترتيب السودان من حيث سهولة إجراءات العملية الإستثمارية وفق التصنيف الصادر عن مؤسسة التمويل الدولية، والجوانب التنظيمية والمؤسسية للإستثمار والمتمثلة في دور وزارة الإستثمار في تجاوز عقبات الإستثمار من خلال خطتها وإختصاصاتها، وقد توصلت الدراسة لعدة نتائج هي:

- تشير مؤشرات معوقات الإستثمار لترتيب متأخر للسودان في مجال العملية الإستثمارية .
- التغيير المتسارع للقوانين من شأنه أن يوجد بيئة إستثمارية صعب التنبؤ في ظلها .
- للإستثمار الأجنبي أشكال مختلفة منها المباشر وغير المباشر غير أن التركيز الحالي هو للإستثمارات المباشرة لكون أن غير المباشرة غير مضمنة في قانون تشجيع الإستثمار .
- أسهمت سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي بجوانبها المختلفة في تهيئة بيئة مضيافة للإستثمارات الأجنبية في السودان .
- يشكل القطاع الخدمي والصناعي الثقل الرئيسي لتدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر، وكذلك الوطني، غير أن القطاع الزراعي يأتي في ذيل القائمة .

---

<sup>(1)</sup> د. فتح الرحمن علي محمد صالح (2010م)، واقع الإستثمار في السودان ومعالجة مهدداته مؤسسياً - ورقة عمل مقدمة للمركز العالمي للدراسات الأفريقية (منشورة) - الخرطوم.

- عدم وجود رؤية واضحة للعملية الترويجية من حيث المحتوى والمنهجية، بما يسهم في إضعاف الخطاب الإستثماري للبلاد .
- غياب نظم إستثمار القطاع الخاص الوطني والاجنبي في مشروعات البني التحتية وعدم تضمينها ضمن قانون الإستثمار .
- وقد قدمت الدراسة التوصيات التالية:
- ضرورة الإهتمام بأدوات الإستثمار الأجنبي غير المباشر(الإستثمار عبر الأوراق المالية) وتشجيعها وتمييزها لأنها الأسهل في جذب الأموال الأجنبية للبلاد.
- يجب دراسة معوقات الإستثمار الزراعي وبالأخص مخاطره وكيفية تلافيها للاستفادة الكبيرة للبلاد في هذا الجانب .
- الإهتمام بتنمية الاستثمارات الوطنية - ليس بالتمييز ولكن بالدعم المعنوي والوفر الضريبي وغيرها .
- إن تعديل القانون ليس بضمان لتدفق الإستثمار، وإن التعديلات المتكررة تترك العملية الإستثمارية .
- ضرورة وجود رؤية واضحة للعملية الترويجية بما يسهم في تجويد الخطاب الإستثماري للبلاد من خلال إقامة برامج تدريبية لمروجي الإستثمار من الوزارة والجهات الحكومية .
- تضمين نظم استثمار القطاع الخاص الوطني والأجنبي في مشروعات البني التحتية في قانون تشجيع الإستثمار إذا ما تم تعديله.
- إزالة التعارض وتنمية التعاون بين وزارة الإستثمار بالولايات والمجلس الأعلى للإستثمار وغيرها من الجهات ذات الصلة .

7/ دراسة صفية عمر حب الله (2010م):<sup>(1)</sup> الموضوع الأساسي الذي تناولته الدراسة هو أثر العولمة والمتغيرات الإقتصادية الكلية على جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في السودان في الفترة (1970م- 2008م) وبنيت الأطروحة على فرضيات علمية مجملها أن أهمية عوامل تدفق الإستثمار الأجنبي تختلف حسب نوع النشاط الإقتصادي، وأنه توجد علاقة سلبية بين العولمة وزيادة تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر إلى السودان وتفترض أيضاً أن هنالك علاقة ايجابية بين تحسن

<sup>(1)</sup> صفية عمر حب الله (2010م)، أثر العولمة والمتغيرات الإقتصادية الكلية على جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في السودان في الفترة(1970م- 2008م) -رسالة دكتوراه (غير منشورة) -كلية الدراسات العليا- جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

الأداء الاقتصادي وزيادة تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر وأن الشركات المحلية غير قادرة على توفير عناصر الإنتاج للشركات الأجنبية واعتمادها على العناصر المستوردة ورغم التعديلات التي أجريت على قانون تشجيع الإستثمار مازال بحاجة إلى تعديل ومتابعة التنفيذ، أيضاً تفترض وجود علاقة ايجابية بين استقرار الوضع السياسي والأمني والاجتماعي محلياً وإقليمياً وتدفع الإستثمار الأجنبي المباشر، وان البيروقراطية تحول دون تدفق الإستثمار الأجنبي وان مستوى البحوث والتطوير لا يعمل بفعالية لزيادة تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر، وانه توجد علاقة موجبة بين موقع السودان الجغرافي وزيادة تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر.

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، ومن ثم استخدام برنامج (SPSS) الإحصائي واستخدمت طريقة المربعات الصغرى العادية، كما تم تصميم الاستبيان وتوزيعه على مفردات العينة الطبقية العشوائية وتحليله، بجانب الاعتماد علي مصادر البيانات الثانوية الصادرة عن الجهات ذات الصلة بالموضوع .

وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج العامة والخاصة، تمثلت النتائج العامة في أن هناك عدد من الإستثمارات الأجنبية المباشرة تم الترخيص لها من قبل وزارة الإستثمار إلا أن ما تم تنفيذه عدد محدود، وأن الإستثمار الأجنبي المباشر نجده يتركز في المركز أكثر منه في الولايات، وفي قطاعات معينة دون الأخرى وأن العولمة تعتبر في صالح عدد قليل من الدول النامية. وفيما يتعلق بالنتائج الخاصة فقد أثبتت الدراسة أن أهمية عوامل جذب الإستثمار الأجنبي المباشر تختلف حسب نوع النشاط الاقتصادي وان هنالك علاقة سلبية بين العولمة و الإستثمار الأجنبي المباشر في السودان، وانه توجد علاقة سلبية بين الأداء الاقتصادي وتدفع الإستثمار الأجنبي المباشر في السودان، وان هنالك معوقات تعوق من تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر تمثلت في نقشي البيروقراطية وعدم الشفافية في تداول المعلومات، وتضارب القوانين بين المركز والولايات، والبطء في الاستجابة لقانون تشجيع الإستثمار، وان السودان مازال بحاجة إلى استقرار سياسي وامني، وان مستوى البحوث لا يعمل بفعالية، كما أثبتت النتائج أيضا بأن هنالك علاقة موجبة بين موقع السودان الجغرافي وزيادة تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر .

ووفقاً للنتائج السابقة فقد توصلت الدراسة إلى توصيات تمثلت في عدم التركيز على الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع معين أو المركز دون الولايات، وان تكون هنالك متابعة فاعلة للمستثمر أثناء القيام بعملية الإستثمار ، ورفع درجة التنسيق بين الأجهزة والوحدات الإدارية المسؤولة على مستوى المركز والولايات، وعلى الدولة تعزيز قدرتها التنافسية على جذب الإستثمار الأجنبي المباشر، وتوطين التقنيات الحديثة وربط البحث العلمي بالإنتاج والخدمات، وإعادة صياغة

للقدرات الإدارية والمعينات اللازمة لدفع عجلة الإنتاج لمواكبة تحديات العولمة، والاستمرار في برامج الإصلاح الاقتصادي والهيكلية، وتحقيق التناسق الداخلي بين مؤشرات الإقتصاد الكلي، وتطوير البنية التحتية، والاهتمام بتطوير النظام الإداري، ومكافحة البيروقراطية، وضرورة مراجعة قانون تشجيع الإستثمار، ومتابعة تنفيذ إجراءات الإستثمار، وتشجيع رجال الأعمال السودانيين للدخول في مشروعات مشتركة مع المستثمرين العرب والأجانب، للاستفادة من توفر رؤوس الأموال والتكنولوجيا والمهارات الإدارية، وعلى الدولة الاستمرار في تحقيق الأمن والسلام في كافة أنحاء البلاد، وبذل مزيد من الجهود لتقوية العلاقات والتعاون مع المجتمع الدولي .

**8/ دراسة: خالد هاشم إبراهيم محمد (2011م):<sup>(1)</sup> الموضوع الأساسي الذي تناولته الدراسة هو** تقدير دالة الإستثمار الأجنبي في السودان في الفترة (1989م- 2007م)، وبنيت الأطروحة على أربعة فرضيات علمية مجملها أن متغيرات البنية الإقتصادية والسياسية والتشريعية تعتبر من مكونات المناخ الإستثماري ذات الأثر المباشر في السودان، تمحورت الأهداف من فكرة أساسية منطقتها الدور المهم والحيوي الذي يلعبه قطاع الإستثمار في تحقيق النمو الإقتصادي في السودان.

اتبع الباحث المنهج التحليلي القياسي الكمي والوصفي لدراسة دالة الإستثمار الأجنبي بجانب التعرف على مختلف جوانب مناخ الإستثمار في السودان بالاعتماد على مصادر البيانات الثانوية الصادرة عن الجهات ذات الصلة بالموضوع .

وقد توصل الباحث إلى عدة نتائج أهمها أن الإستثمار يعتبر محددًا أساسياً في التنمية وأن توفر الاستقرار السياسي له الأثر الكبير في عملية التنمية والنمو الاقتصادي في السودان ومن النتائج المتوصل إليها أيضاً أن معدل الارتباط بين حجم الإستثمار كمتغير تابع وسعر الصرف والنتائج المحلي الإجمالي وتداول الأوراق المالية وتكلفة التمويل كمتغيرات مستقلة تشير إلى معدل نسبة الارتباط عالية وقدرها 84% وهذا ما تؤكدته النظرية الإقتصادية، وأن متوسط حجم النمو السنوي للإستثمار خلال فترة البحث يساوي 70% مما دل على أن حجم الإستثمار في المتوسط واتجاهه العام للتزايد بنسبة جيدة .

ومن توصيات الدراسة العمل على استقرار السياسات الإقتصادية والمالية والاستقرار الأمني في السودان، أيضاً وجود البنيات التحتية والمعلومات عن الإستثمارات ووجود خرائط إستثمارية

---

<sup>(1)</sup> خالد هاشم إبراهيم محمد(2011م)، دالة الإستثمار الأجنبي المباشر في السودان خلال الفترة(1989م-2007م)- بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير (غير منشور) ،كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين.

بتفاصيل تلك المشروعات حتى يتم تشجيع الإستثمار الأجنبي المباشر وذلك لتحسين المناخ العام للإستثمار .

9/ دراسة إبتهاج هاشم محمد الجزولي (2011م):<sup>(1)</sup> تناولت هذه الدراسة أثر السياسات الإقتصادية على جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في السودان خلال الفترة (1990م -2010م) ونبعت مشكلة الدراسة من التساؤلات التالية:

- هل يتأثر تدفق الإستثمار بالسياسات الإقتصادية ؟
- هل يتأثر تدفق الإستثمار بالسياسات المالية ؟
- هل يتأثر تدفق الإستثمار بالسياسات النقدية ؟

وإفترضت الدراسة على وجود علاقة طردية بين تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر وبين كل من مسار التغيرات في حجم السكان والنتائج المحلي الإجمالي وتدفقات التراكم الرأسمالي وتغيرات التمويل المحلي واستقرار سعر الصرف والإنتفاخ الإقتصادي، أيضاً هنالك علاقة عكسية بين تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر وبين كل من عجز الموازنة ومعدلات التضخم .

واتبعت الدراسة عدة مناهج لعرض وتحليل المشكلة منها المنهج الاستقرائي والمنهج الوصفي والمنهج التاريخي، خلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها ثبوت معنوية كل من سعر الصرف والإئتمان المحلي وأثرهما الإيجابي بالنسبة لتدفقات حجم الإستثمار الأجنبي المباشر، وسعر الصرف يمثل احد أهم المتغيرات التي تؤثر على تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر، والعلاقة العكسية بين معدل التضخم وتدفق حجم الإستثمار وانخفاض العجز احد مؤشرات استقرار الإقتصاد الكلي وذلك لوجود العلاقة العكسية بينهما.

وبناءً على ذلك وضعت الدراسة توصيات لإنتهاج نظام سعر صرف مصرفي يتيح حرية اكبر لخدمات أسعار الصرف وفق آلية السوق، والعمل على رفع معدل النمو الإقتصادي وتحفيز المستثمرين الأجانب بتهيئة مناخ إستثماري مناسب، وتوسيع الإئتمان المصرفي لتشجيعه لزيادة حجم الإستثمار الأجنبي المباشر، وإزالة المعوقات التشريعية والتنفيذية والإدارية أمام المستثمر الأجنبي ومنح التسهيلات الجاذبة للإستثمار، والعمل على تحسين مناخ الإستثمار من خلال الإهتمام بأهم العوامل المؤثرة عليه وخلق الثقة والقناعة الفعلية لدى المستثمر الأجنبي، والعمل على توسع نطاق التعامل مع العالم الخارجي .

---

(1) إبتهاج هاشم محمد الجزولي (2011م) - أثر السياسات الاقتصادية على جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في السودان خلال الفترة (1990م -2010م) - رسالة دكتوراه (غير منشورة) -جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.



10/ دراسة: هالة أبو بكر عبد الله مارن (2013م):<sup>(1)</sup> تناولت الدراسة أثر الإستثمارات الأجنبية على التنمية الإقتصادية في السودان بالتطبيق على تجرتي استثمارات (الصين وماليزيا) للفترة (1996م-2011م)، وتمثلت المشكلة في ما هو أثر الإستثمارات الصينية والماليزية على الناتج المحلي الإجمالي في السودان، ومدى مساهمة الاستثمارات الصينية ومساهمة الاستثمارات الماليزية في التنمية الإقتصادية في السودان من خلال فرضيات البحث التي تتمثل في أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإستثمار الأجنبي(الصيني والماليزي) ومؤشرات إزالة معوقات الإستثمار الأجنبي في السودان، وأن ازدواجية الضرائب تقلل من الإستثمارات الصينية والماليزية في السودان، وأنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات الإقتصادية في السودان كالدخل والادخار والاستهلاك ومدى توفر الإستثمارات الصينية والماليزية في السودان، وترجع أهمية البحث إلى أنه يعتبر إضافة لأدبيات التنمية الإقتصادية في السودان ولقلة البحوث الإقتصادية في السودان التي تناولت مساهمة الاستثمارات الصينية ومساهمة الاستثمارات الماليزية، وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لسرد المعلومات المتعلقة بالتنمية والاستثمار إضافة إلى منهج دراسة الحالة والتي تم تطبيقها على تجرتي الاستثمارات الصينية والاستثمارات الماليزية في السودان، وقد اعتمد البحث على المصادر الثانوية المتمثلة في الكتب والمجلات والدوريات والتقارير والمؤتمرات إضافة إلى شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، وتوصل البحث إلى عدة نتائج أهمها أن قوانين تشجيع الإستثمار الأجنبي المباشر مع تسهيل الإجراءات تعتبر من محفزات الإستثمار الأجنبي المباشر في السودان، وتساهم الإستثمارات الأجنبية في مشروعات التنمية الإقتصادية في السودان، وأنه توجد علاقة موجبة قوية بين حجم الإستثمارات الصينية وحجم الإستثمارات الماليزية ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، وبناءً على تلك النتائج خرج البحث بعدة توصيات أهمها زيادة القوانين والتشريعات المشجعة للإستثمار الأجنبي في السودان مما يجذب المستثمرين للإستثمار في السودان، وتحقيق الاستقرار التشريعي وإزالة التضارب بين القوانين والتشريعات المنظمة للإستثمار في المراكز والولايات في السودان، وإزالة المعوقات التي تحول دون دخول الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى السودان، وتشجيع المستثمرين الصينيين والماليزيين على الإستثمار في مجالات مختلفة ومتنوعة في السودان.

---

(1) هالة أبوبكر عبد الله مارن(2013م)، أثر الإستثمارات الأجنبية على التنمية الاقتصادية في السودان بالتطبيق على تجرتي استثمارات (الصين وماليزيا) في الفترة (1996م-2011م)- رسالة دكتوراه (غير منشورة)-جامعة الزعيم الأزهرى.

**11/ دراسة أشرفة محمد صالح إبراهيم (2014م):**<sup>(1)</sup> تناولت الدراسة أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على مؤشرات الإقتصاد الكلي في السودان في الفترة (1990م-2009م)، وتركزت مشكلة الدراسة في التوصل إلى معرفة أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على مؤشرات الإقتصاد الكلي في السودان مثل التضخم، الناتج المحلي الإجمالي، أسعار الصرف، ميزان المدفوعات، ومعدلات البطالة، واتبعت الدراسة عدة مناهج لعرض وتحليل المشكلة منها المنهج الاستقرائي والمنهج الوصفي والمنهج التاريخي، وخلصت الدراسة إلى أهم النتائج تمثلت في الإجابة على التساؤلات الآتية:

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإستثمار الأجنبي المباشر ومعدلات التضخم .
  - هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي الإجمالي .
  - توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإستثمار الأجنبي المباشر وسعر الصرف.
  - وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات.
  - هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإستثمار الأجنبي المباشر ومعدلات البطالة.
  - يتأثر الإستثمار الأجنبي المباشر بالنظام المؤسسي في المصالح الحكومية .
- خرجت الدراسة بعدد من التوصيات أهمها :
- إتباع سياسات واستراتيجيات من قبل الدولة للاستفادة من الإستثمار الأجنبي المباشر إستفادة حقيقية .
  - استقطاب الإستثمارات الأجنبية المباشرة التي تحدث تنمية ملموسة في البلاد خاصة الإستثمارات الموجهة إلى القطاعين الزراعي والصناعي .
  - الإهتمام بالبنية التحتية في كافة أنحاء البلاد باعتبارها من أهم العوامل الجاذبة لدخول استثمارات جديدة ولها جدوى اقتصادية حتى يستفيد منها السودان .
- الدراسات السابقة وعلاقتها بالدراسة الحالية:**

تعتبر الدراسات السابقة عبارة عن دليل يساعد الباحث في تعميق افكاره البحثية والاستفادة من التجارب السابقة في حل المشكلات. وفي هذا الموضوع تناول الباحث عدد من الدراسات السابقة بمختلف عناوينها، حيث نجد أن معظمها ركز على الإستثمار الأجنبي المباشر وهذا هو وجه التشابه بين معظم هذه الدراسات بتناول مؤشرات الإقتصاد الكلي، في حين نجد آخرون ركزوا على القطاعات المختلفة للإقتصاد كالقطاع الصناعي وقطاع التعدين وغيرها .

---

<sup>(1)</sup> أشرفة محمد صالح إبراهيم (2014م)، أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على مؤشرات الإقتصاد الكلي في السودان في الفترة (1990م-2009م)- رسالة دكتوراه (غير منشورة)-جامعة دنقلا.

يأتي الفرق بين هذه الدراسة والدراسات السابقة في أن الدارس ركز على دور الإستثمارات الأجنبية المباشرة في تطوير القطاع الزراعي حيث يرى الدارس أن الموضوع له أهميته الكبيرة التي تتبع من أهمية القطاع الزراعي في السودان ومساهمته الكبيرة في الإقتصاد القومي ويحتاج إلى المزيد من الدراسة وحاجة هذا القطاع إلى تسهيلات ومحفزات لدفع المستثمرين الأجانب للدخول فيه والعمل على انتهاج سياسات محفزة لهم، ومعرفة مدى مساهمة الإستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والريفية في السودان وهذا يعتبر جوهر الإختلاف بين كل الدراسات السابقة.

### ملخص الفصل:

لقد تعرضنا في هذا الفصل إلى الإطار المنهجي للدراسة والدراسات السابقة، نظراً للإهتمام العالمي المتزايد بالإستثمار الأجنبي المباشر باعتباره من أهم البدائل التمويلية الحديثة، بالإضافة إلى ما يصاحبه من معارف تكنولوجية، وخبرات إدارية مما تنعكس على تحسين الأداء وزيادة الإنتاج والصادرات، مما يؤثر إيجاباً على التنمية الإقتصادية، كان من الضروري أن نعرض قليلاً على موضوع الإستثمار الأجنبي المباشر من خلال مفهومه، أنواعه، وخصائصه، أشكاله، ونظرياته ومحدداته، وهذا ما يجعلنا نتعمق أكثر في الفصل القادم .

## الفصل الثاني

### مفهوم ونظريات الإستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الأول: مفهوم الإستثمار الأجنبي المباشر وأهميته.

المبحث الثاني: مزايا وأشكال الإستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الثالث: نظريات الإستثمار الأجنبي المباشر، ومحدداته المختلفة في الفكر الإقتصادي.

## الفصل الثاني

### مفهوم ونظريات الإستثمار الأجنبي المباشر

#### مقدمة:

من خلال هذا الفصل يتم التعرف عن ظاهرة الإستثمار الأجنبي المباشر، في عدة مباحث توضح الإطار النظري والمفاهيمي للإستثمار الأجنبي المباشر، ويحتوي على ثلاثة مباحث، خصص الأول لمفهوم الإستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله وأهميته، والمبحث الثاني مزيا وسلبيات وإيجابيات الإستثمار الأجنبي المباشر، والمبحث الثالث لنظريات الإستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته المختلفة في الفكر الإقتصادي.

#### المبحث الأول: مفهوم الإستثمار الأجنبي المباشر وأهميته

يعد الإستثمار الأجنبي المباشر أحد روافد التنمية ومحركاتها في البلدان النامية، ونظراً للاحذارات المنخفضة في تلك البلدان، وشح حجم المساعدات والمنح المالية من البلدان المتقدمة والمؤسسات المالية الرسمية وغير الرسمية إلى البلدان النامية، وصعوبة الحصول على الاقتراض الخارجي وما يترتب عليه من فوائد مركبة تثقل كاهل الدول الفقيرة وتصبح عاجزة عن الوفاء بالتزاماتها زيادة على الشروط التي تفرضها المؤسسات الرسمية والدولية، توجهت تلك الدول إلى أسلوب آخر لتنمية بلدانها، وهو الإستثمار الأجنبي المباشر.

نجد انه تعددت مفاهيم تدفقات رؤوس الأموال بما يعرف بالإستثمار الأجنبي المباشر نوجزها فيما يلي:

يرى عبد السلام أبو قحف<sup>(1)</sup> : أن الإستثمار الأجنبي المباشر هو الذي ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء من أو لكل الإستثمارات في المشروع المعين هذا بالإضافة إلى القيام بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني، في حالة الإستثمار المشترك أو سيطرته الكاملة على الإدارة و التنظيم في حالة الملكية المطلقة لمشروع الإستثمار فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة الفنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة.

---

<sup>(1)</sup> عبد السلام أبو قحف (2011م)، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، الطبعة الأولى، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر، ص420.

يعرف الإستثمار الأجنبي المباشر<sup>(1)</sup>: هو ذلك الإستثمار الذي يقام في دولة مضيفة، إلا أن ملكيته أجنبية وتؤول لفرد أجنبي أو شركة غير وطنية فهو إستثمار أجنبي مباشر، وتختلف أنواعه وأماده حسب نوع الإستثمار الأجنبي المباشر، وعرفه أيضاً بأنه توظيف الأموال في موجودات مالية ومادية لغرض تحقيق عائد من وراء ذلك.

لم يعرف الإستثمار الأجنبي المباشر قبل الثلاثينيات من القرن العشرين إذ كان يطلق عليه مصطلح (الإستثمار الدولي)، وورد أول ذكر للإستثمار الأجنبي المباشر، والذي لم يفصل بين الإستثمار المباشر والإستثمار المحفظي عام 1960 م، أما التحديد الدقيق للمفهومين فيعود إلى Arther Bloom Field الذي حدد مفهوم الإستثمار الأجنبي المباشر والمحفظي في عام 1968م وميز بين أبعادهما .

إن الإستثمار الأجنبي المباشر هو عبارة عن المدخرات التي تتبع من خارج الإقتصاد وتحاول أن تجد سبيلاً للإستثمار في اقتصاديات أخرى من أجل الربحية العالية في ظل ظروف مستقرة سياسياً واقتصادياً ومؤسسياً.

الإستثمار الأجنبي المباشر هو أيضاً عبارة عن تدفق لموارد تأتي من خارج البلاد وتكون عبارة عن جهد إضافي وداعم للجهد الوطني وللاقتصاد الذي يتدفق فيه. وهو بعكس القروض والمنح لا تعطى للدولة المضيفة لتمول بها مشروعات تنمية معينة وإنما يقوم صاحب المال بنفسه في استثمار ماله.

يعرف الإستثمار الأجنبي المباشر دولياً، وفقاً لدليل إعداد إحصائيات ميزان المدفوعات الصادر عن صندوق النقد الدولي عام 1993م، على أنه ذلك النوع من أنواع الإستثمار الدولي الذي يعكس حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر، ويشار إلى الكيان المقيم باصطلاح (المستثمر المباشر) والي المؤسسة باصطلاح (مؤسسة الإستثمار المباشر).

وتتطوي المصلحة الدائمة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة، إضافة إلى تمتع المستثمر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة. ولا يقتصر الإستثمار المباشر على المعاملة المبدئية أو الأصلية التي أدت إلى قيام العلاقة المذكورة بين المستثمر والمؤسسة، بل يشمل أيضاً جميع المعاملات اللاحقة بينهما، وجميع

---

(1) سرمد كوكب الجميل (2002م)، التمويل الدولي: مدخل في الهياكل والعمليات والأدوات، الطبعة الأولى، الدار الجامعية للطباعة والترجمة والنشر، الموصل، العراق، ص145.

المعاملات فيما بين المؤسسة المنتسبة سواء كانت مساهمة أو غير مساهمة. ويتفق هذا التعريف مع تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

يعرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الانكتاد)<sup>(1)</sup> الإستثمار الأجنبي المباشر على انه ذلك الإستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى، تعكس مصالح دائمة ومقدرة على التحكم الإداري بين شركة في القطر الأم (القطر الذي تنتمي إليه الشركة المستثمرة) وشركة أو وحدة إنتاجية في قطر آخر (القطر المستقبل للإستثمار أو الدولة المضيفة) ولأغراض هذا التعريف تعرف الشركة الأم (المستثمر الأجنبي) على أنها تلك الشركة التي تمتلك أصولا في أو وحدة إنتاجية تابعة لقطر آخر غير القطر الأم، وعادة ما تأخذ الملكية شكل حصة في رأس مال الشركة التابعة للقطر المستقبل للإستثمار، حيث تعتبر حصة تساوي أو تفوق 10% من الأسهم العادية أو القوة التصويتية (في مجلس الإدارة) للشركات المسجلة، أو ما يعادلها للشركات الأخرى.

لقد اختلفت وجهات النظر فيما يتعلق بالإستثمار الأجنبي المباشر ويتضح ذلك من خلال الإتجاهين التاليين: الأول هو إتجاه يعارض تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية، ويأتي هذا الاعتراض من الاعتقاد بأنه يمثل استقلالا لمقومات الدول النامية المضيفة، والتي يتمثل في عنصر العمل منخفض الأجر والمواد الخام الرخيصة، كذلك التأثير على القرار السياسي في الدولة المضيفة بسبب القوة التفاوضية الكبيرة التي تحظى بها الشركات الأجنبية في الدول المضيفة والنابعة من علاقتها القوية مع المنظمات العالمية، وما تمنحه الدول الأم (لتلك الشركات) من قروض ومساعدات ومنح للدول المضيفة. الثاني وهو اتجاه مؤيد لتلك الإستثمارات ويرجع ذلك إلى إمكانية استفادة الدول المضيفة من التكنولوجيا المتقدمة لتلك الإستثمارات والمهارات الإدارية ودورها في زيادة صادرات الدول المضيفة، وبما يؤثر إيجابا على النمو الاقتصادي. ويعتبر الاتجاه الثاني هو السائد في الآونة الأخيرة لهذا تتسابق كافة الدول علي جذب المزيد من تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال تحسين عوامل جذب الإستثمارات التي تتراوح ما بين مزايا الموقع وتحسين الظروف الإقتصادية والسياسية اللازمة لتهيئة البيئة التي تعمل فيها تلك الإستثمارات بصفة خاصة في ظل دخول حقول الشركات الأجنبية إلى أسواق الدول المضيفة في ظل المعاملة الوطنية لتلك الشركات في تلك الدول. وفي ظل هذا الإطار قامت العديد من الدول المضيفة بإجراء إصلاحات وتعديلات هيكلية في إقتصادياتها، كما قامت بتعديل بعض التشريعات المقيدة لتدفق تلك

---

(1) علي عبد القادر (2004م)، مرجع سبق ذكره ، ص4.

الإستثمارات بالإضافة إلى الجهود الدولية في هذا المجال فيما يتعلق بجهود الأعضاء في منظمة التجارة.

فيأتي تعريف منظمة التعاون الاقتصادي<sup>(1)</sup> للإستثمار الأجنبي المباشر على أنه قيام المقيمين في دولة ما بالاستثمار في دولة أخرى بهدف الحصول على عائد دائم من ذلك الإستثمار، على أن يتضمن علاقة طويلة الأجل، ويتسم هذا النشاط بالتأثير في نشاط القرارات الإستراتيجية للشركة أو الفرع محل النشاط. وعرف الأكتاد الإستثمار الأجنبي المباشر على أنه العلاقة طويلة الأجل بين المستثمر في دولة ما ومشروع استثمار في دولة أخرى، والتي تهدف إلى تحقيق تدفق دائم للربح، وعلى ألا تقل نسبة المساهمة عن 10% من إجمالي قيمة المشروع، وليس أكثر من 50% من إجمالي قيمة المشروع، وفي حالة تكوين فروع تابعة أن لا تقل النسبة عن 50% من إجمالي قيمة المشروع. ولعل تحديد هذه النسبة، حيث إنها هي التي تسمح بالتدخل في القرارات الإدارية الاستراتيجية لنشاط الإستثمار الأجنبي المباشر في الدولة المضيفة، وعرف (Richard&Bill,2003) الإستثمار الأجنبي المباشر على أنه، كافة الأنشطة المقامة من قبل الشركات المتعددة الجنسيات، وذلك عن طريق تكوين فروع لها في الدولة المضيفة. ويرجع ذلك حسب الهدف من النشاط سواء المشاركة في السوق، أو الحصول على الموارد الخام، وعرف (Madura 2007) الإستثمار الأجنبي المباشر بكونه قيام الشركات المتعددة الجنسيات بالاستثمار في الأصول الحقيقية - أصول الإقتصاد العيني؛ مثل الآلات، والأراضي، والمباني في الدول الأجنبية، وذلك عن طريق الدخول في شراكة مع المقيمين في هذه الدول في مشروعات قائمة أو إنشاء مشروعات جديدة، أو إقامة فروع تابعة لها.

كما عرفه حسان خضر<sup>(2)</sup>، بأنه قيام شركة أو منشأة ما بالاستثمار في مشروعات تقع خارج حدود الوطن الأم، وذلك بهدف ممارسة قدر من التأثير على عمليات تلك المشروعات. نلاحظ أن هنالك الكثير من التعاريف للإستثمار الأجنبي المباشر نظراً لتعدد المصادر والاختلافات، إذ ربما هنالك أكثر من تعريف في الدولة الواحدة، ولكن على الرغم من ذلك هنالك مجموعة من التعاريف مستخدمة من جهات معتمدة دولياً في مقدمتها صندوق النقد الدولي<sup>(1)</sup> وعرفه على أنه:

---

<sup>(1)</sup> إمام محمد سعد (2013م)، البترول والى الإستثمار الأجنبي، دراسة تحليلية لتداعيات أسعار البترول على أسواق رأس المال والتمويل الدولي، القاهرة، المكتب العربي للمعارف، ص، ص 87-88.

<sup>(2)</sup> حسان خضر (2004م)، الإستثمار الأجنبي المباشر - تعاريف وقضايا، بحث منشور في سلسلة جسر التنمية التي تصدر عن المعهد العربي للتخطيط بالكويت، السنة الثالثة، ص 3.



\* هو الإستثمار الذي يهدف من ورائه إلى أن يكون له صوت فعال في إدارة المنشأة التي تعمل خارج الإقتصاد الذي يقيم فيه، ولكي يحقق هذا الهدف، فقد يحصل على عدد كبير من أسهم رأس المال كالقروض أو الائتمانات التجارية، كذلك الخبرة الفنية، كما يمثل هذا البند الأرباح المعاد استثمارها.

\* ذلك الإستثمار الذي يفضي إلى علاقة طويلة الأجل ويعكس منفعة وسيطرة دائمين للمستثمر الأجنبي أو الشركة الأم في فرع أجنبي قائم في دولة مضيضة غير تلك التي ينتميان إلى جنسيتها.

\* يمثل ملكية أسهم رأس المال والأرباح المعاد استثمارها والقروض من الشركة الأم للشركات التابعة في الدول المضيضة طالما أنها تقضي إلى السيطرة على الأصول المستخدمة للإنتاج في الخارج.

\* هو عملية استيراد لرؤوس الأموال الأجنبية لكي تعمل بشكل مباشر في المجالات الإنتاجية (مؤسسات زراعية ومشروعات استغلال المناجم أو إقامة المشروعات للبنى الارتكازية).

\* يشار إلى الإستثمارات الأجنبية المباشرة في بلد ما على أنها تلك المشروعات المملوكة للأجانب سواء كانت الملكية كاملة، أم بالاشتراك مع رأس المال الخاص، بما يكفل السيطرة على إدارة المشروع، سيان في ذلك أن يكون المستثمر الأجنبي فرداً أو شركة أجنبية أو فرعاً لإحدى الشركات الأجنبية أو مؤسسة خاصة، مع الاحتفاظ بحقهم في تحويل الأرباح والفوائد إلى الخارج والتحكم في خطط الإنتاج والتشغيل والتوزيع لاحقيتهم في ملكية المشروع أو نسبة كبيرة منه، وفي كل الأحوال فإن المستثمر الأجنبي يختار المشروعات الإستثمارية ذات المردود العالي.

ولكن في السنوات الأخيرة اخذ الإستثمار الأجنبي المباشر<sup>(2)</sup> يتجه نحو المشاركة بين عدد من الشركات الأجنبية دون وجود شركة بعينها لها السيطرة المهمة في هذه الشركة، حيث تغيرت طبيعة الإستثمار الأجنبي المباشر من المشاركة بالتساوي، إلى المشاركة في الإدارة، واتفاقيات المساعدة الفنية وتقاسم الإنتاج ( المشاركة في الإنتاج )، وعقود الخدمة.

وخلاصة تلك التعريفات للإستثمار الأجنبي المباشر أن الاشكال المختلفة من هذا النوع من الإستثمار الذي يتم بموجبه انتقال رأس المال الأجنبي فإن اصحابه يتلقون من الدول المضيضة الدخول والعوائد بحرية دون عوائق وتخضع القرارات لأصحاب رأس المال أو من ينوب عنهم في

---

<sup>(1)</sup> عبد الكريم جابر العيساوي ( 2015م)، التمويل الدولي (مدخل حديث)، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثانية، ص، 60، 61 .

<sup>(2)</sup> البنك الدولي للإشياء والتعمير (1989م)، تقرير عن التنمية في العالم ، ص 37.

تشغيله ولكن يبقى العامل الرئيسي الذي يحرك رؤوس الأموال باتجاه الإستثمار المباشر هو معدل الربح أو العائد.

### مفهوم الإستثمار الأجنبي المباشر في الإقتصاد الإسلامي:

أما في الإقتصاد الإسلامي،<sup>(1)</sup> فالإسلام لا يمنع الأجانب الذين دخلوا أرضه بأذن تجارية من إعطائهم الحق في إنشاء وإقامة فروع إستثمارية أجنبية مباشرة. ولكن هناك ضوابط شرعية لإنشاء الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول الإسلامية منها :

1/ عدم مزاولة المستثمر الأجنبي لأي نشاط يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية في مجال المعاملات المالية مثل الربا، والغش، والإحتكار، وخداع المستهلكين من خلال الدعاية المضللة لهم.  
2/ عدم قيام الإستثمار الأجنبي المباشر بما يخالف أحكام الشريعة الإسلامية، من ممارسة للفواحش المحرمة، أو جلبها، أو الترويج والدعاية لها بأية وسيلة كانت، حماية للمجتمع المسلم مع ضرورة تطبيق الحكم الشرعي بحق كل من يقوم بهذه الأعمال بعد بيان حكمها الشرعي .

3/ ضرورة مراعاة مشاعر المسلمين واحترام الدين الإسلامي الحنيف، وذلك بتمكين جميع المسلمين العاملين في المشاريع الإستثمارية من مزاولة الشرائع الإسلامية وتهيئة الأماكن اللازمة لذلك، وعدم تعريضهم لما قد يمس مشاعرهم الدينية .

4/ وتوصف الأمة الإسلامية بأنها صاحبة رسالة ودعوة فلا بد من الإستفادة من دخول المستثمرين الأجانب إلى دار الإسلام، والتعريف بالدين الإسلامي، ونقل صورة واضحة وصحيحة عنه بعيدة عن التشويش والإفتراء، وما قد يترتب على ذلك من اعتناق للدين الإسلامي والدخول فيه، أو الدفاع عن حقوق المسلمين ورفع الظلم عنهم.

### أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر (2):

1/ **المشروعات المشتركة:** وهي المشروعات التي يمتلكها أو يشارك فيها بصفة دائمة طرفان أو شخصان قانونيان أو أكثر من دولتين مختلفتين، ولا تقتصر المشاركة على حصة في رأس المال، بل تمتد إلى الإدارة والخبرة وبراءات الاختراع أو العلامات التجارية. ويتيح الإستثمار المشترك اتفاقاً طويلاً بين الطرفين الأجنبي والطرف الوطني لممارسة مشروع إنتاجي أو خدمي داخل الدولة

(1) سليمان عمر محمد الهادي (2013م)، الإستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة في الإقتصاد الإسلامي والإقتصاد الوضعي، الطبعة الأولى، الأكاديميون للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية، ص، ص32-33.

(2) محسن جواد العبادي (2015م)، الإستثمار بالعملة الأجنبية، عمان، الأردن، دار أمجد للنشر والتوزيع، ص، ص157-161

المضيفة بصرف النظر عن كون الطرف الوطني شخصاً طبيعياً أو اعتبارياً. ولا يشترط ان يقدم كلا الطرفين حصة في رأس المال فقد تكون حصة احدهما عينية أو في شكل الخبرة أو المعرفة الفنية أو التسويقية. ولكن في جميع الأحوال ينبغي أن يكون لأطراف المشروع الحق في المشاركة في إدارته، وهذا ما يميز بين الإستثمار المشترك وعقود الإدارة واتفاقيات التصنيع وتسليم المفتاح.

**2/ المشروع المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي:** وهو ما يفضله المستثمرون الأجانب وخاصة الشركات المتعددة الجنسيات، وعادة ما يكون في شكل إنشاء فروع للإنتاج أو التسويق أو أي نوع آخر من أنواع النشاط الخدمي أو أو الإنتاجي. غير أن الدول المضيفة للاستثمار كثيرا ما تتردد في قبوله نتيجة الخوف من الوقوع في التبعية الاقتصادية، وما يترتب عليها من آثار سياسية وكذلك الخشية من احتكار الشركات الأجنبية لأسواقها.

ويبدو أن زيادة حدة المنافسة بين الدول على جذب الإستثمارات الأجنبية دفع بدول العالم الثالث إلى التصريح للشركات الأجنبية بامتلاك المشروع بعد أن تماثلت الحوافز بين الدول النامية والمتقدمة. فلقد صارت الحرية في إدارة المشروع، والسيطرة الكاملة على سياسته التسويقية والإنتاجية، أكثر أهمية لدى معظم الشركات من الحوافز الأخرى، بل أهم حتى من الضمانات ضد الأخطار غير التجارية التي تقدمها الدول المضيفة.

**3/ الاستثمارات في المناطق الحرة:** وهي من أهم وأنجح سياسات تشجيع الإستثمارات الأجنبية، وهناك بعض الدول شرعت لها قوانين خاصة، وميزت بين ما يعرف بالمناطق الحرة الخاصة والمناطق الحرة العامة. وتقوم المناطق الحرة على فكرة إعفاء البضائع التي تصدرها أو تستوردها مشروعات المنطقة من الإجراءات الجمركية الخاصة بالصادرات والواردات والضرائب الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل. أو من الناحية الواقعية معاملة المشروعات المقامة على المنطقة الحرة وكأنها مقامة على منطقة مستقطعة من الدولة، ولها إجراءات خاصة وإعفاءات خاصة.

**4/ مشروعات عمليات التجميع:** وقد تأخذ هذه المشروعات شكل اتفاقية بين الطرف الوطني والطرف الأجنبي، يتم بموجبها قيام الطرف الأجنبي بتزويد الطرف الأول بمكونات منتج معين لتجميعها بحيث تصير منتجا نهائياً، وفي معظم الأحيان يقوم الطرف الأجنبي بتقديم الخبرة والمعرفة اللازمة لتصميم المصنع وإدارة العمليات والتخزين والصيانة، في مقابل عائد يتفق عليه.

وقد تأخذ مشروعات التجميع شكل الإستثمار المشترك أو تكون مملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي، وقد تكون في شكل اتفاقية لا تتضمن أي ملكية للطرف الأجنبي، فيكون وفقاً لأحد أنماط الإستثمار غير المباشر.

## أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر:

إن أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر تكمن في الدور الذي يمارسه في النمو والتنمية في البلاد المضيفة، كما أنه يحمل معه خصائص الإقتصاد النابع منه. ونظراً لأهميته، أصبح كفاءة النظام الاقتصادي لدولة ما تقاس بمدى قدرته على جذب الإستثمار الأجنبي المباشر.

شكلت الإستثمارات الأجنبية المباشرة مصدراً رئيسياً للتمويل، كما ساهمت في دفع عجلة التنمية الإقتصادية، حيث أثبتت التجارب المختلفة أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر والدور الذي يمكن أن يلعبه في تحقيق منافع مهمة للدول المضيفة له ومن تلك المنافع:<sup>(1)</sup>

1/ توفر مصدر متجدد وبشروط جيدة للحصول على العملات أو رؤوس الأموال الأجنبية لتمويل برامج وخطط التنمية.

2/ الإسهام في تنمية الملكية الوطنية ورفع مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي وخلق طبقة جديدة من رجال الأعمال وذلك عن طريق قيام أفراد المجتمع بالمساهمة في مشروعات الإستثمار أو استحداث مشروعات جديدة مساندة للمشروعات الاستثمارية الأجنبية.

3/ تسهيل حصول الدول المضيفة على التقانة الحربية والمتطورة خاصة لبعض أنواع الصناعات.

4/ توفير فرص عمل جديدة فضلاً عن المساعدة في تنمية وتدريب الموارد البشرية في الدولة المضيفة وان كان يتوقف على ما تضعه تلك الدول من ضوابط وشروط.

5/ تزكية المنافسة بين الشركات المحلية وما يصاحب التنافس من منافع عديدة تتمثل في خفض الاحتكار وتحفيز الشركات على تحسين نوعية الخدمات والمنتجات.

6/ المساعدة في منح أسواق جديدة للتصدير، لاسيما أن الشركات متعددة الجنسيات لديها أفضل الإمكانيات للنفوذ إلى أسواق التصدير بما تمتلكه من مهارات تسويقية عالية.

7/ الإسهام في تحسين وضعية ميزان المدفوعات عن طريق زيادة فرص التصدير وتقليل الواردات وتدفق رؤوس الأموال الأجنبية.

ويمكن أن نرتب النتائج المضافة التي تجسد أهمية رأس المال الوافد<sup>(2)</sup>: حيث إن اللجوء إلى رأس المال يصبح ضرورة لا بد من منها إذا كان الادخار المحلي ضئيلاً نتيجة ضآلة الدخل القومي أساساً، بحيث لا يمكن أن يفي بمتطلبات التنمية المنشودة، كما أن الإستثمار الأجنبي

<sup>(1)</sup>حسان خضرم(2004م)، مرجع سبق ذكره، ص، 10-11.

<sup>(2)</sup>دريد محمود السامرائي(2006م)، الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص، 89-90.

المباشر يساعد الدولة المستقطبة له على القيام ببرامج تنمية طويلة الأجل، فضلاً عن ذلك فإن الاستعانة به تؤدي بصفة عامة إلى التخفيف من العبء على ميزان المدفوعات للدولة. ذلك أن اعتماد الدولة على مواردها الداخلية في تمويل النمو الاقتصادي قد يؤدي إلى تدهور قيمة عملتها الوطنية، نتيجة عدم التوازن بين قيمة وارداتها من السلع اللازمة للتنمية وقيمة صادراتها. وأيضاً توفيره احتياطياً من العملات الأجنبية اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية ويمكن للإستثمار الأجنبي المباشر توفير هذه العملات من خلال ما يجلبه من رأسمال نقدي وعيني إلى الدولة، فضلاً عما يرتبه من أثر إيجابي على اقتصاد وتجارة تلك الدولة من خلال تنشيط التبادل التجاري وزيادة حجم صادراتها، ومن ثم زيادة نصيب الدولة من العملات الأجنبية الناتجة عن التصدير وتدعيم قدرتها الشرائية في الحصول على ما تحتاجه من الخارج.

يعد للإستثمار الأجنبي المباشر بصفة عامة أداة رئيسية لنقل التكنولوجيا الحديثة إلى الدولة المستقطبة له وذلك إذا ما أحسن وضع القواعد القانونية الضابطة له. كما أنه يسمح لتلك الدولة بإنشاء مشروعات تتواءم مع عوامل التطور التقني والاقتصادي، والتي قد لا يتسنى للشركات الوطنية والمستويات الفنية المحلية أن تقوم بها.

أيضاً رفع مستوى العمالة الوطنية من خلال الخبرة المكتسبة وزيادة الدخل والمهارة الفنية، وطالما أن الإستثمار الأجنبي المباشر يرتب كل هذه الفوائد فقد كان من الطبيعي أن تتجه الدول المختلفة إلى تعديل تشريعاتها الوطنية بحيث تكون أكثر ملاءمة مع متطلبات هذا الإستثمار.

### أهمية الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الإقتصاد العالمي :

على الرغم من أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر في الإقتصاد العالمي منذ فترة السبعينات إلا أن تلك الأهمية تزايدت بشكل واضح منذ فترة الثمانينات، وبصفة خاصة في الدول النامية، ويمكن إرجاع ذلك إلى العديد من الأسباب منها<sup>(1)</sup>:

أولاً: تفاقم أزمة الديون الخارجية عام 1982، وما ترتب عليها من امتناع بعض الدول المدينة عن سداد أعبائها إلى الدول الدائنة المتقدمة، ذلك الأمر الذي أدى تفضيل الدول المتقدمة وتشجيعها للإستثمارات الأجنبية المباشرة وأساليب التمويل الأخرى.

ثانياً: حدوث عدة تغيرات في الدول النامية ذات العجز المالي تمثلت في:

---

<sup>(1)</sup> جابر فهمي عمران ( 2013م ) ، الإستثمارات الأجنبية في منظمة التجارة العالمية حمايتها- تسوية منازعتها، دراسة مقارنة مع الإستثمارات في ضوء الفقه الإسلامي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ص، ص 10-11.

\* اختلاف نظرتها إلى الإستثمارات الأجنبية المباشرة من النظرة العدائية، باعتبارها نوعاً من التدخل في الإقتصاد القومي إلى تشجيع تلك الاستثمارات في سد فجوة ( الإدخار - الإستثمار ) والعوائد الأخرى المصاحبة لها مثل التكنولوجيا الحديثة والمهارات الإدارية... الخ.

\* قيام العديد من الدول النامية بإجراء إصلاحات اقتصادية وتغيرات هيكلية في اقتصادياتها لإحلال السوق بدلاً من الاعتماد على الدولة في إدارة النشاط الاقتصادي، مما ترتب عليه التخلص من بعض القيود التي كانت تعوق تدفق تلك الاستثمارات إلى داخل أراضيها.

ثالثاً: الاهتمام بموضوع الإستثمارات الأجنبية المباشرة في إطار دورة أوجواي وهي الدولة الثامنة للجات التي أقرت فيها إنشاء منظمة التجارة العالمية الأمر الذي ترتب عليه مطالبة الدول النامية والمتقدمة على حد سواء إلى ضم هذا الموضوع ضمن اتفاقيات تلك الجولة، ويأتي هذا الاهتمام بسبب التأثيرات السلبية لقيود الإستثمار على حركة التجارة الدولية، وأيضاً إعاقة تدفقات رؤوس الأموال فيما بين الدول من ناحية أخرى.

لهذه الأسباب تزايدت تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في العالم منذ فترة الثمانينات وحتى الآن، كما يمكن إرجاع تزايد نصيب الدول المتقدمة من إجمالي تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى العديد من الأسباب تتلخص في قيام تلك الدول بتهيئة المناخ المناسب لتلك الإستثمارات.

## المبحث الثاني

### مزايا وإيجابيات وسلبيات الإستثمار الأجنبي المباشر

هناك مجموعة من المزايا للإستثمار الأجنبي المباشر ينظر لها بحسب وجهات نظر القائمين بالاستثمار أو الدول المضيفة ونتناول البعض منها كالآتي<sup>(1)</sup>:

1/ إن المزايا التي يتوقع المستثمرون الحصول عليها من أصواتهم في الإدارة تختلف عن تلك المتوقع الحصول عليها من استثمارات الأوراق المالية إذ لا يكون فيها تأثير كبير على عمليات المؤسسات.

2/ يكون للمستثمر المباشر في حالة تسمح له باشتقاق العوائد فضلا عن دخل الملكية، والممكن أن ينجم من رأس المال المستثمر مثل الفرصة لتحقيق الإدارة أو أي أنواع أخرى من الدخل. وهذا لا يمكن تحقيقه في مدة قصيرة، ولذلك إن مشاركة المستثمرين بالمؤسسات من المتوقع أن تستمر لفترة طويلة لحد ما.

3/ إن الفروع المملوكة من الأجانب والمؤسسات غير المندمجة الأخرى والشركات التابعة كلياً من قبل الأجانب (المؤسسات المندمجة) تعد مؤسسات استثمار أجنبي وذلك على الصعيد العالمي، ومن جهة أخرى فإن النفوذ الأجنبي الذي لا يصاحبه على الأقل قدر فعال من حق التصويت تكاد تكون حالة نادرة، أن لم تكن معدومة باعتبارها تمثل استثمار مباشر.

4/ عندما تكون حالات الإستثمار الأجنبي المباشر كبيرة وتتركز الملكية بأيدي مستثمر أجنبي منفرد أو مجموعة مشتركة من المستثمرين، عندها يصبح التميز بين استثمارات الحافظة والاستثمار المباشر أكثر صعوبة في التحديد، إذ تتناقص الحصة الكلية للملكية الأجنبية كما وتتنوع مثل هذه الملكية بين العديد من المالكين من جهة أخرى أن النسبة المئوية المختارة للدلالة على الإستثمار الأجنبي المباشر عادة ما تكون منخفضة وتتراوح ما بين 10-25%.

5/ وغالبا ما يثار السؤال هو ما إذا كان تدفق أو انسياب رأسمال بين المؤسسة والوحدات القائمة في الإقتصاديات الأخرى، يمكن أن لا يظهر على نحو بارز بطابع سلوكي متميز طالما أن الخاصية الرئيسية للاستثمار المباشر تؤخذ على أنها المصلحة الدائمة للمستثمر المباشر في المؤسسة. أن الجواب المنطقي لا بد أن يكون فقط ذلك الرأسمال المقدم بوساطة المستثمر الأجنبي الذي يتمشى مع هذا المضمون، ومن ثم فإن الإقتصاد الذي فيه الإستثمار، فإن هذا الإستثمار يشمل الأموال المقدمة

(1) المركز الإقليمي للدراسات الإقتصادية : 1/4/2016- AT 11:30AM - www.rcssmideast.org

بواسطة المستثمر المباشر ومن مؤسسات الإستثمار الأجنبي المباشر الأخرى لنفس المستثمر المباشر.

### إيجابيات وسلبيات الإستثمار الأجنبي المباشر:

بالنظر إلى كل ما سبق الإشارة إليه ندرك أن الإستثمار الأجنبي المباشر لا يقتصر فقط في كونه شكل من أشكال اقتحام الأسواق، بل يتعداه ليكون حركة من حركات رؤوس الأموال الدولية التي تجري في شكل تدفقات بين من يجسدها ومن يستقبلها. هذا ما يؤكد لنا إذن أن الإستثمار الأجنبي المباشر هو ميكانيزم حقيقي يدفع إلى تكريس أكثر للعلاقات التي تجمع بين الدول القائمة به والدول المستقبلية له.

فلا شك هناك ما يبرر تفضيل هذه الأطراف للإستثمار الأجنبي المباشر على باقي الأشكال الأخرى للإستثمار الدولي، و هذا المبرر يتخذ صورتين أساسيتين، إذ بالنسبة للدول المضيفة له فإنها أضحت تدرك بأن له مزايا كثيرة- فوائد- قد تجنيها هذه الأخيرة تنصبّ كلّها في كونه عاملاً رئيسياً لتحريك عجلة النمو الاقتصادي، أما بالنسبة للدول المصدرة له أي الدول الأصلية للشركات التي تقوم به فهي تدرك أنه عامل ديناميكي لانتشارها، توسّعها و السيطرة على الأسواق العالمية بغية تعظيم الأرباح النمو والاستقرار، ولكن بالمقابل لا يعني ذلك أنه يخلو من العيوب إذ ثمة سلبيات مختلفة يمكن أن تصادفها والتي يحتمل عدم توقعها في بعض الأحيان.

على ضوء ذلك، نتعرض بشيء من الإيضاح لإيجابياته وسلبياته . ذلك بالنسبة للدول المضيفة له وللدول المصدرة - الدول الأصلية - له، كلّ على حدة.

### أولاً: إيجابيات الإستثمار الأجنبي المباشر

للاستثمار المباشر الأجنبي فوائد عديدة تجنيها كل من الدول المضيفة له والدول المصدرة له أيضا.

#### 1- إيجابيات الإستثمار المباشر الأجنبي بالنسبة للدول المضيفة له، و تكون على النحو الآتي:

- يمكن من سد الفجوة الادخارية أي تغطية النقص الذي يميّز الادخار المحلي مما يؤدي هذا إلى تعويض قلّة التمويل الداخلي الذي تسبب فيه ضعف الإستثمار المحلي.
- يعتبر الإستثمار المباشر الأجنبي الوارد غير مكلف مقارنة بالاقتراض من المؤسسات المالية الدولية، هذا الأخير يعتبر مكلف من خلال دفع الأعباء الثابتة، وهذا ما يؤكد كله أن الإستثمار المباشر الأجنبي وسيلة بديلة تخص عملية تمويل الاستثمارات بالنسبة للدول المضيفة التي أصبحت تشكو حدة المديونية المتفاقمة.



- يضمن دخول رؤوس الأموال في المدى القصير مما يؤدي كل هذا إلى إعطاء إمكانيات كبيرة لتشجيع استثمارات إضافية أو تكميلية تمس باقي الهياكل الأخرى كالصناعات القاعدية و القطاعات الإنتاجية المختلفة وهذا ما يعني بصورة عامة تكملة للاستثمارات الوطنية الحكومية منها و الخاصة.
- الرفع من الطاقات الإنتاجية وكذلك التوسع في الاستثمارات الصافية مما يمكن الدول المضيفة من تحقيق ديناميكية جديدة و حقيقية للنشاطات الإنتاجية و غير الإنتاجية و من ثم تحقيق عدم التفاضل . التكامل العمودي و الأفقي . فيما بينها وهي خطوة لبناء هيكل اقتصادي متكامل.
- اكتساب قدرة أكبر على الإنتاج مع تخفيض تكاليفه لبعض الاستثمارات المحلية نتيجة لتوفير بعض مستلزمات الإنتاج من خلال ما يسمى "الصناعات المغذية".
- يعتبر الإستثمار المباشر الأجنبي وسيلة لنقل التكنولوجيا وبهذا يتم إقامة مشاريع استثمارية ذات مستوى فني متقدم هذا من جهة و من جهة أخرى اكتساب واستغلال تقنيات جديدة للإنتاج وكذا المعارف التكنولوجية الأخرى مما يؤدي إلى خلق قيمة مضافة أكبر.
- للاستثمار المباشر الأجنبي امتدادات تسويقية عالية، فهي من جهة تضمن تصريف ما يتم إنتاجه، و من جهة أخرى توسيع السوق المحلية واقتحام أسواق أخرى (توسّع السوق) و من ثم جلب العملة الصعبة.
- مساهمة الإستثمار المباشر الأجنبي في تحقيق المنافع الاجتماعية من خلال قيام المستثمر الأجنبي بتعبيد و رصف الطرقات المؤدية إلى مشروعه و توصيل شبكات المياه و الصرف الصحي والكهرباء.
- إذا كانت الإنتاجية الهامشية لرؤوس الأموال المستثمرة أكبر مقارنة بالأرباح المحوِّلة سيتحقق إنتاج ربحية صافية لمجموع الموارد، مما يؤدي إلى تحسين ميزان المدفوعات و موازنة الدولة في المدى القصير.
- جلب العمالة المؤهلة وكذا المستثمرين الكبار يسمح بالتنظيم العلمي للعمل وعلاقاته أيضا وكذا الفعالية الاقتصادية مما يؤدي هذا كله إلى حلول الاستفادة من الطرق المتعددة وتقنيات السير الفعال.
- خلق فرص و مناصب شغل جديدة مما يؤدي إلى التقليل من حدة البطالة.
- وفي هذا الشأن تساعد الاستثمارات الأجنبية المباشرة مساعدة بناءة ليس فقط على خلق فرص جديدة للعمل بل أيضا في تنمية و تدريب واستغلال الموارد البشرية في الدول النامية هذا مع

الأخذ في الاعتبار أن مدى المساهمة يتوقف على ما تضعه الدول النامية المضيفة من ضوابط وإجراءات تساعدها في تحقيق هذه المنافع (1).

• يؤدي الإستثمار المباشر الأجنبي إلى استفادة المستهلكين من تنامي عنصر المنافسة في السوق المحلية هذا من جهة ومن جهة أخرى يحفز المنتجين المحليين على ضرورة تطوير كفاءاتهم وطاقاتهم الإنتاجية أي يساهم في خلق مناخ عمل ملائم لرأس المال الوطني.

2- إيجابيات الإستثمار المباشر الأجنبي بالنسبة للدول المصدرة له: تستفيد الدول القائمة به من عدّة مزايا يمكن تلخيصها فيما يلي:

• يضمن الإستثمار المباشر الأجنبي دخول رؤوس الأموال على المدى المتوسط و الطويل وذلك في صيغة مجموع الأرباح المحققة في الدول المضيفة والتي يتم تحويلها إلى الدول المصدرة له.

• الحاجة الملحة لزيادة الادخار ذلك لأجل الزيادة في رؤوس الأموال الضخمة التي سيتم توجيهها من طرف الدول القائمة به للتوسيع أكثر في استثماراتها المباشرة لغرض تحقيق التراكم.

من إيجابيات الإستثمار المباشر الأجنبي بالنسبة للدول المصدرة نجد أنه على المديين المتوسط والطويل يسمح بتحسين ميزان مدفوعاتها.

• استغلال المواد الأولية المتوفرة في الدول المضيفة له وخاصة منها الدول النامية ومن ثم ضمان التموين و تغطية الحاجة في هذا السياق خدمة لاقتصادياتها.

• ضمان واستغلال اليد العاملة الرخيصة مقارنة باليد العاملة المرتفعة التكلفة (الأجور والرواتب) في الدول القائمة به.

• استغلال المناخ الطبيعي للإنتاج إلى جانب استغلال فرصة سعة الأسواق التابعة للدول له، أين سيتم احتكارها والسيطرة عليها لغياب المنافسة المحلية في المدى القصير والمتوسط.

• الحصول على الإمتيازات الإغرائية التي تقدمها الدول المضيفة له والمتمثلة على سبيل المثال في الإمتيازات الضريبية والجمركية، وربما إمكانية الحصول على الإمتيازات المالية في شكل إعانات مالية تقدمها الدول المضيفة التي تمتلك للموارد المالية أو في شكل قروض ميسرة... الخ وهذا ما يسمح يقينا بتذليل العراقيل ومختلف العقبات التي قد تعيق تجسيد هذا الإستثمار.

**ثانياً: سلبيات الإستثمار الأجنبي المباشر**

في مقابل تلك الإيجابيات هناك عدد من السلبيات التي قد تعيق كل من الدول المصدرة له والدول المضيفة.

---

(1) عبد السلام أبو قحف (2011م)، مرجع سبق ذكره، ص426.

## 1/ سلبياته بالنسبة للدول المضيفة له: تتلخص فيما يلي:

- عندما يصل الإستثمار تقريبا إلى مرحلة النضج يصاحبها تحويل الموارد المالية المحلية إلى الخارج، بالإضافة إلى الاستنزاف الحقيقي لاحتياجات العملات الأجنبية أحيانا، وكذلك خروج الأموال بصيغة أرباح وذلك قد يعود إلى الإمتيازات المالية التي يفترض أن تمنحها الدول المضيفة لأجل إغراء الشركات الأجنبية للاستثمار فيها.
- وكنتاج للنقطة السلبية الأولى يسجل حدوث خلل في ميزان المدفوعات وذلك في المدى الطويل.
- تركّز نشاط معظم الشركات الاستثمارية في مجال التجير وتداول السلع والخدمات دون أي تطور يذكر في المجالات الأخرى ويعود السبب في ذلك إلى البحث على الربح السريع مما يؤدي كل هذا إلى عدم مشاركة الشركات الاستثمارية الأجنبية في إقامة المشاريع التنموية الحقيقية.
- تدفق الإستثمار المباشر الأجنبي للدول المضيفة قد يؤدي إلى عرقلة الصناعات المحلية وربما حتى حرمانها من عمليات تصنيع جديدة مما يؤدي هذا حتما في المستقبل القريب إلى انهيارها وزوالها ومن ثم بلوغ مستوى الاحتكار من قبل المستثمرين الأجانب والسبب في ذلك كون أن هؤلاء يصطحبون معهم تقنيات عالية يفنقدها المنافسون المحليون.
- المعارف التكنولوجية التي تصاحب الإستثمار المباشر الأجنبي أحيانا لا تلائم ظروف الدول المضيفة من حيث المستلزمات والمواصفات، هذا من جهة ومن جهة أخرى قد تكون التكنولوجيا المصطحبة كثيفة الرأس مال قليلة العمالة مما يؤدي إلى زيادة حدة البطالة عوضا عن تخفيفها.
- الإستثمار الأجنبي المباشر قد يتسبب في ما يعرف بازدواجية النظام الإنتاجي المتبع في الدول المضيفة وربما استمراريتها حيث يتجلى ذلك في مشاريع استثمارية أجنبية قائمة على أساس استخدامها لفنون إنتاجية حديثة وعالية، ومشاريع استثمارية أخرى محلية تستخدم أساليب إنتاجية لا ترتقي لسابقتها، ومنه الأمر الذي يؤدي إلى تكريس أكثر لعدم عدالة توزيع الدخل.
- خطر المراقبة الأجنبية في اقتصاديات الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر، وخطر توسّعها لتصل إلى المجالات الأخرى غير الإقتصادية ومن بينها المجالات الاجتماعية والثقافية وربما حتى السياسية... الخ.
- التأثيرات السلبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة على السياسة العامة للدول المضيفة له من حيث المساس بالسيادة الوطنية، و الخضوع لضغوط الحكومات الأجنبية كل هذا يؤدي إلى الانتقاص من الاستقلال الاقتصادي و السياسي.

## 2/ سلبيات الإستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول القائمة به: أما بالنسبة للدول المصدرة له فيعيب على

الإستثمار المباشر الأجنبي فيها كونه له سلبيات تتمثل فيما يلي:

- في المدى المتوسط و بسبب خروج تدفقات رؤوس الأموال الصادرة من الدول الأصلية لها إلى الدول المضيفة يسجل هناك التأثير السلبي على ميزان مدفوعاتها.
- القيود الصارمة المحتمل فرضها من طرف الدول المضيفة والتي تعيق في مجملها عمليات التوظيف أو التصدير أو عند تحويل الأرباح منها وإلى الدول الأصلية المصدرة للاستثمار المباشر الأجنبي.
- الأخطار غير التجارية والمتعلقة بالتصفية الضرورية أو الجبرية، عمليات المصادرة، التأميم والتي تنجم من فعل إما عدم الاستقرار السياسي، السياسة المعادية وذلك في الدول المضيفة له. وفي الأخير الأكيد أنّ الإستثمار المباشر الأجنبي يمكن اعتباره عامل لصياغة العلاقات بين الدول المضيفة له والدول القائمة به وذلك لما يتمتع به من عدد من المزايا التي تخدم الطرفين، وفي ذات السياق للاستثمار المباشر الأجنبي عيوباً، الأمر الذي يدفع بأطرافه إلى ضرورة اتخاذ تدابير أكثر فعالية لأجل الاستفادة الحقيقية من مزاياه و التخفيف قدر المستطاع من عيوبه.

## المبحث الثالث

### نظريات الإستثمار الأجنبي المباشر، ومحدداته المختلفة في الفكر الإقتصادي

أما فيما يتعلق بنظريات الإستثمار الأجنبي المباشر فلم يعرف الإستثمار الأجنبي المباشر في عهد النظرية الكلاسيكية، كما ورد ذكره حتى سنة 1969 م، لهذا يمكن تصنيف وتقديم نظريات الإستثمار الأجنبي المباشر وفقاً للتتابع التالي: (1)

#### 1/ النظرية النيوكلاسيكية (معدل العائد):- (أولين 1933، كيمب 1961-1964م)

**مضمون النظرية:** تقوم هذه النظرية على أساس أن الأسواق المالية في مختلف الدول غالباً منعزلة عن بعضها البعض، وأيضاً نظراً لأن سوق رأس المال ليس بالقدر العالي من التطور في الكثير من الدول وخاصة المتخلفة منها. أن النظرية النيوكلاسيكية تشرح تدفق رأس المال على أنه استجابة لاختلاف سعر الفائدة من دولة إلى أخرى. فرأس المال سينتقل إلى المناطق التي تحصل فيها على أعلى عائد.

كان أولين عام 1933 م أول من قدم شرح لتحركات رأس المال الدولي والذي أوضح أن أهم عنصر محرك لتصدير واستيراد رأس المال هو بالتأثير راجع لاختلاف سعر الفائدة، فمع افتراض وجود سوق المنافسة الكاملة فإن رأس المال سينتقل بحرية من سوق لأخر حيث أن معدل العائد في سعر الفائدة يختلف بين الدول. فالنظرية التقليدية لتدفق رأس المال تؤكد هذا الاختلاف في أسعار الفائدة على رأس المال هو السبب الأول لحدوث هذا النوع من الإستثمار، وارجع اختلاف سعر الفائدة إلى مسألة وجود رأس المال أو إنتاجية رأس المال بين الدول.

تم تحليل الإستثمار الأجنبي كنظرية أيضاً على يد ماكدوجال 1960 م وأيضاً كيمب (1961م-1964م) رغم تحليل الإستثمار الأجنبي المباشر هو أساس الهدف وراء تحليلهم. والسبب في ارتفاع سعر العائد بالخارج في غاية البساطة ألا وهو ندرة رأس المال بالخارج، ولهذا فإن إنتاج رأس المال (العائد مرتفع).

**تقييم النظرية:** النظرية النيوكلاسيكية لم تميز بين الإستثمار الأجنبي المباشر و الإستثمار الأجنبي غير المباشر. فأسباب وأثار كلا النوعين تختلف عن بعضها البعض، فالنظرية بتحليلها تعامل

---

(1) رضا عبد السلام (2002م)، محددات الإستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة: دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية مع التطبيق على مصر، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، ص 38.

الإستثمار الأجنبي من منطلق رأس المال المالي ولم تأخذ في الإعتبار مفهوم الإستثمار الأجنبي المباشر كقائمة تتضمن ليس فقط رأس المال ولكن أيضاً التكنولوجيا والمهارة والإدارة. إن النموذج يشرح تحركات رأس المال ولكن لم يشرح لماذا يقوم عدد محدود من الشركات بانتهاز الفرصة لتصبح شركات متعددة الجنسيات، في حين لا يقوم بذلك البعض الآخر من الشركات.

النموذج غير قادر على شرح حالة حدوث الإستثمار من والى الدولتين وأيضاً لم يشرح الأسباب التي من أجلها تفضل الشركة القيام بالإستثمار الأجنبي المباشر بدلاً من التصدير أو القيام بالتصدير والإستثمار في نفس الوقت.

فشلت النظرية النيوكلاسيكية في التعامل مع الواقع، فافتراضات أولين عن تحركات رأس المال كانت قد لاقت قبولا في الحقبين لظهورها، ولكن بعد عشرون عاماً أصبح واضحاً أن مثل هذه النظرية غير قادرة على شرح ظاهرة الإستثمار الأجنبي المباشر والتي في تطور وتغير مستمر. أيضاً قيام النظرية على افتراض المنافسة الكاملة وغياب تكلفة الانتقال وعدم كمال المعلومات، فقد فشلت في أن تحتوي وتتعامل مع الواقع الإقتصادي لعملية الإستثمار الأجنبي المباشر.

## 2/ نظريات عدم كمال السوق والمنظمات الصناعية:<sup>(1)</sup>

ركزت نظرية الميزة الاحتكارية ونظرية التدويل ونظرية عدم كمال السوق على مسألة عدم كمال السوق كسبب لقيام الشركات بالاستثمار الأجنبي المباشر. وهناك صور أخرى لعدم كمال السوق تتمثل في القواعد الحكومية، الضرائب، الرقابة، عدم التوازن أو العدالة بين البائعين والمشتريين بخصوص المعلومات المتعلقة بقيمة وجود المنتجات كل هذه العوامل تدمر أسعار السوق وتمثل حوافز إضافية للشركات للقيام بالإستثمار الأجنبي المباشر، وفيما يلي يمكن توضيح نظريات عدم كمال السوق علي النحو التالي:

### أ/ نظرية الميزة الاحتكارية :

ظهر النموذج الاحتكاري أولاً في تحليل(هايمر 1960م-1966م، 1976م) عن الشركات متعددة الجنسيات. فوفقاً لهايمر فإن الدافع الرئيسي للإستثمار الأجنبي المباشر هو رغبة الشركة في السيطرة على السوق الخارجي، فقد أوضح هايمر أن الشركات تتجه للاستثمار بالخارج فقط إذا تمتعت بميزات لا تتمتع بها الشركات المحلية بالدولة المضيفة، كما ينبغي أن تكون هنالك عوائق

---

<sup>(1)</sup> المرجع السابق، ص 41.

(عدم كمال السوق) تمنع تلك الشركات المحلية من الحصول على المميزات التي تتمتع بها الشركات الأجنبية، تلك المميزات تمكن الشركات من المنافسة والحصول على عائدات أعلى من تلك التي تحصل عليها الشركات المحلية بالسوق الخارجي. والمميزات التنافسية على سبيل المثال، قيام الشركة بإنتاج منتجات متميزة والتي لا يمكن إما للشركات المحلية أو حتى الشركات الأجنبية العاملة بذات السوق من إنتاج مثلها بسبب فجوة المعلومات أو حماية العلاقات التجارية أو انخفاض تكلفة الوحدة بسبب حجم الإنتاج الكبير أو التميز الإداري الضريبي، أو الميزات الإدارية أو مهارات التسويق التي تتمتع بها الشركة.

وكان هايمر أول من أوضح أن أهم عنصر لحدوث الإستثمار الأجنبي المباشر هو رغبة الشركة في تعظيم العائد اعتماداً على المميزات التي تتمتع بها الشركة في ظل سوق ذات هيكل احتكاري. أوضح هايمر أن الإستثمار الأجنبي المباشر يتضمن ليس فقط رأس المال ولكن أيضاً التكنولوجيا الإدارية. سترتب على الإستثمار الأجنبي المباشر آثار إيجابية متضاعفة على كل من الدول المضيفة والشركات المحلية.

فنظرية عدم كمال السوق توضح أن الشركات تسعى للبحث عن فرص بالسوق الخارجي، وأن قراراتها للإستثمار بالخارج تتم وفقاً لإستراتيجياتها لتعظيم قدراتها الخاصة التي لا يتقاسمها الآخرون في الدول الأجنبية.

وبمجرد استحواذ الشركة على تلك القدرات أو المميزات في الدول الأم، يكون هناك حافز لدى الشركة بتوسيع نشاطها لأسواق أجنبية من خلال الإستثمار الأجنبي المباشر. لهذا رؤى أن الإستثمار الأجنبي المباشر والذي تتولاه الشركات متعددة الجنسيات ليس إلا نوعاً من الإنتشار العالمي للأنشطة المناهضة للمنافسة. فالنظرية الإحتكارية ترجع هذا الوضع إلى خوف الشركات الإحتكارية إذا ما فشلت في مجارة جهود منافسيها في مد وتطوير أسواق جديدة بالخارج، وأن هذا الوضع سيؤدي في النهاية إلى خفض القدرة التنافسية للشركة ومكانتها في النشاط الصناعي إذا لم تتحرك. لهذا فإن هذه النظرية نافعة في شرح نموذج الإستثمار الدفاعي، فالشركات الكبرى تتجه لإنشاء فروع بالخارج، على الرغم من أنها قد لا تكون مريحة وذلك بغرض واحد ألا وهو القضاء على منافسيها، فعلى سبيل المثال قد تقوم شركة البيبسي كولا بفتح مصنع في دولة لأنها إذا لم تفعل ذلك فستفعله كوكاكولا.

كان كيند لبرج (1869م) أول من قدم دراسة مقارنة للنظريات المختلفة للإستثمار الأجنبي المباشر بما يتفق مع الخط الذي بدأه هايمر، فقد اتخذ من النموذج النيوكلاسيكي للمنافسة الكاملة أساساً لتحليله للإستثمار الأجنبي المباشر، بتأكيد على أنه، في ظل عالم من المنافسة الكاملة لن

يكون هناك وجود للإستثمار الأجنبي المباشر، فعندما تعمل كل الأسواق بشكل كفاء، وعندما لا تكون هناك حدود أمام التجارة أو المنافسة، فإن التجارة الدولية ستصبح السبيل الوحيد للنشاط الدولي، لهذا كان طبيعياً لكيند لبرج أن يؤكد على أن عدم كمال السوق هو شرط لحدوث الإستثمار الأجنبي المباشر.

تم تطوير هذا المنهج علي يد كافس (1971م-1974م-1982م)، أوضح أن الإستثمار الأجنبي المباشر يحدث بالدرجة الأولى في صناعات تتميز بهياكل سوقية خاصة في كل من الدولة الأم والدولة المضيفة. كينكر بوكار (1973م) ذهب إلى أبعد من ذلك وذلك بهدف تطوير نموذج احتكاري للشركات متعددة الجنسيات مقترحاً بأن الشركات الاحتكارية يتبع بعضها البعض متجهاً إلى أسواق جديدة كاستراتيجية دفاعية. ففي ظل الأوضاع الاحتكارية، بمجرد قيام الشركة بإنشاء فرع لها بالخارج، ستتبع الشركات الأخرى نفس النهج لمواجهة نشاط الشركة الأولى.

كوجيما (1977م-1978م) وأوزوا (1977م-1979م) أوضحا أن النموذج الاحتكاري الموضح أعلاه ليس هو النموذج الوحيد للإستثمار الأجنبي المباشر، وإنما يمثل النموذج الأمريكي فقط بشكل مبسط وأن الإستثمارات المباشرة اليابانية تتم عادة علي يد شركات صغرى ومتوسطة الحجم في ظل هياكل سوقية تنافسية نسبياً. بالإضافة إلى ذلك، فإن الشركات اليابانية تقوم بنقل التكنولوجيا المكثفة للعمالة والتي لا تعتمد بشكل كبير على تكنولوجيا الإنتاج.

يري كوجيما وأوزوا أيضاً أن الإستثمارات المباشرة اليابانية تركز على الصناعات التي تتمتع فيها الدول المضيفة بميزة تنافسية لأن الشركات اليابانية المستثمرة بالخارج تفضل نقل التكنولوجيا المكثفة لعنصر العمل والتي من السهل تعلمها، اقتنائها، نشرها وحتى تحسينها، على النقيض من ذلك فإن نوع الإستثمار الأجنبي المباشر الذي تتولاه أمريكا يركز على الصناعات التي تتمتع فيها الدولة الأم بميزة تنافسية والدولة المضيفة ليس لديها ذات الميزة.

النتيجة الهامة وفقاً لتحليل كوجيما هو أن النموذج الإحتكاري لتحليل الإستثمار الأجنبي المباشر قد فشل في تحليل نوع الإستثمارات اليابانية والتي لا تعتمد على مسألة احتكار السوق، والأكثر من ذلك فإن النظرية الاحتكارية وعدم كمال السوق لم تشرح الحكمة من اعتبار الإنتاج الخارجي هو أفضل وسيلة للإستفادة من المزايا الاحتكارية للشركة.

أيضاً فإن محتوى هذه النظرية والنتائج المترتبة عليها تؤدي إلى قيام الدولة المضيفة باتخاذ الإجراءات المناسبة وذلك لمنع الشركات متعددة الجنسيات من هذا الاحتكار والاستغلال لمقدراتها.



## ب) نظرية تدويل الإنتاج:

نظرية الميزة الناتجة عن الملكية تشرح جزئياً لماذا يحدث الإستثمار الأجنبي المباشر، ولكنها لا تشرح الحكمة من تفضيل الشركة الدخول في أسواق أجنبية من خلال الإستثمار الأجنبي المباشر بدلاً من استغلال مميزات الملكية بوسائل أخرى مثل تصدير منتجاتها ونظرية تدويل الإنتاج تعالج هذه المشكلة، ولهذا فإن تلك النظرية تعتمد بشكل كبير على مفهوم تكاليف الانتقال .

فنظرية تدوير الإنتاج تركز على فكرة مفادها أن الشركات تأمل في تطوير أسواقها الداخلية وذلك عندما يكون هناك انتقال يمكن إنجازه بتكلفة أقل داخل إطار الشركة. فنظرية تدويل الإنتاج ترى أن الشركات متعددة الجنسيات تتحرك في استجابة طبيعية لعدم كمال السوق في الأسواق الدولية للسلع والخدمات. وفكرة تدوير الإنتاج كانت قد قدمت أولاً من خلال كايور (1934م)، ثم تم تطويرها بشكل كامل على يد كواس (1937م) وفي وقتاً لاحقاً طورها بينرسون (1961م)، وفي محاولة منظمة تم تطوير تلك الفكرة إلى نظرية الإستثمار الأجنبي المباشر علي يد بيلكي وكاسون (1976م).

فالنظرية تؤكد على أنه من الأفضل بالنسبة للشركة إنشاء فرع كامل بالخارج بدلاً من تكاليف الأذرع الطويلة، وذلك عندما يتصف السوق الدولي بعدم كمال غير ملحوظ، فهذه النظرية تبين رؤية أخرى لدور عدم كمال السوق في علاقته بالإستثمار الأجنبي المباشر. أيضاً أن فكرة تدويل السوق تضع في المقدمة مسألة كيفية قيام الشركة بحماية أسرارها فكلما عظمت أصول ملكية الشركة، فكلما كان ذلك دافعاً للشركة بحماية أصولها وذلك بحراسة أسرارها من خلال الإستثمار المباشر بدلاً من أن تعطي أذن لاستخدام البراءات الخاصة بها لأنها سيساء إستخدامها.

## ج) نظرية عدم كمال سوق رأس المال :

تتعامل تلك النظرية مع ميزة لا ترجع إلى شركة بعينها ولكن إلى كل الشركات التي تتمركز في منطقة نقدية واحدة، ألبير (1970م) أوضح أن عدم الكمال في الأسواق المالية هو السبب في حدوث الإستثمار الأجنبي المباشر.

ووفقاً لألبير أنه عندما يكون هناك خطر ومخاوف من تغيرات سعر الصرف، فإن الشركات من الدول ذات العملة القوية تكون ذات ميزة وتشجع للإستثمار في الدول ذات العملات الضعيفة. فبعض الشركات من الدولة الأم تكون أكثر قدرة على تعظيم عوائدها بسعر أعلى من الشركات العاملة بالدولة المضيفة، لأنها تستطيع الإقتراض بسعر فائدة أقل من أسواق رأس المال الدولية، فكلما ازدادت قوة عملة الدولة كلما انخفضت أسعار الفائدة بتلك الدولة، وعندما تقترض الشركات متعددة الجنسيات فإنها تقترض وفقاً لعملة الدولة الأم.

### تقييم النظرية:

\* يبدو نموذج ألبير متناقضاً بالنسبة للنمو المستمر لكل من الإستثمارات الأمريكية والإنجليزية على الرغم من الضعف النسبي لعملائها خلال السبعينات، فكل من الدولار الأمريكي والجنيه الإسترليني كانا ضعيفين.

\* أن نموذج ألبير غير قادر على شرح حدوث الإستثمار الأجنبي المباشر بين الدول التي تقع في إطار المنطقة النقدية الواحدة من الإتحاد الأوربي .

\* يبدو أن ألبير ركز اهتمامه على حالة قيام الشركات بالإستثمار في مناطق نقدية مختلفة بينما تكون هذه الحالة عادة وليس دائماً.

\* النظرية فشلت في تفسير حدوث الإستثمار من الدول النامية، وهذه النظرية لا يمكن تطبيقها على حالة الإستثمارات من الدول النامية والتي نمت بشكل كبير خلال السنوات الماضية وذلك لأنه عادة لا وجود لأسواق رأس المال من حال المبدأ، كما أن الصرف الخارجي مقيد ومحدد من قبل الدولة وأن تمويل الإستثمار يكون من مصادر مختلفة.

### 3/ نظرية توزيع المخاطر: (1)

**مضمون النظرية:** ركز كوهين (1975م) على فكرة توزيع المخاطر في شرح أسباب حدوث الإستثمار الأجنبي المباشر . فعملية توزيع المخاطر تتضمن عملية إنتاج سلع جديدة، والولوج إلى أسواق جديدة، أو تقليد منتجات الشركات الأخرى. أكد كوهين على أن أسلوبه يحتوي على فكرة شرح قوية لأسباب حدوث الإستثمار الأجنبي المباشر. فعلى سبيل المثال، فإن هذه النظرية قادرة على شرح أسباب قيام الشركات الكبرى بالإستثمار في الخارج، وذلك نظراً لأن الشركات الكبرى تواجه خطراً أكبر، كما أنها تشرح حالة حدوث الإستثمار الأجنبي المباشر من كلا الدولتين كما لو قامت إنجلترا بالإستثمار في أمريكا وقيام أمريكا بالإستثمار في إنجلترا.

فوفقاً لهذه النظرية، الشركات تستثمر بالخارج وذلك بغرض زيادة أرباحها من خلال تخفيض حجم المخاطر التي تواجهها. فعملية تخفيض المخاطر تتم من خلال التشتيت أو التوزيع للأنشطة ومن ثم تختلف عوائد الإستثمار من بيئة إستثمارية إلى أخرى. فهي فكرة مشابهة للفكرة العامة القائلة "بعدم وضع البيض في ثلة واحدة" فربما تقوم الشركة بعملية التوزيع لإستثماراتها من خلال الإستثمار في دول متعددة حيث أن اقتصادياتها غير متشابهة وغير مرتبطة مع بعضها البعض أو مع اقتصاد الدولة الأم.

(1) المرجع السابق، ص 46.

**تقييم النظرية:** ولكن توزيع المخاطر بلا شك يمثل واحد من بين أهداف المستثمرين، ماذا وإلا فإنها يمكن أن تقوم بالإستثمار غير المباشر ولن تقوم بالإستثمار المباشر. كما لم تستطع تلك النظرية تقديم تفسيراً مقنعاً للحكمة من قيام الإستثمار الأجنبي المباشر بدلاً من الإستثمار غير المباشر في عملية توزيع مخاطرها .

وربما تجد تلك النظرية جانب من التطبيق في حياتنا المعاصرة، فما حدث بالولايات المتحدة الأمريكية خلال سبتمبر 2001م كان بمثابة ضربة قاصمة للعديد من الشركات الدولية الكبرى العاملة بالولايات المتحدة خاصة تلك التي تعمل لخدمة السوق الأمريكي، ولكن قد يرد على ذلك بأن ماحدث بالولايات المتحدة لم يؤثر فقط على السوق والاقتصاد الأمريكي وإنما على كافة الأسواق العالمية ومن ثم لن يغير من الأمر شيء لو قامت الشركة بتوزيع أنشطتها في دول أخرى غير الولايات المتحدة.

#### 4/ نظرية دورة حياة المنتج: (1)

وضعها فيرنون (1966م) وهي بكل بساطة عبارة عن مناقشة للتغيرات المتعلقة بالعوامل الراجعة إلى موقع النشاط عبر الزمن، فدورة حياة المنتج تقوم على افتراض أساسي وهو أنه مثل الإنسان، فإن المنتجات يتم تصورها تبدأ بفكرة (حمل) ثم تنتج (ميلاد) ثم تتضج ثم تبدأ مرحلة المنتج النمطي فالانحدار ثم أخيراً تموت، فالنظرية تميز بين ثلاث مراحل أساسية في دورة حياة المنتج، مرحلة المنتج الجديد، مرحلة المنتج الناضج، وأخيراً مرحلة المنتج النمطي.

#### أولاً: مرحلة المنتج الجديد

تتميز هذه المرحلة بالإنفاق الكبير، وأحياناً بالخسائر المالية التي قد لا يمكن معها تحقيق الربح. حيث تقاد حملات إعلانية مكثفة خلال مرحلة إدخال المنتج الجديد إلى السوق وذلك بهدف خلق حالة من الوعي والولاء للعلامة التجارية الجديدة. فوفقاً لتلك النظرية، فإن عملية تطوير منتج جديد أو التحسين على منتج قائم غالباً ما يتم في الدول المتقدمة اقتصادياً مثل الولايات المتحدة. كما أن هناك احتمال كبير في أن يتم إنتاج المنتج الجديد في الدول التي نشأ فيها المنتج. وهذا مرجعه في حالة عدم اليقين خلال تلك المرحلة ومن ثم يكون من المرغوب أن تكون البداية بالقرب من السوق الأم حتى يسهل إجراء التغيرات المطلوبة. كما أن هناك احتمال كبير أن تكون مرونة الطلب بالنسبة للثمن عالية خلال تلك المرحلة.

---

(1) المرجع السابق، ص 48.

ونظراً لغياب المنافسة في تلك المرحلة، وكون المنتج جديد، فإن الشركة صاحبة المنتج الجديد لن تعول أهمية كبرى لتكلفة الإنتاج وأثرها على الأسعار التي تعرض بها السلعة. كما أنه في تلك المرحلة لا تواجه الشركة الجديدة أو صاحبة المنتج الجديد ضغطاً للقيام بالإنتاج في دول أخرى بغرض تخفيض العمالة أو أي من تكاليف الإنتاج الأخرى.

بينما يتم تصريف وبيع معظم منتجات المنتج الجديد في السوق الداخلي للدولة الأم خلال تلك المرحلة، فإن الشركة المبتكرة للمنتج الجديد سوف تسعى للبحث عن فرص تصديرية. تلك الفرص التصديرية سوف تظهر أولاً في الدول المتقدمة الأخرى حيث تتشابه أذواق المستهلكين وقدراتهم الشرائية مع الأفراد في الدولة التي نشأ فيها المنتج. في الجزء الأخير من تلك المرحلة، سوف تجبر الشركة المبتكرة على القيام بالإستثمار في الخارج.

### ثانياً: مرحلة المنتج الناضج

من خلال تلك المرحلة يشهد المنتج عمليات نمو سريع وذلك بسبب توسع المستهلكين في عملية الشراء. كما أن المنافسة تبدأ في الظهور خلال تلك المرحلة. كما أن الطلب في الدولة الأم يصبح أكثر حساسية لعامل الثمن أو الأسعار. وفي مرحلة تالية يصبح من الصعب توسيع عملية الإنتاج في الدولة الأم وذلك لأسباب عديدة من بينها ظهور منافسين جدد بالداخل. ولهذا وبالترتبية، فإن الشركة ستجد أنه من الضروري بل من المريح التحرك للإستثمار في الخارج .

ومن ثم يدخل المنتج مرحلة النضج التي يليها الإنهيار حيث يتغير يتبدل الذوق العام أو ربما يكون ذلك راجعاً إلى اعتماد المنتج على تكنولوجيا عتيقة أو متخلفة خاصة في ظل ثورة التكنولوجيا. ومن ثم انخفضت المبيعات ومن ثم الأرباح. ومن ثم فقد يكون من الأفضل أن تجرب الشركة ممارسة نشاطها ببداية حياة جديدة بمكان آخر غير الدولة الأم .

خلال مرحلة المنتج الناضج، تقوم الشركة المبتكرة بالإستثمار الأجنبي المباشر وذلك بإنشاء أدوات أنتاج خاصة بها في الخارج. والسبب الرئيسي لقيام الشركة بالإستثمار في الخارج هو حماية سوقها الذي خلقته خلال المرحلة الأولى من خلال التصدير. كما أن هناك مجموعة من الأسباب التي تدفع بالشركة للإستثمار في الخارج ومعظمها دفاعية، كما قد تكون راجعة إلى عدم القدرة على المنافسة بسبب فرض الضرائب على الواردات من قبل الدولة المستوردة، ومن ثم ارتفاع ثمن السلعة في سوق المستورد، مما يخفض من الطلب عليها.

كما قد يكون لتكاليف النقل والشحن دور في قيام الشركة بالإستثمار المباشر بدلاً من القيام بالإنتاج في الدولة الأم ثم التصدير وما يحمله من تبعات. كل تلك العوامل تمثل قوة دافعة للشركة على القيام بالإستثمار الأجنبي المباشر .

### ثالثاً : مرحلة أفول المنتج (المنتج النمطي):

المرحلة النهائية في دورة حياة المنتج المنتهي مرحلة المنتج النمطي حيث من غير الممكن تمييزه عن غيره من المنتجات سواء بالدولة الأم أو بالدولة المتقدمة التي تم الانتقال إليها، وأن المنافسة بين المنتجات أو التمييز بينها يتم من خلال الثمن وحدة .

الضغوط التنافسية التي تواجهها الشركة صاحبة المنتج المبتكر ستستمر في الإزدياد حيث سينمو عن المقلدون للمنتج، ومن ثم يصبح العرض أكثر من الطلب القائم، فتتخفص الأسعار أكثر فأكثر .

عند هذا المفترق تخفيض تكلفة الإنتاج صار أمراً حتمياً، والبحث عن التكلفة المنخفضة يجبر الشركة المبتكرة على تحويل إنتاجها للدول الأقل نمواً، حيث تكلفة العمل المنخفضة. في هذه المرحلة فقط يمكن أن نتحدث عن الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول المتخلفة .

ولكن تجدر الإشارة إلى أن المنتجات التي تنتجها الفروع خلال تلك المرحلة ليست للإستهلاك المحلي في الدول المضيفة، وإنما للتصدير للدولة الأم أو غيرها من الدول المتقدمة. فهناك تكون إستراتيجية الشركة هي الإنتاج من أجل التصدير وليست لإحلال الواردات .

**تقييم النظرية:** في تقييمنا لنظرية دورة حياة المنتج يمكن القول أن تلك النظرية قد ساهمت بشكل كبير في توسيع إدراكنا أو فهمنا تأخذ بعين الإعتبار لأسباب حدوث ظاهرة الإستثمار الأجنبي المباشر. كما إنها ألفت الضوء على عناصر هامة مثل التوقيت والعامل الجغرافي والتقارب الثقافي في تفسير أسباب قيام الشركة بالإستثمار في دولة غير الدولة الأم.

كما أن نظرية دورة حياة المنتج تأخذ بعين الإعتبار كل من العوامل الراجعة إلى مميزات وتفوق الشركة العوامل الراجعة للموقع في شرحها للإستثمار الأجنبي المباشر. كما أنها نظرية ديناميكية أو متحركة من حيث تعاملها مع التغيرات عبر الزمن أو من وقت إلى آخر .

من الناحية العلمية، فإن النظرية تشرح - وبنسبة كبيرة - لظاهرة الإستثمار الأجنبي المباشر في الفترة التالية للحرب العالمية الثانية وحتى سبعينات القرن المنصرم. فعلى سبيل المثال، نجحت تلك النظرية وبشكل جيد جداً في شرح نمو الإستثمارات المباشرة الأمريكية في دول غرب أوروبا، وفي مرحلة تالية في الدول النامية .

وعلى الرغم من كل تلك المزايا، فإن هناك العديد من الإنتقادات قد وجهت إلى تلك النظرية. فلقد فشلت تلك النظرية في تفسير ذلك الإستثمار المباشر الذي ليس بغرض التصدير وإنما لخدمة السوق المحلي في الدولة المضيفة، وذلك بإنتاج سلع ذات مواصفات وجودة معينة لتلائم السوق الخارجي وليس سوق الدولة الأم.

كما أن النظرية تعامل كل مرحلة من المراحل الثلاثة على إستغلال أو كل مرحلة منفصلة عن المرحلة التي تليها، وهي في حقيقتها ليست كذلك. كما أن النظرية تركز بشكل كبير على عوامل مثل تأثيرات المنتج والدوافع الدفاعية لدرجة إستبعادها عوامل هامة أخرى ولها تأثيرها على قرارات الإستثمار الأجنبي المباشر، بعض تلك الدول - كما سبق عرضها - تتعلق بعدم كمال السوق في الدولة المضيفة تأثر في قرارات الإستثمار .

أضف إلى ذلك، ماذا عن الإستثمارات المباشرة في قطاع البترول، هل يقتضي هذا النوع العمل من داخل الدولة الأم من حيث المبدأ. بل قد تكون بداية الشركة للدولة المضيفة. ولهذا ربما تنطبق تلك النظرية وفي مراحل معينة ولكن في قطاعات معينة مثل المنتجات الغذائية ولكن الأشكال الأخرى للإستثمار، مثل التنقيب عن البترول أو السياحة كالفنادق، لا يمكن أن تثار بشأنها تلك النظرية .

فعلى الرغم من وضوح وبساطة نظرية فيرنون، إلا إنها فقدت تأثيرها بمرور الوقت والأحداث، فالوضع المسيطر للإستثمارات الأمريكية وتفوقها على الإستثمارات الأوروبية واليابانية وإستثمارات الدول حديثة التصنيع يتطلب تفسيراً لم تتضمنه نظرية دورة حياة المنتج. فالدليل العلمي إلى مساندة تلك النظرية خلال الخمسينات وأوائل الستينات ولكن ليس بعد ذلك وربما للأسباب التالية:

\* إبتكار منتج جديد يتم اليوم بشكل سريع جداً لدرجة تجعل من دورة حياة المنتج قصيرة جداً وربما يصعب تحديدها.

\* على الرغم من إحتمال قدرة الشركة التابعة للدول الأقل نمواً على إنتاج منتجات أرخص من منتجات الشركات الغربية المنافسة، إلا أنها لا يمكنها بالضرورة نقل أسواقها وتوزيعها بفاعلية.

\* من الناحية العملية، فإن الشركات متعددة الجنسيات تقوم بالإستثمار الأجنبي المباشر في كل الدول المتقدمة والنامية على السواء وفي نفس الوقت دون المرور بالمراحل التي عرض لها فيرنون.

\* أن الإستثمار الأجنبي المباشر ليس بالضرورة حصيلة ثلاثة مراحل صارمة من دورة حياة المنتج.

ونظراً لفقدان تلك النظرية لكثير من تفسير النظرية للإستثمار الأجنبي المباشر، فقد حاول فيرنون 1979م تفسير ذلك بتوضيح عدد من الأسباب من بينها توسيع شبكات معلومات الشركات دولية النشاط وذلك بإنشاء فروع لإنتاج وإجراء البحوث والتطوير في كافة أنحاء العالم.

## 5/ النظرية الانتقائية لجون دنينج في الإنتاج الدولي: (1)

مضمون النظرية: جون دنينج وضع اللبنة الأولى في نظريته خلال بحثه الذي قدمه خلال ندوة نوبل في استكهولم عن التركيز الدولي للنشاط الاقتصادي. وكانت نيته وقتئذ هي توفير إطار علمي يمكن من خلاله تحديد وتقييم ووزن العوامل التي تؤثر على القرار المبدئي بالإنتاج في الخارج من خلال الشركة، وكذلك أسباب نمو هذا الإنتاج فلقد قام دنينج بالنقاط أفكار من مجالات متعددة وتجميعها في نظرية شاملة للإستثمار الأجنبي المباشر ولهذا أطلق عليه النظرية الانتقائية.

اعتمد النموذج التلقائي لدينينج على دراسات ونظريات المنظمات الصناعية (مميزات الملكية)، وتحليل تكاليف النقل (مميزات تدويل الإنتاج)، ومفاهيم شديدة الارتباط بالاقتصاد السياسي المقارن والعلوم الإجتماعية الأخرى والعوامل الراجعة إلى الموقع.

فوفقاً للنظرية الانتقائية، أن الشركة تقوم بالإستثمار الأجنبي في الخارج لاعتبارات راجعة إلى الشركة ذاتها، واعتبارات الموقع في الدولة المضيفة التي تجعل من المفيد قيام الشركة بالإستثمار في دولة دون الأخرى واعتبارات الذاتية أو التدويل الداخلي من خلال انتقال العمالة ورأس المال والتكنولوجيا داخل الشركة على المستوى الدولي، وذلك لتخفيض التكلفة بدلاً من استخدام المصادر الخارجية مثل التراخيص والوكلاء التجاريين والموزعون .

المميزات الراجعة إلى ملكية الشركة والتي تمثل الشق الأول لنظرية جون دنينج تتفق مع أفكار كل من هايمر 1976م وكيدلبرج 1969م- 1973م في شرح الإستثمار الأجنبي المباشر ولكن حتى يكون من الممكن القيام بالإستثمار الأجنبي المباشر، فقد أدخل جون دنينج عاملين آخرين هما حوافز التدويل ومميزات الموقع الأجنبي.

ولهذا، فإنه وفقاً للنظرية الانتقائية، فإن العوامل التي تؤثر على موقع الإستثمار يمكن تلخيصها في عوامل جذب وعوامل دفع، فعوامل الدفع هي التي تجعل من سوق الدولة الأم سوقاً أقل جاذبية، فالقيود على التوسع وزيادة الضرائب ماهي إلا أمثلة على عوامل الدفع في الدولة الأم، أما عوامل الجذب فهي تلك التي تجعل من السوق الأجنبي سوقاً جاذباً للإستثمار الأجنبي المباشر. بالإضافة للعوامل الإقتصادية والتجارية فإن عوامل الدفع كما عرضها دنينج يمكن أن تصنف كما يلي:

(1) المرجع السابق، ص 53.

## 1/ التقارب الثقافي :

قد تتشابه أساليب حياة الأفراد في بعض الدول مثل أفراد دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية وكندا. ولهذا فإن الشركات الأمريكية تتوسع بنشاطها في كندا ودول غرب أوروبا والعكس، وفقاً لدافيسون 1980م فإن الشركات في المرحلة الأولى في التوسع الخارجي من المتوقع أن يكون لديها تفضيل أكبر للمناطق المتشابهة والقريبة في الثقافة .

وعلى الرغم من أن التقارب الثقافي يمكن أن يؤثر على تمركز بعض الأشكال من الإستثمار الأجنبي المباشر، إلا أنها غير قادرة على تفسير الأنواع الأخرى للإستثمار الأجنبي المباشر مثل الإستثمارات التي تهدف إلى استغلال الموارد الطبيعية مثل الإستثمارات الأمريكية والأوروبية في الدول العربية والصين.

## 2/ حجم السوق :

رغبة الشركة في تعظيم الاستفادة من قدراتها الفنية والتكنولوجية قد تدفعها للقيام بالإستثمار في الخارج حتى مع وجود مخاطر بالدولة المضيفة، وذلك للاستفادة من الحجم الكبير للسوق في تلك الدولة . وأن حجم السوق قد يكون على جانب كبير من الأهمية بالنسبة للشركات التي تهدف لخدمة السوق المحلي للدولة المضيفة لن يكون على ذات القدر من الأهمية.

## 3/ تحركات المنافسين بالسوق الأجنبي :

المنافسون دائماً يسعون إلى تأمين مواقع فروعهم ومنع دخول الشركات الأخرى، فبداخل أي مدينة كبيرة يوجد عدد محدود لفروع الشركات العملاقة. وكلما عظم اهتمام الدولة بالتوسع الدولي كلما كان ذلك حاسماً في سيطرتها على الأسواق الخارجية خاصة عند وجود منافسين حتى ولو كانوا من ذات الدولة الأم.

## 4/ التقارب الجغرافي بين كل من الدولة الأم والمضيفة :

تتجه كل الشركات الدولية إلى التوسع خارجياً وذلك نحو الأسواق الأقرب جغرافياً للدولة الأم، وذلك رغبة في تخفيض تكاليف النقل والشحن والاتصال الخارجي. فكلما كانتا الدولتين قريبتين جغرافياً، كلما كان هناك احتمال كبير في أن تتشابه ثقافتيهما أيضاً. كما أن التقارب الجغرافي أيضاً يعني رقابة وسيطرة أكبر مع تكاليف اتصال أقل في علاقة الشركة الأم بالفروع.

فالثلاث عناصر التي تبناها جون دنينج (مزاي الملكية، التدويل، ومزايا التمركز في السوق المضيف) أكد دنينج على دمجها في نظرية واحدة هدفها الإجابة على الأسئلة التالية: لماذا يحدث الإستثمار الأجنبي المباشر؟ وأين سيتم القيام به، ولماذا؟ وما هي الإستراتيجية التي سيتبناها؟



بمعنى، هل الإستثمار سيكون بغرض خدمة السوق الأجنبي في الدولة المضيفة أم سيكون الإنتاج من أجل التصدير؟

**تقييم النظرية:** نلاحظ من عرضنا السابق أنها تملك قدرة اكبر من النظريات الأخرى على شرح الإستثمار الأجنبي المباشر وذلك لاعتمادها على عوامل متعددة . وبالرغم من كل المزايا فإن بكلي 1985م أشار إلى أن هنالك العديد من المسائل لم تتمكن النظرية من حلها .

**أولاً:** العلاقة بين هذه العناصر الثلاثة وتطورها عبر الزمن يحتويها الغموض، حيث تعرضت النظرية لكل عنصر من تلك العناصر بشكل منفرد دون الإشارة لعلاقة التأثير والتأثر فيما بينها.

**ثانياً:** معالجة فكرة مميزات الملكية على انفراد غير مجدية وعديمة القيمة لأن فكرة التدويل أي جعل السوق الدولية داخل إطار الشركة قادرة وكافية لشرح الظاهرة لأنه لا يمكن للشركة تدويل الإنتاج بدون مزايا راجعة لقدرات الشركة التكنولوجية والإدارية.

كما قام كوجيما 1978م بانتقاد النظرية لكونها أكثر تركيزاً على المسائل الكلية ومن ثم قليلة الفاعلية في عملية صنع القرار ومن ثم الاستفادة منها في كل من الدولة الأم والدولة المضيفة.

#### 6/ نظرية الميزة النسبية (المدرسة اليابانية):<sup>(1)</sup>

هذه مدرسة أخرى عرفت بالمدرسة اليابانية حاولت تحليل عدد من الفروض الإقتصادية الكلية، فإن المساهمين الرئيسيين لتلك المدرسة هما كوجيما (1977م -1978م) وأوزوا (1977م -1979م) فلقد طوروا نموذج يجمع بين الأدوات الكلية والجزئية. فالأدوات الجزئية مثل القدرات والأصول المعنوية للشركة مثل التميز التكنولوجي. والأدوات الكلية مثل السياسة التجارية والصناعية للحكومات لتحديد عوامل الميزة النسبية للدولة.

واعتماداً على الدروس المستفادة من التجربة اليابانية منذ 1945م تؤكد تلك المدرسة على أن السوق وحده غير قادر على التعامل مع التطورات والابتكارات التكنولوجية المتلاحقة مع الاستبدال الجزئي للسوق، فإن المدرسة اليابانية توصي بالتدخل الحكومي لخلق حالة من التكيف الفعال من خلال السياسات التجارية. فنظرية كوجيما تدمج النظريات التجارية مع نظريات الإستثمار الأجنبي المباشر. برهن كوجيما على أن الإستثمارات الأمريكية ما هي إلا بديل للتجارة في حين أن الإستثمار الأجنبي المباشر الذي تقوده اليابان يختلف عن نظيره في الدول الصناعية الأخرى. فالإختلاف ينشأ بسبب حزمة المهارات اليابانية المتخصصة التي يتم صيغها، والمواصفات المتعلقة بالموقع للإستثمارات المباشرة اليابانية.

<sup>(1)</sup> المرجع السابق، ص 58.

**تقدير النظرية:** ولكن وفقاً لجون دنينج (1988م) فإن هناك بعض القيود التي تحد من قدرة نظرية كوجيما في الإستثمار الأجنبي المباشر. فنظرية كوجيما تعاني من البساطة الشديدة في إطارها أو مرجعيتها لدرجة أنه يؤكد أن الإستثمار الأجنبي المباشر يرفع بشكل منتظم من القدرة التنافسية ويلعب دوراً ايجابياً في عمليات الإصلاح للاقتصاديات القومية للدول المضيفة. ونظراً لكونه نموذج نيوكلاسيكي فإنه غير قادر على تفسير أو تقييم آثار أنواع الإستثمار الأجنبي المباشر على مستوى الرفاهية حيث يهدف إلى تبرير عملية الإنتاج الدولي الذي يهدف إلى الاستفادة من المزايا الممنوحة للأنشطة العابرة للأقطار .

### 7/ نظرية عدم التوازن للإستثمار الأجنبي المباشر: (1)

**مضمون النظرية:** قدم كل من مون ورويل (1993م) نموذجاً جديداً يحتفظ بالافتراض الأساسي وهو أن الشركات المتعددة الجنسيات لديها ميزات راجعة للملكية مثل رأس المال والتكنولوجيا والمهارات الإدارية. ولكن النظرية الجديدة قامت بإضافة عوامل سلبية راجعة أيضاً للملكية.

فعندما لا تستطيع الشركة تعويض الخسائر التي قد يكون مرجعها صعوبة الوصول للمواد الخام أو تكاليف العمال الماهرين في الدولة الأم، فإن البحث عن توازن يمثل قوة دافعة للشركة لتعويض تلك الخسائر من خلال الإستثمار في دولة أجنبية.

وفقاً لهذا النموذج الجديد، فإن المفهوم التقليدي لمميزات الملكية يمكن إعادة صياغته بكونه عدم توازن بين العوامل المملوكة للشركة. فالفائض في أحد العوامل مثلاً يعني بالمقابل عجز نسبي في عامل آخر. أوضح كل من مون ورويل أن نموذج عدم التوازن هذا يساعد أيضاً على شرح الحالات المعاصرة للإستثمارات الأجنبية المباشرة من الدول النامية نحو الدول المتقدمة مثل الإستثمارات الصينية في أمريكا وبريطانيا. تسمح نظرية عدم التوازن للشركات متعددة الجنسيات بأن تكون أكثر فعالية في استغلالها للموارد العالمية، وهو ما تم التأكيد عليه من قبل عند عرضنا لنظريات تحركات رأس المال والمنظمات الصناعية.

**تقدير النظرية:** على الرغم من أن هذا المنهج الجديد يبرز عاما آخر وهو عدم التميز كإضافة لنظرية الإستثمار الأجنبي المباشر ولكنها لا تعد كافية لأن تكون نظرية شاملة حيث لم تتعرض مثلاً لشرح أثر العوامل الأخرى والتي لا تتعلق بالميزات أو عدم الميزات الراجعة للشركة مثل عوامل الطرد الأخرى الراجعة للدولة الأم.

---

(1) المرجع السابق، ص 59.

## 8/ نظرية جون دنينج والمستجدات السياسية والإقتصادية الدولية:<sup>(1)</sup>

حظيت الأنظمة الحاكمة لكل من النظام الإقتصادي والسياسي الدولي بقدر محدود من الاهتمام في نظريات الإستثمار الأجنبي المباشر، والتي ركزت جل اهتمامها إما على الأنظمة القومية الحاكمة للإستثمار سواء بالدول المضيفة أو الدولة الأم أو الشركة ذاتها وإستراتيجيتها الإستثمارية.

تلك النظريات لم تعطي تفسيراً بعد لأثر دور المنظمات الدولية وما أنتت به من اتفاقات مثل منظمة ألتجاره العالمية وأجهزة الأمم المتحدة الأخرى في تحرير كل من التجارة والإستثمار الدوليين . ومع إختلاف أشكال وأحجام الشركات متعددة الجنسيات، فإن اثر تحرير كل من أنظمة التجارة والإستثمار من الصعب استنتاجه من النظريات القائمة وذلك بسبب الحاجة إلى تحليل جديد متعددة الأبعاد. فالعولمة أصبحت كلمة السر على المستوي الإقتصادي خلال التسعينات، كما أن الإقتصاديات القومية صارت بلا تردد وبتلقائية أكثر اندماجاً في الإقتصاد العالمي من خلال عمليات التجارة العابرة للحدود وكذلك التزايد المستمر في كل من الإستثمار ورأس المال الدولي، كما أن المستهلكين صاروا أكثر انفتاحاً على العالم الخارجي، ومن ثم صاروا أكثر استهلاكاً لسلع أجنبية، ولهذا زاد عدد الشركات التي تعمل عبر الحدود، كما أن المدخرين صاروا أكثر استثماراً عن ذي قبل في أماكن بعيدة.

الإقتصاد العالمي شهد ثلاثة تطورات تتمثل في زيادة قدرات واستراتيجيات الشركات متعددة الجنسيات وكذلك العوامل الراجعة للدولة المضيفة بعد سياسة التحرير واسعة النطاق، وثورة الاتصالات والإلكترونيات التي سهلت الأمور، فثورة التكنولوجيا والتي تزامنت مع سياسات الانفتاح والتحرر العالمية كلها أظهرت الإستثمار الأجنبي المباشر في ثوب جديد، ومن ثم صارت نظرياته بحاجة إلى إعادة صياغة أو على الأقل إلى تطوير كي تواكب تلك التغيرات.

إضافة لكل ما سبق من مستجدات السياسات التي تساندها المنظمات الدولية لحماية مستويات العمل، وهذا تحدي آخر يواجه الشركات متعددة الجنسيات خاصة تلك التي تبحث عن العمل الرخيص، ومن ثم نظريات الإستثمار الأجنبي المباشر، فالشركات التي تقوم بالإستثمار بغرض الاستفادة من عنصر العمل الرخيص أو تشغيل العمال لساعات طويلة، عليها البدء في التفكير بشكل ايجابي لحماية حقوق العمال المالية والبيئية والصحية.

(1) المرجع السابق، ص 60.

ظهر على الساحة عامل جديد جدير بالاهتمام ألا وهو استراتيجيات الترويج للإستثمار الأجنبي المباشر من خلال أدوات ترويجية متعددة سواء كانت حكومية أو خاصة بإشراف حكومي، لعرض الدولة التي ترغب في استضافة هذا النوع من الإستثمار على الشركات الدولية مع تقديم حوافز متعددة، أضف إلى ذلك الاتحادات الإقليمية بين كل من الدول المتقدمة وبعضها البعض وبين الدول المتقدمة والدول النامية كما هو الحال في اتفاق النافتا أو بين الدول النامية وبعضها البعض، تلك الاتحادات تمثل تحدياً آخر لنظريات الإستثمار الأجنبي المباشر القائمة حيث تؤدي تلك الاتحادات إلى جعل الدول المتحدة سوقاً واحدة وهنا يكون العنصران الأول والثاني في نظرية جون دنينج محلاً للتساؤل.

خلال فترة التسعينات، برزت في الأفق ظاهرة في غاية الخطورة ألا وهي عمليات الدمج والتملك بين الشركات الدولية وذلك لخلق سوق احتكارية كبرى في كافة القطاعات الإستثمارية، ومع بروز تلك التحديات هل ستظل النظريات القائمة للإستثمار الأجنبي المباشر قادرة على تفسير الظاهرة؟ إلا انه يجب وضع تلك التطورات في الاعتبار وأثرها على الإستثمار الأجنبي المباشر.

#### محددات الإستثمار الأجنبي المباشر

نجد أن المحددات الأكثر أهمية بالنسبة للإستثمارات الأجنبية المباشرة للدول المضيفة هي:<sup>(1)</sup>

1/ الناتج المحلي الإجمالي: حيث يعتبر الناتج المحلي الإجمالي محدداً أساسياً للشركات المتعددة الجنسيات التي تبحث عن النمو.

2/ سعر الصرف: أن سعر الصرف عامل جذب هام للشركات متعددة الجنسيات، وخاصة بعد حدوث تخفيض في قيمة العملة للدول المضيفة. إلا أن إطلاق يد المؤسسات المالية للمضاربة والاستثمار في اقتصاديات الشعوب، أدى إلى أزمة سعر الصرف الشهيرة في دول جنوب شرق آسيا 1997م، والتي تمثلت في انهيار شديد في عملات تلك الدول أمام الدولار الأمريكي والعملات الأخرى، وعن أزمة اندونيسيا وتكمن في السياسات الإقتصادية والمالية المتبعة والتي اعتمدت على سياسة تنموية تقوم على إقامة صناعات تصديرية وفتح الأبواب للإستثمارات المباشرة وغير المباشرة، وتشجيعها وتشجيع الاقتراض الداخلي والخارجي. ولقد أدت هذه السياسات إلى مجموعة من الاختلالات أهمها عجز ميزان المدفوعات، الأمر الذي يعني أن البلاد تنتج من السلع وتصدر أقل

---

(1) أميرة حسب الله محمد (2005م)، محددات الإستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، مصر، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص 45.

مما تستهلك وتستورد، مما أدى إلى تزايد الديون الخارجية، وأظهرت الأزمة المالية الخلل في النمو المالي الأكثر سرعة بسبب الإستثمارات الأجنبية غير المباشرة في البورصات وأسواق العملات، حيث كان لها دور هام في تسريع النمو المالي.

3/ معدل التضخم:<sup>(1)</sup> إن المستثمر الأجنبي في حاجة إلى استقرار سعري، ويقصد بالمعدلات العالية للتضخم ما يجاوز 10% سنوياً فإذا بلغ 30% أو 40% أو تجاوز 100% سنوياً، يدخل منطقة الخطر سواء للإستثمارات الأجنبية أو الوطنية، بالإضافة إلى أن التضخم يشوه النمط الاستثماري، حيث يتجه المستثمر إلى تلك الأنشطة قصيرة الاجل ويتعد عن الاستثمارات طويلة الأجل لذلك يمثل التضخم مخاطر للمستثمرين في شكل توقع سياسات غير مرغوبة.

4/ الإصلاح الاقتصادي: أن نجاح الدولة المضيفة في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر، يتم عبر تبني سياسات التحرير الاقتصادي، والتحرير التجاري، وسياسات تشجيع الإستثمار خاصة الإعفاء الضريبي على الأرباح والتخفيض الجمركي على الواردات.

5/ الاستقرار السياسي: يتأثر الإستثمار الأجنبي المباشر بمدى الاستقرار السياسي في الدول المضيفة، ويعتبر المحدد الأول أو الثاني للاستثمار في الدول النامية.

### ملخص الفصل:

يتضح مما سبق ذكره في هذا الفصل أن التعريفات التي أعطيت للإستثمار الأجنبي المباشر لا تلق إتيافاً سواء بين الدول أو المنظمات الدولية أو حتى بين الإقتصادييين، فتعددت التعاريف التي أعطيت له بتعدد الأطراف التي يهتما مناقشة موضوعه، ليخلص الجميع إلى الاتفاق على مبدأ أن الإستثمار الأجنبي المباشر هو كل امتلاك لكيان أجنبي لأصول، ملكية تامة أو جزئية في دولة مضيفة. وهذا ما يمنحه حق النظر في تسيير الإستثمار ابتداء من نسبة مقدرة بـ10% كحد أدنى. لقد كان الإستثمار الأجنبي المباشر دوماً مثار جدل بين الباحثين والممارسين والكتاب مما أدى إلى قيام عدة نظريات اختصت بتحليل وتفسير حركة هذه الإستثمارات ونظرة المجتمعات خاصة النامية، فمنها ما أيدت جدواها ومنها من عارضتها بشدة، ونظراً للجدل القائم فإنه من الخطأ تعميم أي رأي سواء كان مؤيداً أو معارضاً حول مدى إسهام هذه الإستثمارات في دفع عجلة التنمية، وامتد الجدل كذلك من النظريات إلى تفسير جدوى الإستثمار الأجنبي المباشر ومدى النفع الذي يعود به ووجهات النظر المتنوعة بتعدد الاتجاهات حيث أنها أعطت تفسيراً ولكنها أهملت بقية العناصر الأخرى ولا يوجد تحليل يجمع بين كل العناصر وان محددات الإستثمار الأجنبي المباشر تختلف من دولة إلى

(1) المرجع السابق، ص 46.

أخرى، وذلك وفقاً لسياسات تلك الدول ومدى ملائمة البيئة اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً وامنياً لقيام الإستثمارات الأجنبية المباشرة ولمعرفة ملامح مناخ هذه الإستثمارات في السودان وما هي المعوقات التي تعوق تدفقها؟ ومع ذلك تبقى الآراء متباينة على حد سواء بين المعارضين والمؤيدين لها، وهذا ما يدفع إلى التغلغل أكثر في الفصول القادمة.

## الفصل الثالث

### تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر 1970 - 2016م

المبحث الأول: تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر عبر العالم (1970-1990م).

المبحث الثاني: تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر عبر العالم (1991م - 2016م).

المبحث الثالث: العوامل المؤثرة على الاستثمارات الأجنبية المباشرة

## الفصل الثالث

### تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر 1970-2016م

#### مقدمة:

إن المتتبع لتطور العلاقات الإقتصادية الدولية يدرك دون شك أن الإستثمار الأجنبي المباشر كان ولا يزال يشكل محور الاهتمام لدى العديد من الاقتصاديين وغيرهم من المفكرين والمدارس الإقتصادية المتعاقبة وكذلك دول العالم سواء المتقدمة أو العربية أو النامية، لكونه أحد الميكانيزمات الرئيسية التي تؤثر تأثيراً حقيقياً في مسار العلاقات الإقتصادية والسياسية على المستوى الدولي هذا من جهة، ومن جهة أخرى لكونه يلعب دوراً مهماً في صياغة المبادئ التي يركز عليها النظام العالمي.

وبعد التطرق للقضايا النظرية للإستثمار الأجنبي المباشر، يتناول هذا الفصل التطورات الكمية في تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر للدول المتقدمة والدول العربية والدول النامية. ومما لا شك فيه أن تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر تختلف من دولة لأخرى وعلى ضوء ذلك، سنركز في هذا الفصل في المبحث الأول إلى إلقاء الضوء على هذه التدفقات في الدول المتقدمة، والدول العربية، وأخيراً الدول النامية في الفترة 1970-1990م، ثم في المبحث الثاني نتناول التدفقات لهذه الدول في الفترة 1991م-2016م.

#### المبحث الأول: تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر عبر العالم (1970-1990م)

##### أولاً: تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر للدول المتقدمة خلال الفترة (1970-1990م)

إن ظهور الإستثمار الأجنبي المباشر بمفهومه الحديث كان خلال القرن العشرين، حيث أنه ارتفع بنسبة معتبرة جداً بعد الحرب العالمية الثانية، ما بين الحرب الكورية (1950-1953م)، والأزمة البترولية الأولى (1973-1974م)، ولقد كانت الاستثمارات الأمريكية هي الحائزة على أكبر نسبة، حيث أنّ معظم استثماراتها الخارجية كانت مباشرة عكس الدول الأخرى كبريطانيا وفرنسا التي كانت تهتم بالاستثمارات الأجنبية غير المباشرة، بينما كان اليابان يحتل موقعاً وسطاً، حيث أنّ استثماراته في السبعينات أخذت طابعا مباشراً، أما في الثمانينات اتجه إلى الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة .

في نهاية السبعينات وبداية الثمانينات، عرف الإستثمار الأجنبي المباشر تطوراً بطيئاً، وهذا نظراً للانحياز الذي ظهر نحو الإستثمار الأجنبي غير المباشر، ويرجع ذلك لتزايد القروض المعطاة



للدول النامية ما بين 1974-1982م. لكن سرعة تطوّر الاستثمارات ارتفعت ابتداء من منتصف الثمانينات، وذلك لأنّ اليابان والدول الأوروبية زادت مقدار استثماراتها الأجنبية .

ونجد أنّه في سنة 1970م، كان ربع الاستثمارات الأجنبية مخصّص لقطاع المناجم والصناعات الاستخراجية، وربع آخر لقطاع الخدمات، أما النصف فكان مخصّصاً للقطاع الصناعي، في السّنوات التالية، انخفضت الاستثمارات في ميدان المناجم، وهذا راجع لتأميم الكثير من الشركات في الدول النامية. كما أنّ الاهتمام بالاستثمار في قطاع الخدمات قد ارتفع، والاهتمام بالصناعات أخذ صبغة خاصّة، حيث توجه الإستثمار الأجنبي نحو الصناعات الصيدلية، الكيماوية، الالكترونية والغذائية، إضافة إلى صناعة السيارات، أمّا صناعات الأقمشة والورق، فقد كان الإستثمار فيها عرف انخفاضا ملحوظا .

### جدول رقم (3-1)

إجمالي تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر للاقتصادات المتقدمة (1970-1990م)  
(القيمة بالمليون دولار أمريكي)

إجمالي التدفقات	العام
9,491.2	1970
10,650.6	1971
11,509.1	1972
15,470.4	1973
21,661.1	1974
16,857.6	1975
15,535.1	1976
20,147.7	1977
25,367.7	1978
33,786.6	1979
46,575.8	1980
45,511.8	1981
31,682.1	1982
32,680.3	1983

### يتبع جدول رقم (1-3)

إجمالي التدفقات	العام
39,237.1	1984
41,663.2	1985
70,628.0	1986
114,843.2	1987
133,580.4	1988
166,528.4	1989
172,526.3	1990

المصدر: UNCTAD stat، UNCTAD

من الجدول (1-3) أعلاه نلاحظ أن حجم الإستثمار الأجنبي المباشر زاد من 9,491.2 مليون دولار أمريكي في السبعينات إلى 46,575.8 مليون دولار أمريكي في الثمانينات، ثم زاد خلال 1990م حيث وصل إلى 172,526.3 مليون دولار أمريكي.

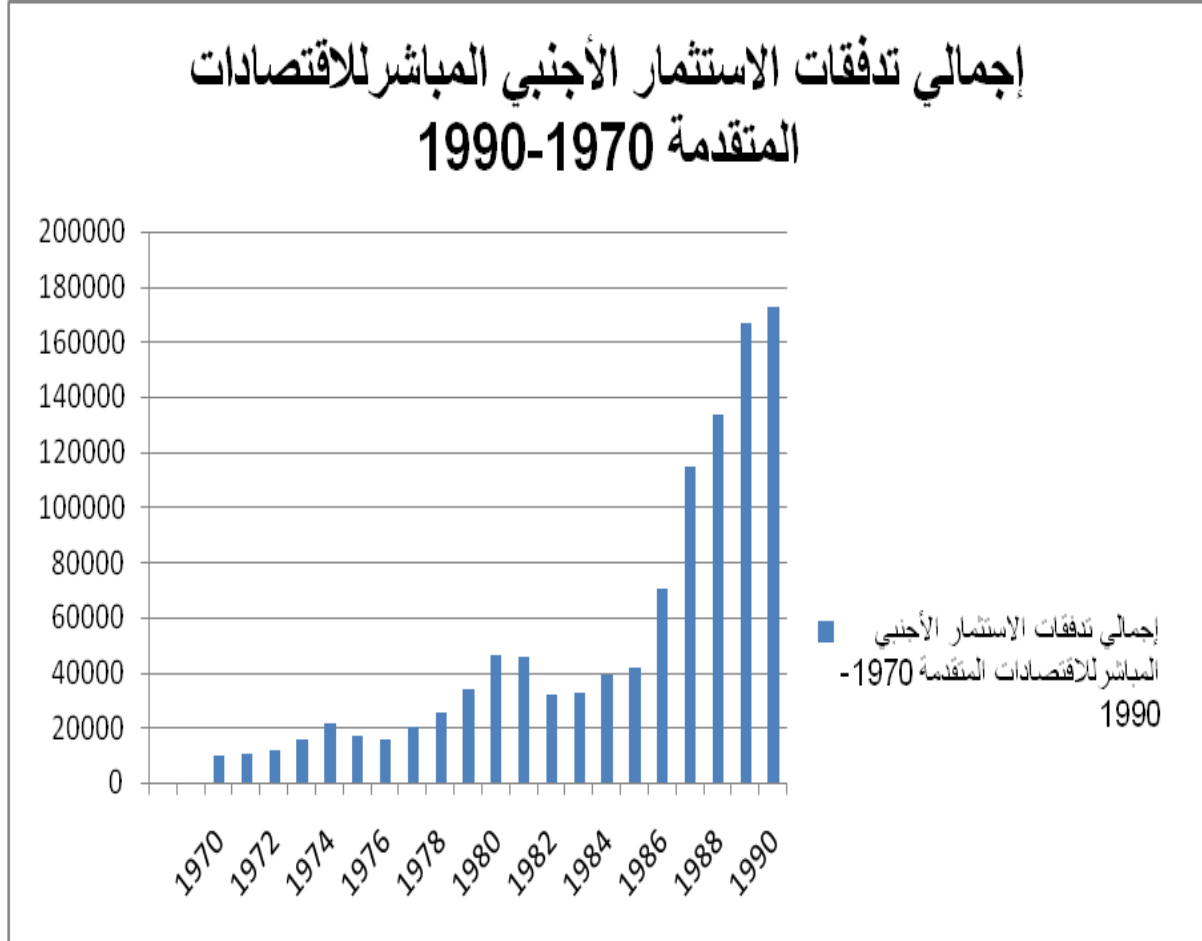
نلاحظ أن الدول المتقدمة استحوذت على الجزء الأكبر من تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر خلال عقدي السبعينات والثمانينات، حيث كان نصيبها يمثل حوالي 75% من تلك التدفقات واستقطبت الدول النامية 25% منها فقط، غير أنه قد تراجع نصيب الدول المتقدمة منه خلال التسعينات حيث استحوذت على حوالي ثلثي هذه التدفقات، وذلك مقابل زيادة النصيب النسبي للدول النامية التي استقطبت حوالي ثلث تلك التدفقات<sup>(1)</sup>.

انظر إلى الشكل رقم (1-3) والذي يوضح إجمالي تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر للاقتصادات المتقدمة (1970-1990م).

(1) على عبد الوهاب نجا (2015م)، الإستثمار الأجنبي المباشر وأثره على التنمية الاقتصادية في المنطقة العربية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص54.

### شكل رقم (1-3)

إجمالي تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر للاقتصادات المتقدمة (1970-1990م)  
(القيمة بالمليون دولار أمريكي)



المصدر: إعداد الدراسة من خلال بيانات الجدول (1-3)

ثانياً: إجمالي تدفقات الإستثمار الأجنبي للدول العربية ( 1970-1990م)

أما بالنسبة لتدفقات الإستثمار الأجنبي للدول العربية، فإن إحصائيات الإستثمار الأجنبي المباشر في العالم التي قدمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أوضحت أن معدله في الوطن العربي في تدني مستمر عبر الزمن، حيث كان معدله حوالي 27% في النصف الثاني من عقد السبعينات من القرن الماضي، انخفض إلى 25% في عقد الثمانينات، وانخفض مرة أخرى إلى 22% في عقد التسعينات<sup>(1)</sup>.

(1) عصام عمر مندور (2010م)، محددات الإستثمار الأجنبي المباشر في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، ص223.

جدول رقم (2-3)  
إجمالي تدفقات الإستثمار الأجنبي للدول العربية ( 1970-1990م)  
(القيمة بالمليون دولار أمريكي)

إجمالي التدفقات	العام
489.8	1970
47.9	1971
268.0	1972
(691.5)	1973
(3,399.2)	1974
1,475.0	1975
406.5	1976
924.4	1977
646.7	1978
(137.7)	1979
(3,199.8)	1980
7,138.9	1981
11,828.3	1982
5,664.6	1983
6,280.2	1984
2,055.1	1985
2,357.4	1986
31.7	1987
1,643.6	1988
1,324.9	1989
1,287.5	1990

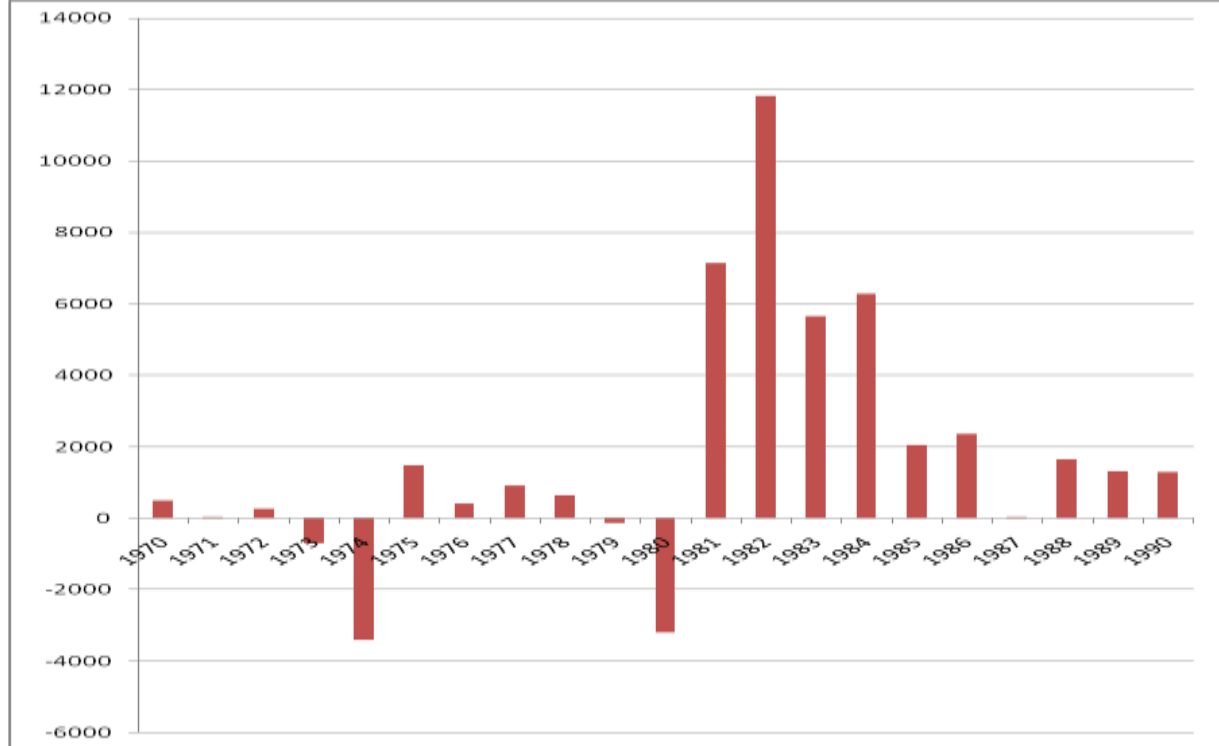
المصدر: UNCTAD، UNCTAD stat

من خلال الجدول رقم (2-3) والذي يوضح إجمالي تدفقات الإستثمار الأجنبي للدول العربية في الفترة (1970-1990م)، نلاحظ أن حجم الإستثمار الأجنبي المباشر انخفض من 489.8 مليون دولار أمريكي في عام 1970م إلى 47.9 مليون دولار أمريكي في عام 1971م، ولكن بدأ في الازدياد خلال 1972م، واستمر في الانخفاض حتى وصل إلى (3,399.2) مليون دولار أمريكي في 1974م، ثم بدأ في الازدياد إلى عام 1978م وانخفض في عام 1980م ليصل إلى (3,199.8)، ثم زاد في عام 1990 ليصل إلى 1,287.5 مليون دولار أمريكي.

وبالنظر إلى الشكل رقم (2-3) يتضح أن بلدان العالم العربي لم تكن قادرة إلا على جذب نسبة ضئيلة من الإستثمار الأجنبي المباشر وكان اكبر نسبة حصلت عليها في عام 1975م، ثم أخذ بعد ذلك يسجل هبوطاً حتى عام 1980م، ثم بدأ في الازدياد في عام 1990م ليصل إلى 1,287.5 مليون دولار أمريكي. وعليه يمكن القول أن تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية ظلت محدودة خلال فترة الثمانينات وحتى التسعينات، وأن هذه التدفقات بين الدول العربية كذلك متدنية قياساً إلى الإستثمارات الدولية المباشرة خارج المنطقة العربية.

### شكل رقم (2-3)

#### إجمالي تدفقات الإستثمار الأجنبي للدول العربية (بالمليون دولار أمريكي) (1970-1990م)



المصدر: إعداد الدراسة من خلال بيانات الجدول (2-3)

### ثالثاً: إجمالي تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية (1970-1990م)

نجد أن تقرير الإستثمار العالمي يحدد ثلاث عوامل، يرى أنها تشكل القوى الدافعة الرئيسية في تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر نحو الدول النامية، أولها تحرير السياسات الإقتصادية، وثانيها التطور التكنولوجي السريع وما رافقه من انخفاض في تكاليف النقل والاتصالات، أما القوة الثالثة فجاءت نتيجة للقوتين السابقتين، وهي عملية المنافسة بين الشركات متعددة الجنسية التي تتولى عملية الإستثمار، كما ساهم الركود الإقتصادي في الدول المتقدمة بزيادة حدة هذه الضغوط التنافسية، وفي تزايد الحاجة إلى البحث عن مواقع جديدة تكون أقل تكلفة<sup>(1)</sup>.

#### جدول رقم (3-3)

### إجمالي تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية (1970-1990م)

(القيمة بالمليون دولار أمريكي)

إجمالي التدفقات	العام
3,854.4	1970
3,631.4	1971
3,423.7	1972
5,175.6	1973
2,465.5	1974
9,709.5	1975
6,467.2	1976
6,991.8	1977
8,990.4	1978
8,505.3	1979
7,478.9	1980
24,045.8	1981
26,376.8	1982
17,569.5	1983

(1) عصام عمر مندور، مرجع سبق ذكره، ص 177.

يتبع جدول رقم (3-3)

إجمالي التدفقات	العام
17,609.8	1984
14,187.9	1985
15,778.3	1986
21,791.0	1987
30,420.7	1988
30,730.0	1989
34,853.5	1990

المصدر: UNCTAD stat، UNCTAD

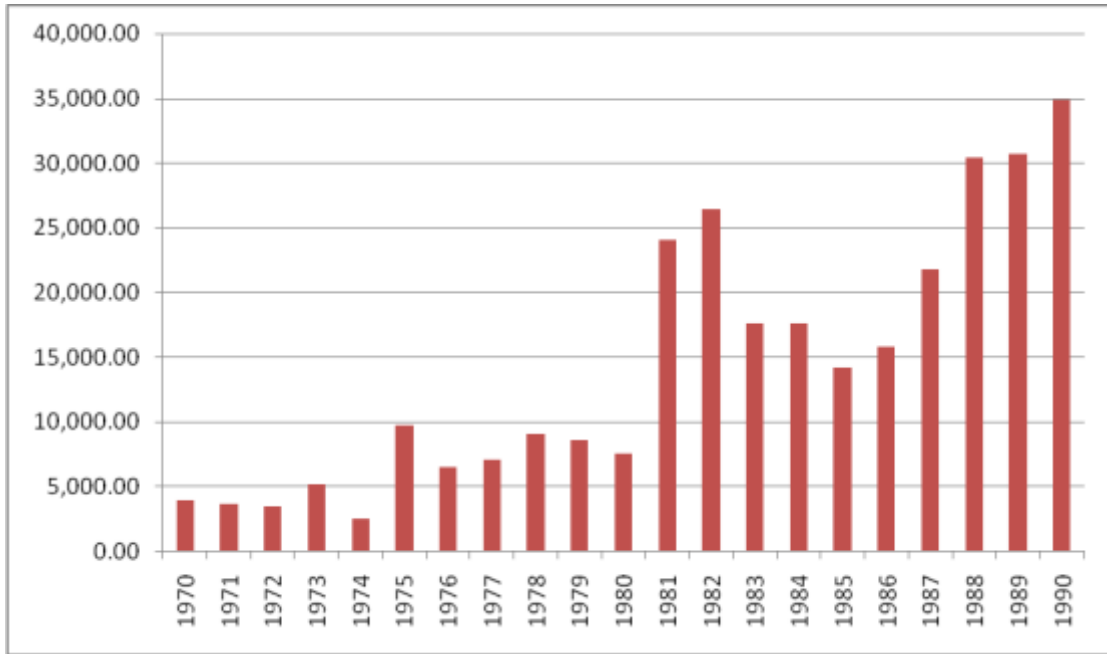
الجدول رقم (3-3) يوضح إجمالي تدفقات الإستثمار الأجنبي للدول النامية في الفترة (1970-1990م)، ومنه نلاحظ أن حجم الإستثمار الأجنبي المباشر انخفض انخفاً طفيفاً من 3,854.4 مليون دولار أمريكي في 1970م إلى 3,423.7 مليون دولار أمريكي في 1972م، ولكن بدأ في الازدياد خلال 1975م، واستمر في الازدياد حتى عام 1980م، وفي عام 1990م وصل إلى 34,853.5 مليون دولار أمريكي.

انظر إلى الشكل رقم (3-3) والذي يوضح إجمالي تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية في الفترة (1970-1990م).

يتبين مما سبق مدى تزايد تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية، بصفة خاصة خلال فترة الثمانينات، كذلك الدور الكبير الذي يقوم به الإستثمار الأجنبي المباشر في التجارة العالمية. ومن المنتظر أن تقود ظاهرة العولمة، بما تنطوي عليه من زيادة درجة الحرية في انتقال رأس الأموال فيما بين الدول المتخلفة إلى مزيد من تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر، وبصفة خاصة بعد التوقيع على اتفاقية تحرير إجراءات الإستثمار المرتبطة بالتجارة ضمن اتفاقيات منظمة التجارة العالمية.

شكل رقم (3-3)

إجمالي تدفقات الإستثمار الأجنبي للدول النامية (1970-1990م)



المصدر: إعداد الدراسة من خلال بيانات الجدول (3-3)



## المبحث الثاني

تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر عبر العالم خلال الفترة (1991م - 2016م)

أولاً: تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر للدول المتقدمة خلال الفترة (1991م - 2016م)

حسب التقرير العالمي للاستثمار لعام 2016م تمكنت الدول المتقدمة من تحقيق قفزة كبيرة في حجم تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 84% إلى 962 مليار دولار عام 2015م لتمثل 54.6% من إجمالي التدفقات العالمية، وذلك نتيجة تضاعف التدفقات الواردة إلى أمريكا الشمالية والاتحاد الأوروبي.

### جدول رقم (3-4)

إجمالي تدفقات الإستثمار الأجنبي للدول المتقدمة (1991م - 2016م)

(القيمة بالمليون دولار أمريكي)

إجمالي التدفقات	العام
114,035.3	1991
111,141.2	1992
143,434.8	1993
150,575.1	1994
222,484.2	1995
236,035.0	1996
285,390.9	1997
508,744.7	1998
852,120.7	1999
1,137,996.2	2000
601,241.1	2001
443,431.7	2002
376,807.6	2003
422,179.1	2004
622,625.4	2005

يتبع جدول رقم (3-4)

إجمالي التدفقات	العام
981,869.3	2006
1,310,425.4	2007
1,019,648.0	2008
606,212.3	2009
618,586.1	2010
747,860.0	2011
517,000 .0	2012
680,000 .0	2013
522,000 .0	2014
962,000 .0	2015
-	2016

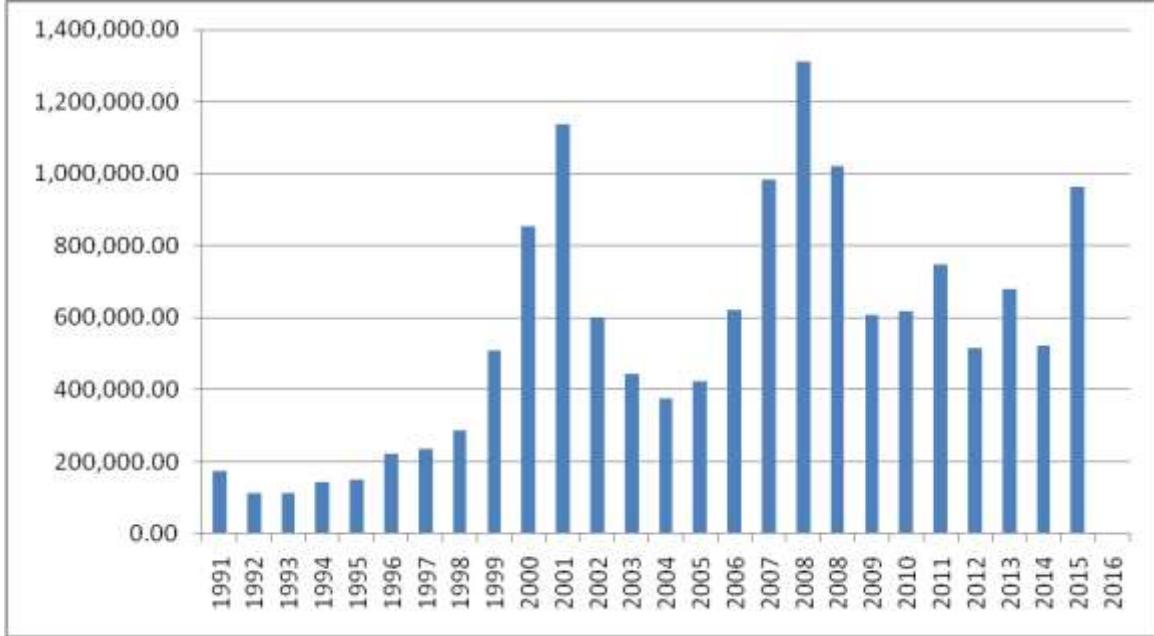
المصدر: UNCTAD stat ، UNCTAD

- بيانات غير متاحة.

الجدول رقم (3-4) يوضح إجمالي تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر للدول المتقدمة في الفترة (1991 - 2016م)، نلاحظ أنه خلال الفترة (1991-1992م) فقد شهد الإستثمار الأجنبي المباشر انخفاضاً، ثم بدأ في الازدياد ليصل إلى 150,575.1 مليون دولار في عام 1995م، واستمر التزايد إلى عام 2008م ليصل إلى 1,019,648.0 مليون دولار، وأنخفض في عام 2009م إلى 606,212.3 مليون دولار، وفي عام 2015م ازداد إلى 962,000 .0 مليون دولار. انظر إلى الشكل رقم (3-4) والذي يوضح إجمالي تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر للدول المتقدمة في الفترة (1991م - 2016م).

### شكل رقم (3-4)

إجمالي تدفقات الإستثمار الأجنبي للدول المتقدمة (1991م - 2016م)  
(القيمة بالمليون دولار أمريكي)



المصدر: إعداد الدراسة من خلال بيانات الجدول (3-4)

ثانياً: تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر للدول العربية خلال الفترة (1991م - 2016م)

تواجه الدول العربية منذ فترة تحديات متنوعة تعوق قدرتها على جذب التدفقات الرأسمالية عموماً والإستثمارات الأجنبية المباشرة على وجه الخصوص، ولاسيما بعد الأحداث التي شهدتها منذ نهاية عام 2010م . ورغم تذبذب أداء المنطقة في مجال جذب الإستثمار خلال السنوات القليلة الماضية ما بين الصعود والهبوط إلا أن متوسط حصة الدول العربية من الإستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (2000م-2015م) لم يتجاوز 3.5%<sup>(1)</sup> .

يشير تقرير مناخ الإستثمار لعام 1996م إلى أن الإستثمار لا يتعدى عموماً 1.5% من الإستثمارات الدولية خلال فترة التسعينات، وتسيطر أربع دول عربية هي مصر والمملكة العربية السعودية، والمغرب وتونس على ثلثي هذه الإستثمارات في العام 1995م.

(1) المؤسسة العربية لضمان الإستثمار واتمان الصادرات (2016م) ، التقرير السنوي ، ص 70.

فيما يتعلق بتدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة بين الدول العربية<sup>(1)</sup>: فهي متدنية قياساً إلى الإستثمارات الدولية المباشرة خارج المنطقة العربية، ففي عام 1996م وصلت هذه الإستثمارات المرخصة بين الدول العربية إلى 2.1 مليار دولار وهي لا تساوي سوى 0.6% من الإستثمارات المباشرة الدولية في هذا العام، ولكن بصورة عامة نلاحظ اتجاهاً تصاعدياً لتدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة نحو هذه الدول غير أن ذلك يتسم بتذبذبات حادة في معدلات نموها.

### جدول رقم (3-5)

إجمالي تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر للدول العربية (1991م - 2016م)  
(القيمة بالمليون دولار أمريكي)

إجمالي التدفقات	العام
2,230.8	1991
3,874.5	1992
3,903.2	1993
3,557.7	1994
2,819.9	1995
4,929.5	1996
6,138.2	1997
5,113.5	1998
4,330.1	1999
5,897.7	2000
9,373.7	2001
7,257.0	2002
16,570.3	2003
25,362.0	2004
47,564.6	2005
70,489.0	2006

<sup>(1)</sup> باسم حمادي الحسن (2014م)، الإستثمار الأجنبي المباشر - عقود التراخيص النفطية وأثرها في تنمية الاقتصاد، منشورات الحلبي، الطبعة الأولى، بيروت، ص 65.

يتبع جدول رقم (3-5)

إجمالي التدفقات	العام
80,476.5	2007
96,254.3	2008
76,293.6	2009
65,133.2	2010
40,717.4	2011
-	2012
47,500.00	2013
44,000.00	2014
40,000.00	2015
-	2016

المصدر: UNCTAD stat، UNCTAD

- بيانات غير متاحة.

أما خلال الفترة (1991-1995م) فقد شهد الإستثمار الأجنبي المباشر للدول العربية انخفاضاً، ويرجع ذلك في جزء منه إلى حرب الخليج وما ترتب عليها من عدم استقرار في المنطقة العربية من ناحية، والدول المتقدمة المشاركة في الحرب من ناحية أخرى، أما في عام 1998م فقد شهد نمو الإستثمار الأجنبي المباشر ارتفاعاً (بعد استقرار الأوضاع العالمية) واستمر التزايد إلى عام 2000م<sup>(1)</sup>.

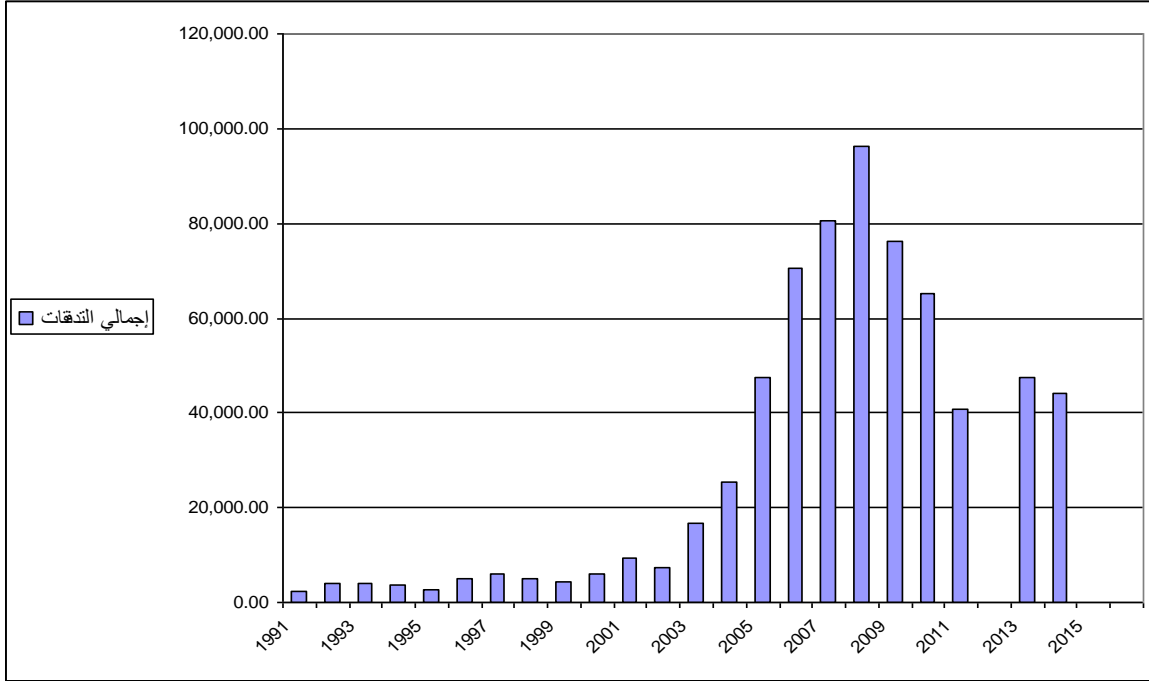
ونجد انه في عام 2013م فقد شهدت تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر تراجعاً بنسبة 8% من 47.5 مليار دولار إلى 44 مليار دولار في عام 2014م ومثلت ما نسبته 3.6% من الإجمالي العالمي البالغ 1.23 تريليون دولار، و6.4% من إجمالي الدول النامية البالغ 681 مليون دولار عام 2014م، ثم تراجع بنسبة 10% في عام 2015م ليبلغ 40 مليار دولار، وهذه التدفقات مثلت ما نسبته 2.3% من الإجمالي العالمي البالغ 1.76 تريليون دولار، و5.2% من إجمالي الدول النامية البالغ 765 مليار دولار<sup>(2)</sup>. انظر إلى الشكل رقم (3-5) والذي يوضح إجمالي تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر للدول العربية في الفترة (1991م - 2016م).

(1) عصام عمر مندور، مرجع سبق ذكره، ص 176.

(2) المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وائتمان الصادرات (2015م)، التقرير السنوي، ص 10.

### شكل رقم (3-5)

إجمالي تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر للدول العربية (1991م-2016م)  
(القيمة بالمليون دولار أمريكي)



المصدر: إعداد الدراسة من خلال بيانات الجدول (3-5)

### ثالثاً: إجمالي تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية (1991م-2016م)

نجد أنه حسب تقرير الإستثمار العالمي لعام 2016م ارتفعت تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية بمعدل 9.6% إلى نحو 765 مليار دولار في عام 2015م، إلا أن حصتها من التدفقات العالمية تراجعت لأقل من النصف مقارنة بالسنوات السابقة وبلغت 43.4% من التدفقات العالمية. ويعزى زيادة النصيب النسبي للدول النامية من تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى نجاح مجموعة من الدول النامية تلك التي يطلق عليها بالاقتصادات الناشئة أو الصاعدة التي تحقق معدلات نمو مرتفعة خلال العقود الثلاث الماضية التي استطاعت أن تجري إصلاحات هيكلية ومؤسسية ملموسة، ومن ثم توفر الظروف الملائمة والمواتية لهذه الإستثمارات مثل دول جنوب شرق آسيا والصين والهند.

جدول رقم (3-6)

إجمالي تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية (1991م-2016م)  
(القيمة بالمليون دولار أمريكي)

إجمالي التدفقات	العام
39,833.9	1991
53,075.5	1992
76,738.4	1993
103,379.5	1994
116,207.7	1995
148,993.4	1996
192,113.3	1997
189,399.4	1998
230,710.7	1999
255,506.0	2000
216,865.1	2001
173,283.0	2002
190,124.8	2003
291,866.0	2004
327,247.8	2005
427,163.4	2006
574,311.5	2007
650,016.8	2008
519,225.0	2009
616,660.7	2010
684,399.3	2011
729,000 .0	2012
662,000 .0	2013

يتبع جدول رقم (3-6)

إجمالي التدفقات	العام
698,000 .0	2014
765,000.0	2015
-	2016

المصدر: UNCTAD stat، UNCTAD

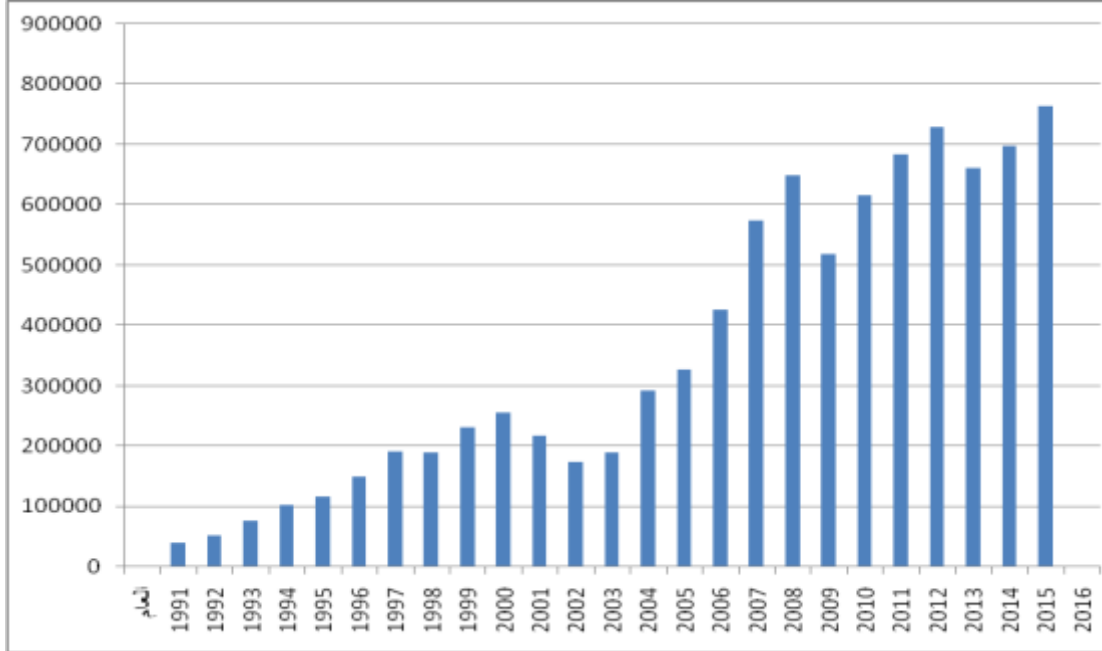
- بيانات غير متاحة.

الجدول رقم (3-6) يوضح إجمالي تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية في الفترة (1991-2016م)، نلاحظ أنه خلال الفترة (1991-2000م) فقد شهد الإستثمار الأجنبي المباشر ارتفاعاً مستمراً من 39,833.9 مليون دولار في عام 1991م إلى عام 2000م ليصل إلى 255,506.0 مليون دولار، وأنخفض من عام 2001م إلى عام 2004م، ثم بدأ في الازدياد في عام 2005م ليصل إلى 327,247.8 مليون دولار، واستمر حتى عام 2015م ليصل إلى 765,000.0 مليون دولار. انظر إلى الشكل رقم (3-4) والذي يوضح إجمالي تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر للدول المتقدمة في الفترة (1991م - 2016م).



### شكل رقم (3-6)

إجمالي تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر للاقتصادات النامية (1991م-2016م)  
(القيمة بالمليون دولار أمريكي)



المصدر: إعداد الدراسة من خلال بيانات الجدول (3-6)

ويتوقع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية حدوث نمو في تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر العالمية بنسبة 11% أي 1.4 تريليون دولار عام 2015م ثم إلى 1.5 تريليون دولار عام 2016م ثم إلى 1.7 تريليون دولار عام 2017م، هذا مع الأخذ في الاعتبار ارتباط تحقق تلك التوقعات بعدم حدوث تغيرات جذرية على الصعيدين السياسي والاقتصادي.

ويمكن تلخيص متوسط معدل نمو تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة عبر العالم للمجموعات الجغرافية المختلفة، العالم، الدول المتقدمة، الدول العربية، الدول النامية (2003م-2014م) كآتي:

### جدول رقم (3-7)

معدل نمو تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة (2005م-2015م) <sup>(1)</sup>

المنطقة	متوسط نمو التدفقات %
العالم	11.6
الدول المتقدمة	14.3
الدول العربية	8.4
الدول النامية	11.2

المصدر: الاونكتاد- تقرير الإستثمار في العام 2016 م

نلاحظ من خلال الجدول رقم(3-7) أن معدل نمو تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة (2005م-2015م)، للعالم كان 11.6، والدول المتقدمة 14.3، والدول العربية 8.4، والدول النامية 11.2.

<sup>(1)</sup> المؤسسة العربية لضمان الإستثمار واثمان الصادرات (2016م)، التقرير السنوي.

## المبحث الثالث: العوامل المؤثرة على الاستثمارات الأجنبية المباشرة

إن من أهم العوامل التي تؤثر على الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية:

1/ تكلفة عناصر الانتاج وخاصة سوق العمل:

حيث يعتبر عنصر العمل الرخيص من العوامل التي تؤدي إلى مزيد من تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة والتي تؤخذ في الإعتبار عند إتخاذ قرارات الإستثمار. ويجدر الإشارة إلى أن تكاليف العمل لها تأثير قوي على الشركات، فكلما كانت تكاليف العمالة أرخص، كلما كان هذا عامل جذب للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

2/ إنتاجية عنصر قوة العمل:

إن الدول التي تعمل على رفع كفاءة العمالة وتدريبها من خلال تقديم تعليماً وتدريباً قوياً تكون أكثر جاذبية للمستثمرين الاجانب. وأثبتت الدراسات أن تراجع كفاءة العامل يؤثر بشكل كبير على قرارات المستثمر الأجنبي..

3/ معدلات النمو الاقتصادي:

استقرار وتحسن وتيرة النمو الاقتصادي للدولة يعتبر عامل جذب قوي للاستثمارات الأجنبية. فالمؤشرات الإقتصادية الكلية من تضخم وسعر صرف وعجز الميزان التجاري وعجز الموازنة العامة للدولة من أهم محددات تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر وأن استقرار هذه المؤشرات يعد من اهم العوامل اللازمة لتحقيق بيئة اقتصادية كلية مستقرة فإستقرار معدلات التضخم وبقائها عند مستويات منخفضة وكذلك إستقرار أسعار الصرف تعتبر من أهم المؤشرات الإقتصادية الكلية الضرورية لجذب المزيد من الإستثمارات ويرجع ذلك إلى أنها تدل على إستقرار وقوة اقتصاد الدولة.

4/ ارتفاع معدلات التضخم النقدي:

يخشى المستثمرون التضخم إلى حد كبير لأنه يأكل قيمة استثماراتهم. وبالتالي فتسارع وتيرة نمو التضخم بشكل مبالغ فيه وتخطيه للنطاق المحدد يؤثر بالسلب على الاستثمارات الأجنبية.

## 5/ حجم السوق:

حجم السوق المحلى يمكن قياسه من خلال حجم السكان وكذلك حجم الإنتاج، فكلما إتسع حجم السوق زادت فرص المستثمرين من الإستفادة من وفورات الحجم الكبير ولذا فإن الشركات الأجنبية غالباً ما تركز نشاطها فى المناطق التى يتميز سكانها بارتفاع حجم الدخول المتاحة للإنفاق.

6/ ارتفاع حجم الصادرات فى الميزان التجارى.

7/ سياسات تقييد التجارة والمركزية فى إدارة الاقتصاد.

8/ سياسات تحرير التجارة و الإصلاح والانفتاح نحو الخارج.

9/ زيادة مديونية البلد للعالم الخارجى وآثارها على تقييد حركة رأس المال الأجنبى بسبب ما تشكله من عبئاً ثقيلاً على ميزان المدفوعات.

10/ تردي البنية التحتية للاقتصاد:

تعتبر البنية الأساسية من العوامل المعنوية التى تجذب مزيد من الإستثمارات الأجنبية المباشرة فكلما حث تطور فى وسائل النقل والمواصلات فهذا من شأنه ان يؤدي إلى تخفيض تكاليف المعاملات المتمثلة فى تكاليف النقل، كما أن وسائل الإتصالات الحديثة توفر اتصال مباشر وسريع بين فروع الشركات فى البلدان المضيفة والشركات الأم فى البلدان المتقدمة، ومما لاشك فيه أن البنية الاساسية تمثل العمود الفقرى لأى نشاط إقتصادى ناجح وفعال فتوافر قاعدة تكنولوجية قوية تساعد على إستيعاب التكنولوجيا المصاحبة للإستثمارالأجنبى المباشر، فمن الممكن أن يكون ضعف البنية الأساسية قييداً أساسياً على تدفق المزيد من الإستثمار.

11/ ضعف التسهيلات المصرفية وتدني سعر الفائدة فى البنوك التجارية :

يحتل معدل العائد على الإستثمار المرتبة الأولى فى العوامل الجاذبة للإستثمارات حيث أن المستثمر الأجنبى يهتم فى المقام الأول بالربح ولذلك فإن قرار الإستثمار يتوقف على المقارنة بين العائد والمخاطرة فكلما قلت المخاطر وارتفع العائد ادى ذلك إلى تدفق المزيد من الإستثمارات،

وكلما زادت الإقتصادات مخاطرة لايد ان يكون العائد مرتفع حتى تستطيع جذب مزيد من الإستثمارات.

## 12/ ضعف الاستقرار السياسي والأمني:

ومن أهم هذه المحددات عملية الإستقرار السياسي وكذلك إستقرار التشريعات التي تحكم عمل الإستثمار الأجنبي المباشر فى البلد المضيف حيث أن عملية التشريعات توضح مدى اهتمام الدولة المضيفة بجذب المزيد من الإستثمارات من خلال تقديم مزيد من الحوافز والتسهيلات الإجرائية حيث أن الحوافز المالية فى البلد المضيفة يمكن أن تزيد المزايا النوعية للإستثمار المحلى والأجنى. كذلك فإن التشريعات القانونية تحدد مدى القدرة على القضاء على الإحتكارات فيما يتعلق بملكية الدولة سواء بالنسبة.

الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر على اقتصاد الدولة المضيفة، من حيث انه يعتبر مصدر أساسي للموارد المالية وزيادة القدرة التصديرية وغيرها من الميزات التي تستفيد منها الدولة المضيفة. وهناك دراسات ركزت على تأثير الاستثمار المباشر الأجنبي على العوامل الاقتصادية منها تأثيره على ميزان المدفوعات : فأولها تأثيره الإيجابي على حساب رأس المال الذي تسجل فيه تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. وثانياً يؤثر على الميزان التجاري للبلد المضيف. وثالثاً يؤثر على التحويلات الخاصة بالأرباح ، وغيرها من البنود التي ترتبط بالاستثمارات الأجنبية من البلد المضيف الى الخارج، كذلك يؤثر الاستثمار الأجنبي على معدل الاستثمار الوطني الخاص، وذلك عن طريق الفرص الاستثمارية أو عن طريق نقل وتوطين التكنولوجيا التي تؤثر على كفاءة المنشآت المحلية في استخدام عناصر الانتاج، كما أنه يؤثر على سوق العمل، من خلال خلق فرص عمل جديدة في السوق للبلد المضيف من خلال التوظيف المباشر في المنشآت الأجنبية، وكذلك قد يكون سبباً في زيادة معدل البطالة في حالات الاندماج والاستحواذ.

وتأثير الإستثمار الأجنبي على اسعار الصرف والنمو الاقتصادي محدود في الاجل القصير ويقتصر دوره على مستوى الدخل، ومن أهم العناصر في تحفيز النمو في الاستثمار تتمثل في ضرورة تحقيق الاستقرار في المتغيرات الاقتصادية والتعجيل بالاصلاحات الهيكلية واستثمار اكثر كفاءة في القطاعات الاجتماعية وبناء وتطوير قاعدة موسسية ومعلوماتية كما ان الدول تنافس في جذب المزيد من الإستثمار الأجنبي المباشر بسبب دوره الهام في تحقيق معدلات النمو والمساهمة

في سد فجوة الادخار الاستثمار في الدول المضيفة ويعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر بمثابة عربة لنقل التكنولوجيا. ومن الممكن أيضاً أن تؤثر الإصلاحات التشريعية على نسبة مساهمة الإستثمار الأجنبي في المشروعات القائمة في الدولة، وكذلك درجة الحرية في التوظيف، وعلى مدى قدرة المستثمر الأجنبي في تحويل أرباحه إلى الخارج، كما تؤثر معدلات الضريبة على الإستثمار الأجنبي المباشر حيث أن البلدان التي تفرض معدلات ضريبة منخفضة هي الأكثر جاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر.

هنالك ثلاثة عوامل رئيسية تعتمد عليها الشركات الأجنبية للمفاضلة بين الدول المضيفة للإستثمار وهي<sup>(1)</sup>:

1/ سياسات الدول المضيفة : إذ أن البيئة القانونية والتشريعية للدول التي تأمل جذب الإستثمارات الأجنبية قصد تشجيعها على القدوم.

2/ المواصفات الاقتصادية للدول المضيفة: أي الامكانيات والموارد المالية والبشرية والطبيعية والفرص المتاحة.

3/ الاجراءات المسبقة التي قامت هذه الدول تطبيقها لتشجيع وتسهيل الإستثمار الأجنبي كالدعم المباشر وتوفير الخدمات اللازمة والحوافز وانخفاض مستوى الفساد الاداري وبقية الدعم اللوجستي والسوق الواسعة والجهاز المصرفي الحديث وعوامل الامان والضمان وغيرها.

ويرى الدارس أن هذه العوامل تختلف من دولة الى اخرى تبعاً لسياسات وامكانيات تلك الدول ورغبتها في فتح أسواقها ومدى ملائمة البنية الاقتصادية لحصول تلك الإستثمارات.

محددات وعوامل جذب الإستثمار الأجنبي المباشر الى الدول النامية بصفة عامة والدول العربية بشكل خاص:

تعتمد عوامل جذب الإستثمار الأجنبي المباشر على محددات ثلاثة لها علاقة بالموقع أي البلد المضيف أو المستثمر فيه، بالإضافة الى مزايا تتعلق بالشركة الأجنبية صاحبة الاستثمار.

1/ الإطار المؤسسي والسياسات الاقتصادية:

يتمثل هذا المحدد في كل من الاستقرار السياسي والاقتصادي، والقوانين المنظمة للإستثمار الأجنبي، وسياسات المنافسة وسعر الصرف والتجارة الخارجية والضرائب والدمج والتملك وغيرها.

---

<sup>1/</sup> أمجد حسن سيد المحنة(2017م)، الاقتصاد العراقي ودور الإستثمار الأجنبي المباشر فيه، جامعة القادسية، لنيل درجة البكالوريوس، منشور، ص15.

أ/ الاستقرار السياسي وعدم وجود اضطرابات داخل الدولة هما من أهم العوامل التي تجذب المستثمر الأجنبي، وكذلك القوانين الاقتصادية التي تضمن إسترداده لأمواله وأرباحه دون عناء. إلا أن ذلك لا يعني أن المستثمر الأجنبي لا يستثمر في الدول غير المستقرة سياسياً، فهو يقدم على ذلك إذا كان الربح كبيراً أو مجزياً بصورة غير عادية .

إن كفاءة النظام القانوني تعد أحد المحددات والشروط الأساسية للإستثمار. وتتبع كفاءة النظام القانوني من تمتعه بالشفافية وعدم التناقض وعدم الجمود، ومن الانسجام بين التشريعات والقوانين المختلفة وبين قوانين الاستثمار، ومفهوم الإستثمار كمشروع تنموي، فتعارض التشريعات العامة مع قوانين تشجيع الإستثمار أو غموض هذه القوانين وعدم استقرارها يخلق جواً من عدم الثقة. كما أن غموض القوانين والإجراءات وتخلف الإدارة الحكومية التي تطبق هذه القوانين وعدم وجود جهة واحدة ترعى مصالح المستثمرين يعد من أسباب إحجام المستثمرين المحليين والأجانب عن الإستثمار.

ب/ معدلات التضخم، أسعار الصرف، أسعار الفائدة:

إن معدلات التضخم المرتفعة تعد مؤشراً على عدم استقرار الاقتصاد الكلي وعدم عجز الحكومة في التحكم في السياسة الاقتصادية الكلية . وهذا بدوره يخلق مناخاً غير مشجع على الإستثمار. فمعدلات التضخم المرتفعة تؤثر سلباً على النشاط الإستثماري نتيجة زيادة مخاطر المشروعات الاستثمارية طويلة الأجل وتقليل متوسط آجال استحقاق القروض التجارية ونشويه المعلومات التي يعبر عنها بالأسعار السائدة في الاقتصاد. ويمثل انخفاض عجز الموازنة أحد المؤشرات التي يستخدمها المستثمرون عند اتخاذ قرار الاستثمار. ويكون الاقتصاد في حالة مستقرة عندما يستطيع تمويل العجز بدون توليد ضغوط تضخمية. وانخفاض العجز هو مؤشر على الاستقرار الاقتصادي. أما بالنسبة لأسعار الصرف، فاستقرار أسعار صرف العملة المحلية يشكل أحد أهم العوامل المشجعة على الاستثمار، وعدم ثبات وتدهور العملة يعد أحد العوامل المعوقة للإستثمار.

وباعتبار أن إدارة العجز الخارجي والمتمثل بشكل اساسي بالعجز الجاري في ميزان المدفوعات يعد اعتماداً حرجاً على سعر الصرف، فإن انخفاض العجز الخارجي يعد مؤشراً للاستقرار الاقتصادي واستقرار سعر الصرف. ويرتبط الاستثمار أيضاً بأسعار الفائدة الحقيقية، فارتفاعها يرفع التكلفة الحقيقية لرأس المال.

ج/ النظام الضريبي:

إن المستثمر الجاد لا تهمة الإعفاءات الضريبية بقدر ماتهمه معقولية النظام الضريبي واعتداله، أي عدم وجود ضرائب ورسوم عالية وعدم وجود ازدواجية في الضرائب أو سياسة ضريبية معقدة، والإعفاءات الضريبية بحد ذاتها لا تجذب إلا أسوأ أنواع المستثمرين. ففي حالة توفر المقومات

الأساسية فلا حاجة لإعطاء امتيازات خاصة أو منح إعفاءات ضريبية لاجتذاب الإستثمارات وخاصة الأجنبية منها .

2/ تيسير الأعمال:

يتمثل تيسير الأعمال في الترويج للإستثمار، وحوافز الاستثمار والكفاءة الإدارية، وخدمات ما بعد الاستثمار مثل التحكيم بدلاً من التقاضي البطي، أو تسهيلات تحويل الأرباح، أو الحفاظ على مستوى من الاستقرار التشريعي.

3/ المحددات الاقتصادية:

تتوقف هذه المحددات على الاستراتيجية الاستثمارية للشركة ، وما اذا كان هدفها خدمة السوق بالدول المضيفة، أو أنها تبحث عن موارد لاستنزافها، أو أنها تبحث عن الكفاءة والتكلفة. وتشتمل على:

أ/ عوامل السوق:

يعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر الباحث عن الأسواق من أهم دوافع الشركات متعددة الجنسيات خاصة تلك الصادرة من البلدان النامية للاستثمار في الخارج، وحجم السوق يعد من المتغيرات الهامة جداً المؤثرة في الإستثمارات الأجنبية، وحجم السوق لا يقاس فقط بعدد المستهلكين بل بحجم الدخل الوطني وبكيفية توزيع هذا الدخل على أفراد المجتمع . فكلما ارتفعت العدالة في توزيع الدخل الوطني وارتفع متوسط دخل الفرد في المجتمع كلما انخفضت درجة أخطار الاضطرابات الاجتماعية ودرجة الأخطار السياسية التي تعد بدورها، أي العوامل السياسية والاستقرار السياسي، أهم عامل على الاطلاق من عوامل مقومات المناخ الاستثماري، بالإضافة الى ذلك، فإن تمتع الدولة بسهولة الوصول الى الأسواق الخارجية الناتجة عن القرب الجغرافي والاتفاقات، يعتبر من العوامل الهامة في جذب الإستثمارات الأجنبية.

ب/ عوامل الكفاءة:

يعد الإستثمار الأجنبي المباشر الباحث عن الكفاءة ثاني أهم الدوافع، وتقوم به شركات متعددة الجنسية من البلدان النامية الأكثر تقدماً نسبياً، ويرتكز أساساً على عوامل الإنتاج كاليد العاملة والبنية التحتية ووسائل النقل.

فالإستثمارات الأجنبية تتدفق على البلدان التي تتميز ببنية تحتية جيدة المستوى. والمقصود بها الطرق والمواصلات السلكية واللاسلكية والصرف الصحي ومحطات القوى الكهربائية. وتعد البنية التحتية المطلب الرئيسي لتدفق الإستثمارات الأجنبية الى جانب الخدمات الأخرى مثل خطوط الطيران والمطارات وشبكة المواصلات الداخلية التي تخدم النقل السريع للبضائع والأفراد ولاسيما



بالنسبة للمنتجات عالية التقنية التي تحتاج الى عناية خاصة أثناء نقلها من مكان الإنتاج الى مكان التصدير. فالبنية التحتية الافضل ترتبط ارتباطاً وثيقاً بنمو الإنتاجية ورفع فعالية الاستثمار، ومن بين أهم أشكال البنية التحتية والتي تعود مهمة إنشائها الى الدولة، المناطق الصناعية . فالمناطق الصناعية الجديدة والمهياة بكل الوسائل الضرورية والموزعة في مختلف المناطق تساهم في عدم تركيز المشاريع في أماكن بعينها، وتساهم في تحقيق تنمية متوازنة بين مختلف الاقاليم، اضافة الى ذلك فإن المناطق الصناعية تساعد المشاريع على رفع كفاءة استخدام الموارد المحلية ورفع فعالية الاستثمار.

#### ج/ عوامل الموارد:

إن سياسة التعليم والتدريب والتأهيل وتوفر قوة العمل الفنية المدربة والماهرة والقابلة للتعليم تؤثر تأثيراً قوياً على مناخ الاستثمار وتعتبر من العوامل الرئيسية في جذب الإستثمارات الأجنبية. وعدم توفر العمالة الماهرة والكوادر الادارية المدربة تدريباً عالياً يعد من العناصر المعوقة للإستثمار. فالاستثمار المناسب في العنصر البشري ومستوى التدريب الجيد الى جانب انخفاض تكاليف الايدي العاملة يساهم بشكل كبير في تشجيع الاستثمار وأجور العمال المدربون بالدول النامية بصفة عامة أقل من أجور العمال بالدول المتقدمة . بالاضافة الى حجم الاستثمار المحلي في أنشطة البحوث والتطوير كلها تعتبر من بين أهم العوامل المؤثرة على جذب الإستثمارات الأجنبية.

#### ملخص الفصل:

نستخلص من تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة عبر العالم أن هنالك تذبذب واضح في هذه التدفقات وذلك بسبب الظروف الإقتصادية والسياسية وهذا ما انعكس سلباً على حجم هذه الإستثمارات.

تماشياً مع التغيرات التي يشهدها العالم والاتجاه نحو المزيد من الاندماج العالمي، ازدادت أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر كوسيلة لتمويل التنمية، مما دفع بدول العالم بصفة عامة والدول النامية على وجه الخصوص إلى التسابق لجذب واستقطاب المزيد من تدفقاته. وهذا مما يقودنا للتغلغل أكثر لمعرفة واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في السودان في الفصل القادم.

## الفصل الرابع

### واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في السودان

المبحث الأول: مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر في السودان.

المبحث الثاني: قوانين الإستثمار الأجنبي في السودان.

المبحث الثالث: تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر في السودان (1990م-2016م).

## الفصل الرابع

### مناخ وتدفق الإستثمار الأجنبي المباشر في السودان

#### مقدمة:

يعتبر السودان من اكبر دول إفريقيا من الناحية الجغرافية يتمتع بموقع استراتيجي بقره من الأسواق العربية الغنية التي تشهد نمواً مضطرباً، وبالرغم من الصعوبات التي يواجهها السودان، فإنه يملك ثروات طبيعية ضخمة لم تستغل بعد، لهذا اجتذبت اهتمام المستثمرين العرب والأجانب من شتى الدول كدولة واحدة للإستثمار. ونسبة لندرة رأس المال وضعف التكنولوجيا وقلة الخبرة التقنية في السودان فقد برزت أهمية جذب الإستثمار الأجنبي المباشر لتحقيق التنمية الإقتصادية الشاملة، حيث تساهم الاستثمارات الأجنبية مساهمة كبيرة في زيادة رؤوس الأموال المستقطبة الواجب توافرها لتنفيذ خطط التنمية ويتطلب ذلك تهيئة البيئة الاستثمارية المناسبة ومناخ الإستثمار الملائم والجاذب للمستثمرين في مختلف الأنشطة الاستثمارية، لذا فقد أصبح موضوع الإستثمار الأجنبي من الموضوعات التي تحتل مكانة مهمة وأساسية في أولويات الدولة. وهذا ما يقودنا إلى معرفة التفاصيل أكثر فيما يتعلق بمؤشرات مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر وحجم هذه التدفقات والقوانين المشجعة للإستثمار الأجنبي المباشر في السودان على النحو التالي: سنتناول في هذا الفصل مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر في السودان في المبحث الأول، وفي المبحث الثاني سنركز على قوانين الإستثمار الأجنبي في السودان، أما المبحث الثالث سنتناول مساهمة الإستثمار الأجنبي المباشر في السودان.

#### المبحث الأول: مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر في السودان

##### تمهيد:

يعتبر السودان من اكبر الأقطار العربية والأفريقية مساحة، إذ تبلغ مساحته مليون ميل مربع، والسودان بلد غني بموارده الطبيعية التي تجعل قاعدة اقتصاده تقوم على الإنتاج الزراعي بشقيه الحيواني والنباتي تقدر الأراضي الصالحة للزراعة بحوالي (200) مليون فدان، المستغل منها حالياً لا يتجاوز 15% أي حوالي (30) مليون فدان، وهناك مساحات مغطاة بالغابات والشجيرات والمراعي الطبيعية تقدر بنحو (250) مليون فدان، ولقد ساعدت هذه المراعي على ثروة حيوانية متنوعة تقدر بنحو (67) مليون رأس بالإضافة إلى مساحات كبيرة تغطيها مياه الأنهار والوديان والحفائر وتمثل مورداً للثروة السمكية وهي منتشرة في معظم أنحاء العالم، كما تنتشر مصادر المياه الريفية في أكثر من 5% من مساحة السودان ويقدر مخزونها بنحو 15 ألف مليار متر مكعب. إن

المساحة الكلية لأراضي السودان، وتوافر المساحات الصالحة للزراعة، وحجم ثروته الحيوانية الضخمة، وتنوع مناخه الممتد من الصحراء شمالاً وحتى الإستوائي جنوباً، ومساحته الشاسعة من المسطحات المائية من أنهار وبحيرات ومياه جوفية بجانب المياه الإقليمية للبحر الأحمر وثوراته الطبيعية من الحياة البرية إضافة إلى الموارد الطبيعية الأخرى، وتوافر الخبرات المتراكمة للبحوث العلمية في مجال القطاع الزراعي بشقيه الحيواني والنباتي والمنتشرة في جميع ولايات السودان، كل ذلك أدى إلى ترشيح السودان كإحدى الدول الثلاث لتكون سلة غذاء العالم (مؤتمر الغذاء العالمي في روما 1974م) خاصة في مجال توفير المنتجات الحيوانية والغلل والحبوب الزيتية.<sup>(1)</sup>

أخذت كثير من الدول ومن ضمنها السودان العمل على جذب الإستثمار الأجنبي المباشر باعتباره العمود الفقري للتنمية الإقتصادية والاجتماعية وخاصة بعد تراجع وسائل التمويل الأخرى المتمثلة في القروض والمساعدات والمنح. ولعل من العوامل الجاذبة للإستثمار بصفة عامة ما يعرف بمناخ الإستثمار، فلا بد من توفر المناخ الإستثماري الجاذب ذلك أن هذا المناخ يلعب دوراً مهماً في قرارات المستثمرين وفي حركة رأس المال بصفة خاصة.

#### مفهوم مناخ الإستثمار:

يعرف مناخ الإستثمار<sup>(2)</sup> بأنه مجمل الأوضاع القانونية والاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية التي تكون البيئة الاستثمارية التي على أساسها يتم اتخاذ قرار الإستثمار. وحسب تعبير المؤسسة العربية لضمان الإستثمار يعرف مناخ الإستثمار بأنه مجمل الأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والقانونية والإدارية التي تشكل المحيط الذي تجري فيه العملية الاستثمارية وهذه العناصر، عادة ما تكون متداخلة ومتراصة تؤثر وتتأثر بعضها ببعض، وتشكل في مجملها مناخ الإستثمار الذي بموجبه يؤثر إيجابياً أو سلبياً على فرص نجاح المشروعات الاستثمارية وبالتالي تصبح البيئة الإقتصادية محفزة وجاذبة لرأس المال أو طاردة له.

أو كما جاء في تقرير البنك الدولي عن التنمية هو مجموعة العوامل الخاصة التي تحدد شكل الفرص والحوافز الاستثمارية التي تتيح للمؤسسات الاستثمارية بطريقة منتجة وتحقق فرص

---

(1) ناجي اسكندر عوض (2008م)، دليل الإستثمار في قطاع الثروة الحيوانية والسمكية، الطبعة الأولى، الحياة الجديدة، الخرطوم، ص5.

(2) عبد الفتاح محمد أحمد جاويش (2016م)، إدارة الإستثمار الأجنبي، مكتبة الوفاء القانونية، الطبعة الأولى، القاهرة، ص، ص427-

العمل، وتخفض تكاليف مزاولة الأعمال. وتتنوع مؤشرات الإستثمار العالمي وتستخدم تلك المؤشرات معايير مختلفة طبقاً لتنافسيتها ودرجة جذبها للإستثمار الأجنبي المباشر.

### **العوامل التي تؤثر على جذب الإستثمار الأجنبي في السودان:**

ويقصد بها مجمل الظروف والأوضاع المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية ومدى تأثير هذه الأوضاع ايجابياً أو سلبياً على حركة رؤوس الأموال وفرص نجاح المشروعات وتشمل الأوضاع السياسية والاقتصادية والقانونية.

#### **العوامل السياسية:**

المقصود بها الاستقرار السياسي فهو يعتبر من أهم مقومات جذب الإستثمار والدعوة للمستثمرين في أي بلد هي ضمان الاستقرار السياسي ولأن وجود الأزمات السياسية تعصف بالأمن وتحول دون تدفق الإستثمارات الأجنبية، فالبلاد التي تنعم بالإستثمارات الأجنبية هي التي تنعم بالاستقرار السياسي ونظام حكم مستقر، ولابد من إزالة الاضطرابات الأهلية في جميع أنحاء السودان وذلك لضمان بيئة استثمارية صالحة للاستثمار.

#### **العوامل الاقتصادية: (1)**

ويقصد بها الوضع الاقتصادي العام بما في ذلك العجز في الحساب الجاري وميزان المدفوعات والموازنة العامة واثار ذلك على سعر العملة والفائدة ومعدل التضخم ومدى تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي وحتى تشكل هذه العوامل عنصر جذب للإستثمار الأجنبي لابد من توفر البنود التالية:

#### **الاستقرار الاقتصادي:**

إن الإستراتيجية التي تتبع من العقيدة الإسلامية هي المحل الرئيسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد الإسلامية لذلك لابد من وضع إستراتيجية عامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وعدد فيها مجالات الاستثمارات في المجالات المختلفة مع توفير البيانات والمعلومات اللازمة لكل المستثمرين من القطاع العام والخاص.

---

(1) مرجع سبق ذكره، ص، ص 429- 430.

## توفر الهياكل المؤسسية لمنح التسهيلات الائتمانية:

إن تهيئة مناخ طيب للاستثمار يتطلب قلة الأوعية الادخارية لاستقطاب المدخرات المحلية على قلتها ومحدوديتها وتوجيهها على القنوات الاستثمارية يسهم في زيادة النتائج القومية والعمل على سن القوانين التي تؤدي إلى جذب الفوائد المالية في القطاع الخارجي.

**توفر البنية الهيكلية وعناصر الإنتاج:**

يجب أن يتركز دور القطاع العام للاستثمار في مجالات الهياكل التحتية مثل الطرق والكباري ووسائل الاتصالات والخدمات الأساسية وتوفر وسائل الطاقة خاصة التدهور الكبير في هذه المجالات أصبح عامل طرد بالنسبة للإستثمارات الخاصة والأجنبية.

**المؤشرات الإقتصادية لمناخ الإستثمار:**

تعتبر الأوضاع الإقتصادية السائدة في البلاد من أهم محددات مناخ الإستثمار السليم والمعافى، ويمكن تعريف البيئة الإقتصادية المستقرة بأنها تلك التي تتغير بعجز طفيف أو عدم وجود عجز في الموازنة العامة مع عجز مقبول ومستقر في ميزان المدفوعات ومعدلات تضخم متدنية وسعر صرف معتدل ومستقر ويمكن استخدام عدد من المؤشرات الإقتصادية:

1/ مؤشر العجز هي من المؤشرات في الموازنة كنسبة من الناتج المحلي لقياس التطورات في السياسة المالية.

2/ مؤشرات معدل التضخم لقياس التطور في السياسة النقدية.

3/ مؤشرات هامش أسعار الصرف في السوق الموازية للعملة لقياس التطورات في سياسات أسعار الصرف.

## ومن أهم المؤشرات لمناخ الإستثمار:

1/النمو الاقتصادي ومعدلاته إذ أنه من المؤكد أن معدلات النمو السنوية المستقرة القابلة للاستثمارات تحقق أهم شروط الإقتصاد المتوازن والقادر لإجتذاب رؤوس الأموال اللازمة لتحقيق فوائد من النمو.

2/عجز الموازنة حيث انخفاض العجز الداخلي توجهاً نحو الاستقرار الاقتصادي لان تقليص العجز في الموازنة يتم عن طريق ضبط الإنفاق الحكومي وزيادة الإيرادات العامة دون أن يتسبب ذلك في إحداث ضغوط تضخمية.

3/ العجز الخارجي حيث تعتبر نسبة العجز في ميزان المدفوعات على الناتج المحلي الإجمالي أحد أهم مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي حيث يعكس العجز الجاري حصيلة المعاملات الخارجية في الميزان التجاري وميزان المدفوعات.

## العوامل القانونية:

من أهم مقومات مناخ الإستثمار وهي من الأدوات الأساسية المساعدة على جذب المستثمرين المحليين والأجانب فكلما كانت القوانين واضحة ومرنة وتحتوي على كثير من التسهيلات والامتيازات كلما كانت جاذبة للمستثمر.

### مؤشرات تقييم مناخ الإستثمار<sup>(1)</sup>:

تتباين الدول فيما بينها، وعلى الرغم من هذا التباين فأنها تمتلك سمات مشتركة تجعلها من أقل المناطق جاذبية للإستثمار الأجنبي . وقد دأبت المؤسسة العربية لضمان الإستثمار على تبيان مجموعة من المؤشرات للبيئة الاستثمارية في البلدان العربية وهي كما يلي:

#### 1/ التطورات السياسية والعمل العربي المشترك:

نجد أنه عملت العديد من الدول على اتخاذ خطوات واسعة لتعزيز مناخ الإستثمار فيما بينها، فوُقت العديد من الاتفاقيات في مجال الإستثمار وحماية رأس المال، وتنظيم العمل وحرية انتقال الأفراد والسلع بين هذه الدول، وتم إنشاء المؤسسة العربية لضمان الإستثمار بهدف تشجيع الإستثمار بين البلدان المتعاقدة، وتقوم المؤسسة بإصدار تقارير ونشرات دورية عن أوضاع الإستثمار في البلدان العربية، بالإضافة إلى تقرير سنوي عن مناخ الإستثمار في البلدان العربية.

#### 2/ المؤشرات الإقتصادية:

تتناول هذه الفقرة أربعة مؤشرات إقتصادية هي معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، عجز الميزانية العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، عجز الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل التضخم، يستند إلى المؤشرات الثلاثة الأخيرة في تقويم المناخ الاستثماري في البلدان العربية عن طريق المؤشر المركب، والمؤشرات هي:

#### أ/ مؤشر النمو الإقتصادي:

نجد أن بعض البلدان العربية يمارس القطاع النفطي دوراً كبيراً في الحياة الإقتصادية والعوائد المتحققة منه تساهم في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، بينما البعض الآخر يعتمد على القطاع الزراعي وبعض الصناعات التي تنتج سلع شبه مصنعة. ومن ذلك يتضح أن الإقتصاد العربي إقتصاد غير متنوع شديد التأثر بالتقلبات الدولية.

---

(1) عبد الرازق حمد حسين الجبوري(2014م)، دور الإستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الإقتصادية، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر، الأردن، ص164.

حيث نجد دراسة الانكساد عام 1997م حول محددات تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر لـ(42) دولة نامية، تبين أهمية الناتج المحلي الإجمالي كمحدد لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر، حيث أكدت على وجود علاقة ارتباط موجبة بين الناتج المحلي الإجمالي وبين الإستثمار الأجنبي المباشر، وكلما ارتفعت معدلات الناتج المحلي الإجمالي كلما ارتفعت فرص التقدم والتحسين في الإقتصاد القومي وبالتالي قدرته على جذب المزيد من الإستثمارات الأجنبية المباشرة. نجد أن النمو الاقتصادي يعد أحد المؤشرات الأساسية لقياس مستوى الأداء الاقتصادي وعنصراً أساسياً في تحقيق التنمية الإقتصادية، والسودان كغيره من الدول يعتمد تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر فيه على مجموعة من العوامل يمكن وضعها فيما يعرف بمناخ الإستثمار، وفيما يلي يمكن التطرق لهذه العوامل :

ويمكن ملاحظة تطور النمو الاقتصادي من خلال النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في السودان للفترة (1990-2016م) بملايين الجنيهات من خلال الجدول رقم (1-4) التالي:

#### جدول رقم (1-4)

معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي في السودان للفترة (1990-2016م) بالنسبة المئوية

العام	الناتج المحلي الإجمالي (مليون جنيه)	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي %
1990	711011.0	(5.5)
1991	192660.5	7.5
1992	421818.0	6.6
1993	948448.0	4.6
1994	1881289.0	1.0
1995	4049739.4	6.0
1996	10478.1	11.6
1997	16137.4	6.1
1998	21935.9	8.2
1999	27058.8	4.2
2000	33770.6	8.4
2001	40658.6	10.8
2002	47756.1	6.0
2003	55733.8	6.3



يتبع جدول رقم (1-4)

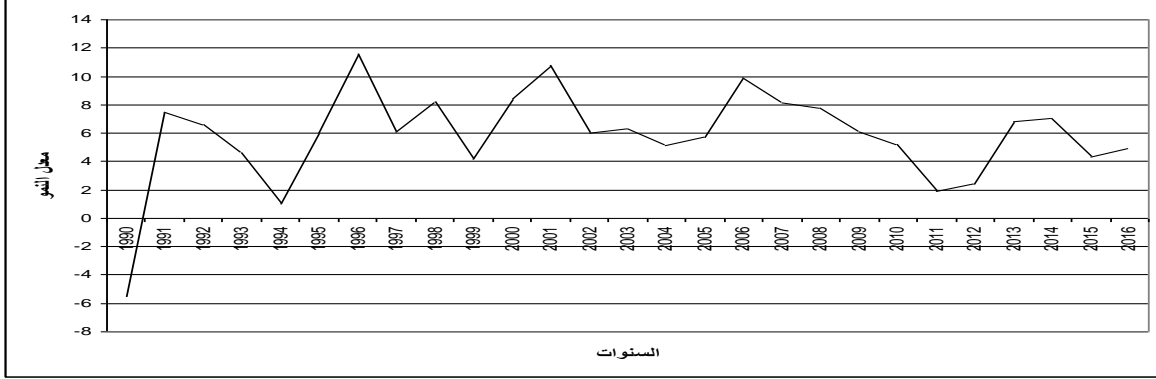
العام	الناتج المحلي الإجمالي (مليون جنيه)	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي %
2004	22405.7	5.1
2005	85707.1	5.7
2006	98291.9	9.9
2007	119837.3	8.1
2008	135511.7	7.8
2009	139386.5	6.1
2010	160646.6	5.2
2011	186556.3	1.9
2012	243412.9	2.4
2013	342803.3	6.8
2014	471295.5	7.0
2015	6.758293	4.3
2016	693514.0	4.9

المصدر: جمهورية السودان، الجهاز المركزي للإحصاء، التقارير السنوية لبنك السودان للأعوام أعلاه.

نلاحظ من الجدول والشكل رقم (1-4) أن معدل النمو الاقتصادي في السودان لم يتصف بالانتظام بل بالتذبذب طيلة مدة الدراسة، حيث سجل عام 1991م ارتفاعاً عما كان عليه في عام 1990م، ونجد أنه في عام 1996م وصل إلى أعلى مستوى له خلال فترة الدراسة حيث ارتفع بنسبة 5.6% عن عام 1997م، وتواصل بصورة طفيفة إلى أن وصل في عامي 2013م و2014م مسجلاً ارتفاعاً بلغ 2.0%، ثم بدأ في الانخفاض في عام 2015م ليسجل هبوطاً بنسبة (2.7%) وفي عام 2016م سجل أيضاً هبوطاً بنسبة (0.7%)، ويمكن ملاحظة أنه خلال 1990م حتى عام 2016م أن أعلى معدل نمو للناتج المحلي الإجمالي كانت في عام 1996م حيث سجل نسبة 11.6 وأدنى قيمة كانت في عام 1990م حيث سجل نسبة (5.5). وبهذا يمكن القول أن مؤشر النمو الإقتصادي في السودان أنه سجل معدلات نمو مقبولة، وهذا ما يمكن اعتباره قد يؤدي لتحسن مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر في السودان.

#### شكل رقم (4-1)

معدل النمو الحقيقي للنتائج المحلي الإجمالي في السودان للفترة (1990-2016م) بالنسبة المئوية



المصدر: إعداد الدراسة، من بيانات الجدول (4-1).

ب/ مؤشر السياسة المالية (التوازن الداخلي):<sup>(1)</sup>

يقصد بالتوازن الداخلي الفائض أو العجز في الميزانية العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ويشير العجز في الميزانية العامة إلى زيادة الإنفاق بما في ذلك الإقراض الحكومي على الإيرادات الحكومية، والذي تغطيه الحكومة بالالتزام بالسداد (الدين) أو السحب من أموالها السائلة أو كليهما، أما الفائض فيها فيشير إلى زيادة متحصلات الحكومة من الإيرادات والمنح على الإنفاق الحكومي بما فيه الإقراض.

ويمكن حساب هذا المؤشر عن طريق إعطاء درجات لكل نقطة حسب التغير في المؤشر، وهي طريقة معتمدة من قبل المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، وعلى النحو الآتي:

- انخفاض العجز بأكثر من ثلاث نقاط مئوية ونصف النقطة = 3.
- انخفاض العجز بنقطتين مئوية ونصف النقطة إلى ثلاث نقاط مئوية ونصف = 2.
- انخفاض العجز بنقطة مئوية واحدة إلى أقل من نقطتين مئوية ونصف النقطة = 1.
- انخفاض العجز بأقل من نقطة مئوية واحدة إلى ارتفاع بنقطة مئوية واحدة = صفر.
- ارتفاع العجز بأكثر من نقطة مئوية واحدة إلى أقل من خمسة نقاط = -1.
- ارتفاع العجز من خمسة نقاط مئوية إلى أقل من عشرة نقاط = -2.
- ارتفاع العجز بأكثر من عشرة نقاط مئوية = -3.

<sup>(1)</sup> المرجع السابق، ص 168.

ويمكن ملاحظة التطورات في نسبة عجز الميزانية العامة في السودان إلى الناتج المحلي الإجمالي من خلال الجدول رقم (2-4) التالي:

جدول رقم (2-4)

مؤشر سياسة التوازن الداخلي في السودان (عجز أو فائض الميزانية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) للفترة 1990م - 2016م (بالنسبة المئوية)

العجز أو فائض الموازنة إلى الناتج المحلي %	عجز أو فائض الموازنة	المصروفات العامة	الإيرادات العامة	العام
0.00%	(201)	1584	1383.0	1990
-0.01%	(2523)	5980	3457.0	1991
0.00%	(1882)	9856	7974	1992
0.00%	(637)	12052	11415	1993
0.00%	(407)	23371	21918	1994
0.00%	(4423)	21758	17335	1995
-1.73%	(18126)	87903	69777	1996
-0.55%	(8825)	117383	108558	1997
0.08%	1721	157482	159203	1998
0.94%	25400.6	183613.4	209014	1999
0.93%	31408.5	299995.8	331404.3	2000
0.55%	22465.4	342733.3	365198.7	2001
2.05%	97833.89	377066.11	474900.0	2002
2.52%	140374.9	563246.3	703621.2	2003
-3.56%	(79859)	1103800.0	1023941.0	2004
-1.95%	(166900)	1385300	1218400.0	2005
-3.23%	(317795.6)	1825300.0	1507504.4	2006
0.03%	3030.4	20971.0	17940.6	2007
0.01%	1983.1	22724.8	24707.9	2008
-0.01%	(980.2)	21025.9	20045.7	2009

يتبع جدول رقم (4-2)

العجز أو فائض الموازنة إلى الناتج المحلي %	عجز أو فائض الموازنة	المصروفات العامة	الإيرادات العامة	العام
-0.02%	(3424.2)	24162	20737.8	2010
-0.03%	(5806)	28573	22767	2011
-0.02%	(4104)	26272	22168	2012
0.00%	(67.18)	93617.0	34311.5	2013
0.00%	854	50374	85122	2014
0.00%	(354.5)	54854.2	54499.7	2015
0.03%	19538.93	67237.85	86776.79	2016

المصدر: جمهورية السودان، وزارة المالية والاقتصاد الوطني - العرض الاقتصادي للأعوام أعلاه.

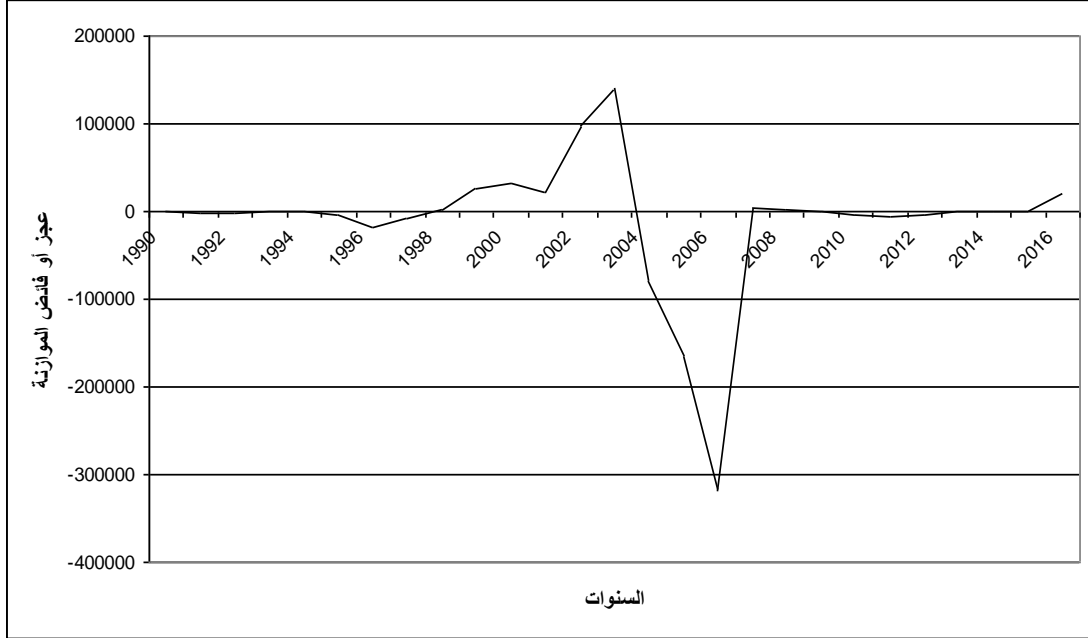
\* النسبة المئوية تم حسابها بواسطة الدراسة

يلاحظ من الجدول (2-4) أن نسبة عجز أو فائض الميزانية في السودان كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في تذبذب من عام إلى آخر خلال فترة الدراسة، ونجد أنه تسعى الحكومة إلى تقليص هذا العجز حيث تبنت برامج الإصلاح الهيكلي في عام 1997م والتنسيق بين السياسات الاقتصادية الكلية عن طريق تخفيض الانفاق الحكومي، ومن ثم فإن اتجاه العجز إلى الانخفاض عادة ما يأخذ على أنه مؤشر للاستقرار الاقتصادي. وعليه يمكن القول بأن مؤشر عجز الميزانية العامة في السودان في إنخفاض خلال فترة الدراسة حيث أنه أصبح هناك فائض خلال العام 2016م، وهذا ما يدل على أن هنالك استقرار إقتصادي.

وبناءً على إحصائيات وبيانات الجدول (2-4) يمكن تجميعها في شكل رسم بياني كالآتي.

#### شكل رقم (4-2)

مؤشر سياسة التوازن الداخلي في السودان (عجز أو فائض الميزانية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) للفترة 1990م - 2016م (بالنسبة المئوية)



المصدر: إعداد الدراسة، من بيانات الجدول (4-2).

ج/ مؤشر سياسة التوازن الخارجي: (1)

يتمثل هذا المؤشر في الحساب الجاري لميزان المدفوعات، والذي يتضمن تدفق جميع السلع والخدمات بين الدولة والعالم الخارجي، وبذلك يشمل الصادرات والواردات من السلع والخدمات. والمقياس الذي نحتاجه هنا هو نسبة العجز أو الفائض في ميزان الحساب الجاري لميزان المدفوعات إلى الناتج المحلي الإجمالي.

ويمكن حساب مؤشر العجز الخارجي عن طريق التغيير في المؤشر على أساس إعطاء

درجات لهذه التغييرات على النحو الآتي:

- انخفاض العجز بأكثر من أربع نقاط مئوية = 3.
- انخفاض العجز بنقطتين مئويتين إلى أقل من أربع نقاط = 2.
- انخفاض العجز بنقطة مئوية واحدة إلى أقل من نقطتين = 1.
- انخفاض العجز بأقل من نقطة واحدة إلى ارتفاع بنقطتين = صفر.

(1) المرجع السابق، ص 170.

- ارتفاع العجز بنقطتين مئويتين ونصف النقطة إلى أقل من خمسة نقاط = 1-
  - ارتفاع العجز من خمسة نقاط مئوية إلى أقل من عشرة نقاط = 2-
  - ارتفاع العجز بأكثر من عشرة نقاط مئوية = 3-
- ويمكن ملاحظة التطورات في نسبة عجز أو فائض ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجدول رقم (3-4) التالي:

#### جدول رقم (3-4)

مؤشر سياسة التوازن الخارجي في السودان (عجز أو فائض الحساب الجاري) (مليون دولار)  
 كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للفترة 1990م-2016م (بالنسبة المئوية)

العجز أو فائض الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي %	العجز أو فائض الحساب الجاري (مليون دولار)	العام
0.00%	(249.1)	1990
0.00%	(845.0)	1991
0.00%	(248.7)	1992
0.00%	(456.7)	1993
0.00%	(624.4)	1994
0.00%	(575.9)	1995
-0.08%	(873)	1996
-0.05%	(827.3)	1997
-0.04%	(957.5)	1998
-0.02%	(431.1)	1999
-0.02%	(653.7)	2000
-0.04%	(1494.3)	2001
-0.03%	(1218.6)	2002
-0.02%	(938.6)	2003
-0.04%	(818.23)	2004
-0.03%	(2769.14)	2005
-0.05%	(4919.4)	2006

يتبع جدول رقم (4-3)

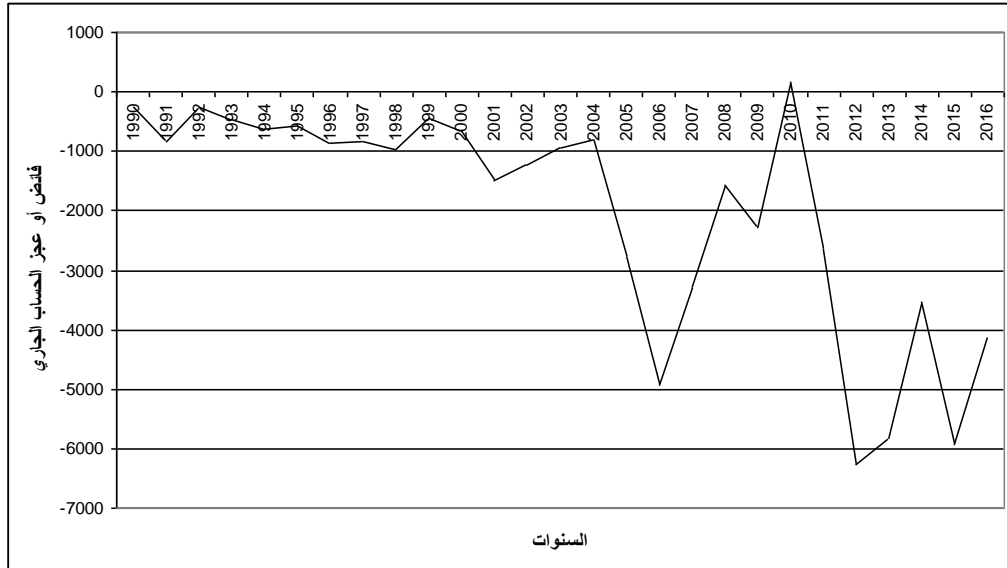
العجز أو فائض الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي %	العجز أو فائض الحساب الجاري (مليون دولار)	العام
-0.03%	(3268.1)	2007
-0.01%	(1575.7)	2008
-0.02%	(2289.3)	2009
0.00%	157.2	2010
-0.01%	(2652.9)	2011
-0.03%	(6259.1)	2012
-0.02%	(5822.1)	2013
-0.01%	(3545.5)	2014
-0.01%	(5933.4)	2015
-0.01%	(4127.4)	2016

المصدر: جمهورية السودان، تقارير بنك السودان للأعوام أعلاه

\* النسبة المئوية تم حسابها بواسطة الدارسة

شكل رقم (4-3)

مؤشر سياسة التوازن الخارجي في السودان (عجز أو فائض الحساب الجاري) (مليون دولار) كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) للفترة 1990م-2016م (بالنسبة المئوية)



المصدر: إعداد الدارسة، من بيانات الجدول (4-3).

#### د/ مؤشر السياسة النقدية (معدل التضخم):<sup>(1)</sup>

عادة ما يتم اللجوء إلى استخدام معدل التضخم كمؤشر يعبر عن السياسة النقدية وكأحد مؤشرات التوازن الداخلي في مقابلة تامة للعجز في الموازنة العامة ومعدل نمو الكتلة النقدية. يعتبر التضخم من الظواهر الإقتصادية التي تؤثر بشكل كبير على الاستقرار الاقتصادي في جميع البلدان باختلاف درجة نموها وتطورها، ونجد أنه ظل السودان كغيره من الدول النامية يعاني من التضخم لفترات طويلة وإن اختلفت حدته من فترة إلى أخرى، وقد لعبت السياسات الإقتصادية غير الملائمة دوراً رئيسياً في حدوثه، حيث أن ارتفاع معدلات التضخم يؤدي إلى إفساد المناخ الاستثماري عن طريق انخفاض الثقة بالعملة الوطنية. ويمكن حساب مؤشر السياسة النقدية (معدل التضخم) عن طريق إعطاء درجات للتغير فيه، كالآتي:

- انخفاض معدل التضخم بأكثر من 25 نقطة مئوية = 3
  - انخفاض معدل التضخم من 5 نقاط مئوية إلى أقل من 25 نقطة مئوية = 2.
  - انخفاض معدل التضخم بنقطة مئوية واحدة إلى أقل من 5 نقاط مئوية = 1.
  - انخفاض معدل التضخم بأقل من نقطة مئوية واحدة إلى ارتفاع بأكثر من 7 نقاط = صفر.
- ويمكن ملاحظة التطورات في مؤشر السياسة النقدية (معدل التضخم) في السودان للفترة 1990م-2016م من خلال الجدول رقم (4-4) التالي.

#### جدول رقم (4-4)

مؤشر السياسة النقدية ( معدل التضخم ) في السودان للفترة 1990م-2016م ( بالنسبة المئوية)

العام	معدل التضخم %
1990	67.4
1991	123.7
1992	117.6
1993	101.3
1994	115.4
1995	68.4
1996	132.7

<sup>(1)</sup> المرجع السابق ، ص 181.



يتبع جدول رقم (4-4)

معدل التضخم %	العام
47.7	1997
17.1	1998
16.0	1999
8.0	2000
4.9	2001
8.3	2002
7.7	2003
8.5	2004
8.5	2005
7.2	2006
8.1	2007
14.3	2008
11.2	2009
13.0	2010
18.1	2011
35.1	2012
37.1	2013
36.9	2014
17.3	2015
17.6	2016

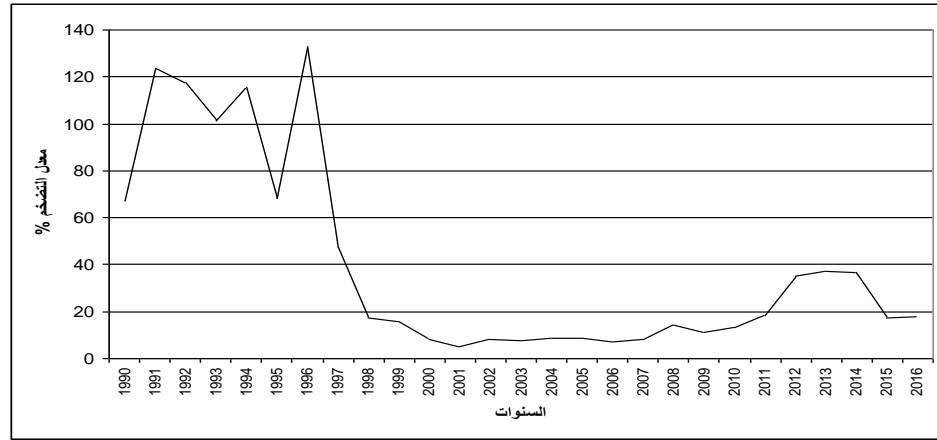
المصدر: جمهورية السودان، تقارير بنك السودان للأعوام أعلاه

إذا القينا نظرة على معدلات التضخم في السودان نجد أنه خلال فترة الدراسة أن هذه المعدلات شهدت تذبذب من فترة لأخرى، حيث ارتفعت من 67.4% في عام 1990م إلى 123.7% في عام 1991م، واستمرت في الارتفاع بصورة طفيفة حتى عام 1994م، وفي عام 1995م انخفضت إلى 68.4% ولكن سرعان ما ارتفعت في عام 1996م، ثم بدأت في الانخفاض في عام 1997م حيث وصلت إلى 47.7% ويعزى هذا التراجع إلى التحولات الكبيرة والسريعة في

السياسات الإقتصادية الكلية التي شهدتها تلك الفترة، حيث نجد أنها وصلت أدنى قيمة لها خلال فترة الدراسة في عام 2001م حيث وصلت إلى 4.9%، وأعلى قيمة 132.7 في عام 1996م، ثم بدأت في الارتفاع ووصلت إلى 37.1 في عام 2013م، وانخفضت في عام 2016م إلى 17.6%.

#### شكل رقم (4-4)

مؤشر السياسة النقدية ( معدل التضخم ) في السودان للفترة 1990م-2016م ( بالنسبة المئوية )



المصدر: إعداد الدراسة، من بيانات الجدول (4-4)

نلاحظ أنه خلال فترة الدراسة كان هنالك عوامل مؤثرة على الإقتصاد السوداني، حيث تم التوقيع على اتفاقية السلام عام 2005م، وحدثت الأزمة العالمية في عام 2008م، ثم تلي ذلك انفصال الجنوب في عام 2011م والتي أدت إلى توسع في الإنفاق الحكومي أيضاً انخفاض في موارد الدولة من البترول نتيجة لتحويلها لحكومة الجنوب، وانعكست هذه الآثار على معدلات التضخم، ويمكن القول بأن هذا المؤشر يمكن أن يؤدي لتحسن مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر في السودان.

هـ/ المؤشر المركب: (1)

المؤشر المركب يقيس درجة التحسن أو التراجع في مناخ الإستثمار في دولة ما. ويعتمد هذا المؤشر على المؤشرات الإقتصادية الكلية السابقة (التوازن الداخلي، التوازن الخارجي، معدل التضخم) ويستخدم معدل النمو الإقتصادي لأغراض المقارنة، أما فيما يتعلق بالتطورات النوعية المتعددة التي تؤثر على مجمل المناخ مثل درجة الاستقرار السياسي، التطورات التشريعية

(1) المرجع السابق ، ص182.

والمؤسسية، تنمية الموارد البشرية وما يتم من خطوات في مجال الترويج للقطر أو قطاعات الإقتصاد أو المشاريع فإن المؤشر لا يعكسها مباشرة ولكن بدأ بإعطاء درجات دنيا وأخرى قصوى لتصميمها تدريجياً في حساب المؤشر المركب. والبيئة الإقتصادية المستقرة والجاذبة للاستثمار هي التي تتميز بانخفاض عجز الميزانية وميزان المدفوعات وتدني معدلات التضخم واستقرار سعر الصرف للعملة الوطنية، وبنية سياسية ومؤسسية مستقرة، وشفافية يمكن التنبؤ بها لأغراض التخطيط المالي والتجاري والاستثماري.

فإذا كانت درجة المؤشر أقل من الواحد فهذا يعني عدم تحسن المناخ الاستثماري، وإذا كانت تتراوح بين (1-2) درجة فإن هناك تحسن في المناخ الاستثماري، أما إذا كانت من 2 درجة فما فوق فإن هناك تحسن كبير في المناخ الاستثماري، ويتم احتساب المؤشر المركب كمتوسط المتوسطات للمؤشرات الثلاثة وفق المعادلة التالية: (متوسط مؤشر سياسة التوازن الداخلي + متوسط مؤشر سياسة التوازن الخارجي + متوسط مؤشر السياسة النقدية) تقسيم ثلاثة. ويمكن ملاحظة التطورات في المؤشر المركب في الجدول رقم (4-5) التالي: حيث تم حساب المؤشر المركب اعتماداً على مؤشر الموازنة العامة ومؤشر الحساب الجاري ومؤشر التضخم كالاتي:

#### جدول رقم (4-5)

المؤشر المركب في السودان للفترة 1990م-2016م (بالنسبة المئوية)

العام	مؤشر الموازنة العامة	مؤشر الحساب الجاري	مؤشر التضخم
1990	0.00%	0.00%	-56.3
1991	-0.01%	0.00%	6.1
1992	0.00%	0.00%	16.3
1993	0.00%	0.00%	-14.1
1994	0.00%	0.00%	47
1995	0.00%	0.00%	-64.3
1996	-1.73%	-0.08%	85
1997	-0.55%	-0.05%	30.6
1998	0.08%	-0.04%	1.1
1999	0.94%	-0.02%	8

يتبع جدول رقم (4-5)

مؤشر التضخم	مؤشر الحساب الجاري	مؤشر الموازنة العامة	العام
3.1	-0.02%	0.93%	2000
-3.4	-0.04%	0.55%	2001
0.6	-0.03%	2.05%	2002
-0.8	-0.02%	2.52%	2003
0	-0.04%	-3.56%	2004
1.3	-0.03%	-1.95%	2005
-0.9	-0.05%	-3.23%	2006
-6.2	-0.03%	0.03%	2007
3.1	-0.01%	0.01%	2008
-1.8	-0.02%	-0.01%	2009
-5.1	0.00%	-0.02%	2010
-17	-0.01%	-0.03%	2011
-2	-0.03%	-0.02%	2012
0.2	-0.02%	0.00%	2013
19.6	-0.01%	0.00%	2014
-0.3	-0.01%	0.00%	2015
17.6	-0.01%	0.03%	2016
2.592	(%0.02)	(%0.15)	المتوسط

المصدر: تم حسابه بواسطة الدارسة، بناءً على بيانات الجداول السابقة (1-4)،(2-4)،(3-4)،(4-4) ويتم احتساب المؤشر المركب كمتوسط المتوسطات للمؤشرات الثلاثة وفق المعادلة التالية: (متوسط مؤشر سياسة التوازن الداخلي + متوسط مؤشر سياسة التوازن الخارجي + متوسط مؤشر السياسة النقدية) تقسيم ثلاثة. وبتطبيق المعادلة أعلاه نجد أن:

$$\text{المؤشر المركب} = \frac{(2.592 + (0.02\%) + (0.15\%))}{3} = 0.80733\%$$

حيث نجد أن درجة المؤشر أقل من الواحد فهذا يعني عدم تحسن المناخ الاستثماري، ولكن نجد أن هذه النسبة قريبة من الواحد الصحيح وهذا ما يبرر بأن مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر في

السودان من المتوقع أن يكون في تحسن عبر الزمن. ويمكن الاستدلال على ذلك من تقرير الإستثمار العالمي من خلال الجدول التالي:

#### جدول رقم (4-6)

ترتيب السودان حسب مؤشرات أداءه في جذب الإستثمار الاجنبي المباشر على مستوى الاقتصادات المختلفة

المنطقة/العالم	1990م	1995م	2000م	2001م	2002م	2003م	2004م
العالم	108	114	62	58	41	24	18
الاقتصادات النامية	82	83	44	39	24	15	16
اقتصاديات إفريقيا	32	21	9	10	7	6	5
اقتصاديات العالم العربي	13	11	4	5	4	2	3

المصدر: تقرير الإستثمار العالمي 2005م، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

كما هو واضح من بيانات الجدول (4-6) فإن ترتيب السودان حسب مؤشرات الأداء في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر قد شهد تحسن كبير خلال الفترة (1995-2004م)، تحسن ترتيب السودان على المستوى العالمي من 114 في عام 1995م إلى 18 في عام 2004م والملاحظ أن ترتيب السودان في تحسن مستمر ولم يحدث أن تراجع طوال هذه الفترة. كما أن ترتيب السودان على مستوى الاقتصادات النامية قد تحسن من 82 في عام 1995م إلى 16 في عام 2004م وكذلك الحال بالنسبة لترتيبه على مستوى اقتصاديات إفريقيا والعالم العربي. هذا يعني أن زيادة تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر للسودان لم يكن ناجم عن زيادة تدفق الإستثمار على المستوى العالمي أو المجموعات التي ينتمي لها السودان، بل ناجم عن حوافز وجهود مبذولة تمثلت في إجراء تعديلات عديدة على قانون الإستثمار، كما قامت الحكومة بإنشاء وزارة للإستثمار وعقدت العديد من المؤتمرات وملتقيات لرجال الأعمال، هذه الجهود تسببت في هذه الزيادة.

وفي هذا الصدد تشير الفروض النظرية والدراسات التطبيقية لصندوق النقد العربي إلى أن الإستثمار الأجنبي المباشر يتدفق للأقطار التي تتمتع بمزايا محددة، ومن هذه المزايا: الموقع الجغرافي والأسواق الكبيرة والموارد الطبيعية الهائلة والرخيصة والعمالة المدربة ذات الأجور المنخفضة، كما يتدفق للدول التي يكون لديها بيئة اقتصادية وقانونية مستقرة، والدول التي لديها بنية أساسية متقدمة ونظم ضريبية مشجعة للإستثمار. وبالتالي فإن الإستثمار الأجنبي المباشر سواء كان

عربياً أو غير عربي يفترض يسير وفق هذه الأسس التطبيقية. ولاختبار مدى صحة هذه الافتراضات النظرية في العالم العربي<sup>(1)</sup>، ودراسة أنماط الإستثمار الأجنبي المباشر المتدفق للدول العربية من الجدول رقم(4-7)، وذلك من خلال ترتيب الدول العربية من حيث استقبال الإستثمار الأجنبي المباشر غير العربي والإستثمار الأجنبي المباشر العربي، ومؤشر تنوع الصادرات، ومؤشر إدارة الحكم، ومؤشر معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، ومؤشر المخاطر السياسية. وقد أعد الترتيب وفق قيم تصاعديّة، حيث يعكس تزايد الترتيب انخفاضاً في درجة الأهمية.

#### جدول رقم (4-7)

ترتيب السودان حسب مؤشرات ترتيب الدول العربية المستقطبة للإستثمار الأجنبي المباشر

الدولة	الإستثمار الأجنبي المباشر غير العربي	الإستثمار الأجنبي المباشر العربي	مؤشر تنوع الصادرات	مؤشر إدارة الحكم	مؤشر معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	مؤشر المخاطر السياسية
الأردن	4	9	5	4	6	6
الإمارات	14	10	2	6	11	4
البحرين	1	6	8	8	9	10
تونس	3	3	1	5	10	3
الجزائر	9	11	9	15	16	16
السعودية	10	12	7	11	15	7
السودان	16	1	12	16	1	17
سوريا	11	4	6	12	3	11
عمان	8	14	4	2	5	1
قطر	5	8	8	1	8	2
الكويت	12	15	11	3	2	9
لبنان	17	2	1	9	4	15
ليبيا	15	16	2	10	17	14

(1) أ.د. علي لطفي (2009م)، الاستثمارات العربية ومستقبل التعاون الاقتصادي العربي، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ص22.

يتبع جدول رقم (4-7)

12	13	7	3	5	7	مصر
5	14	17	10	13	2	المغرب
8	12	13	13	17	13	موريتانيا
13	7	14	10	7	6	اليمن

المصدر: سعود البريكان وآخرون، التكامل الاقتصادي العربي التحديات والآفاق، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2005م، ص225.

يشير الجدول أعلاه أن الدول التي حققت معدلات عالية في مؤشر استقبال الإستثمار الأجنبي المباشر العربي تشمل لبنان وتونس وسوريا ومصر والبحرين واليمن، والعديد من هذه الدول لم يكن سجلها حافلاً في مؤشرات عوامل الجذب الاستثماري مثل البيئة الآمنة أو معدلات النمو الاقتصادي المعززة.

## المبحث الثاني

### قوانين الإستثمار الأجنبي في السودان

#### تمهيد:

من أهم مقومات مناخ الإستثمار العوامل القانونية وهي من الأدوات الأساسية المساعدة على جذب المستثمرين المحليين والأجانب فكلما كانت القوانين واضحة ومرنة وتحتوي على كثير من التسهيلات والامتيازات كلما كانت جاذبة للمستثمر.

ونظراً لأن الإستثمار الأجنبي أصبح من المصادر المرغوبة للتمويل الخارجي لعمليات التنمية في الدول النامية، برز اهتمام الدولة بالإستثمار منذ الاستقلال حيث قامت بتشجيع الإستثمار والمستثمرين في السودان وذلك عن طريق إصدار القوانين والتشريعات المشجعة للإستثمار والتي تضمنت الكثير من الحوافز والتسهيلات، حيث تم إصدار عدد من القوانين التي سيتم التطرق لها في هذا المبحث.

#### تطور قانون الإستثمار في السودان (1956م - 2007م)

فيما يلي يمكن عرض قوانين تشجيع الإستثمار على النحو التالي: (1)

\* اهتمت الحكومة السودانية بإصدار تشريع للاستثمار الصناعي فقط وذلك لإعادة تركيبة الإقتصاد الوطني والذي كان يعتمد على الزراعة التقليدية بنسبة 70% لرفع إسهام الصناعة وتشجيع المستثمرين في القطاع الخاص وعليه صدر أول تشريع في 1956م سمي بقانون الميزات الممنوحة ويشرف عليه وزير الصناعة والتجارة والتعاون والتموين (أنظر الملحق رقم (3)).

\* وبعد إنشاء وزارة الصناعة وفي العام 1967م تم تعديل القانون تحت رعاية وزير الصناعة واختلف هذا القانون عن قانون 1956م بان سلطة الإشراف والتطبيق لوزارة الصناعة . كما احتوى هذا القانون على بنود تشجيع الإستثمار الأجنبي.

\* رغم أن القانون لتشجيع الإستثمار في المجال الصناعي إلا انه لعدم وجود قوانين أخرى خاصة بالقطاعات الأخرى فكان يتم بموجبه التصدي بمشروعات زراعية وخدمية مثل مشروع سكر كنانة وفندق الهيلتون بالإضافة إلى عدد من مشاريع الزراعة المختلطة والتخزين.

---

(1) ورقة عمل الإصلاح المؤسسي من اجل ترقية الاستثمار الزراعي، أسبوع الاستثمار الزراعي الأول 19/3-24/3/2005م، وزارة الزراعة والغابات بالتعاون مع الإدارة العالمية للتعاون الدولي والاستثمار - الخرطوم السودان 2005م.



\* وفي عام 1973م صدر قانون خاص بالاستثمار في الخدمات الإقتصادية ومنحت صلاحية الإشراف على تنفيذه لوزير المالية.

### قانون التنمية وتشجيع الإستثمار الصناعي لسنة 1974م :

في 1974م تم تعديل قانون تشجيع الإستثمار الصناعي ليسمى قانون التنمية وتشجيع الإستثمار الصناعي لسنة 1974م تحت إشراف وزير الصناعة والسبب هو إجراءات التأميم والمصادرة التي تمت حينذاك مما أثر سلباً على جذب المستثمرين الأجانب والذي دعا لتعديل القانون لمنح ضمانات ضد التأميم والمصادرة.

### قانون تنمية الإستثمار الزراعي لسنة 1976م:

في عام 1976م صدر أول قانون منفرد لتنظيم وتشجيع الإستثمار الزراعي، كما تم تعديل قانون تنظيم وتشجيع الإستثمار في الخدمات الإقتصادية لتكون أكثر شمولاً لمجالات الخدمات الصحية .

### قانون تشجيع الإستثمار في عام 1980م:

في عام 1980م وبعد دراسة للقوانين الإستثمارية المتعددة بصفة عامة وما برز فيها من سلبيات تمثلت في :

1/ تعدد الجهات التي تتعامل معها المستثمر وخاصة للمشروعات ذات الطبيعة المشتركة (صناعي زراعي) (صناعي خدمي) (زراعي خدمي)، مما يضطر المستثمر للتعامل مع مشروعات واحدة مع عدة قوانين وجهات .

2/ صعوبة متابعة المشروعات ذات الطبيعة المشتركة وخاصة فيما يتعلق بالميزات . لذلك صدر قانون في عام 1980م موحد لتشجيع الإستثمار في كافة المجالات شمل الميزات والتسهيلات والضمانات الكافية لجذب الإستثمارات كما لم يفرق القانون بين المشاريع من حيث كون المستثمر وطني أو عربي أو أجنبي ورغم ذلك كانت له سلبيات تمثلت في الآتي:

1. كفل القانون متابعة المشاريع الإستثمارية للوزارات المختصة وتشمل الزراعة والصناعة وكان لقصور متابعة المشاريع الإستثمارية الأثر السلبي علي تنفيذ المشاريع .
2. لم يركز القانون علي منح ميزات تفضيلية للمناطق الأقل نموا .
3. لم يشجع القانون الإستثمار في المجالات الخدمية كالتعليم والثقافة.
4. ضعف الجهاز التنفيذي القائم على تنفيذ قانون تشجيع الإستثمار.
5. ضعف إشراك الجهات المرتبطة بتنفيذ قانون تشجيع الإستثمار مما افقد الجهاز القائم على أمره الدور التنسيقي وتشمل تلك الجهات كالجمارك وبنك السودان والأراضي والضرائب.

## قانون تشجيع الإستثمار 1990م:

كانت ضمن توصيات المؤتمر الاقتصادي الأول الذي انعقد في العام 1990م توصية بضرورة مراجعة قانون تشجيع الإستثمار في إطار برنامج الإنقاذ الثلاثي . وبعد مراجعة القانون ومناقشة مسودات وإجراء التعديلات اللازمة تم إصدار قانون تشجيع الإستثمار لعام 1990م.

### أهم سمات قانون تشجيع الإستثمار لعام 1990م:

- \* إنشاء جهاز له استغلالية عن الوزارات ذات الصلة بتنفيذ قانون الإستثمار يرأسه مجلس وزاري تحت إشراف مجلس إدارة يرأسه وزير مركزي هو رئيس الهيئة العامة للاستثمار .
- \* افرد القانون ميزات إضافية وتفضيلية لتشجيع الإستثمار في المناطق الأقل نمواً والتي تخدم أهداف القانون المتمثلة في الأمن الغذائي وتشجيع الصادر وتحقيق التنمية المتوازنة .
- \* تضمن القانون تسهيلات وضمانات كافية لتحويل الأرباح ورأس المال عند التصفية.
- \* نص القانون على أن يبيت مجلس الإدارة في طلب الترخيص خلال مدة أقصاها الشهرين من تاريخ تسليم الطلب مستوفياً كما أعطى للمستثمر الحق في التظلم للمجلس الوزاري في حالة تأخير البت في طلبه وعلى المجلس الفصل في التظلم خلال شهر من تاريخه.
- \* اوجب القانون على الجهة المختصة تسليم الأرض المخصصة للمشروع في مدة أقصاها ثلاثة أشهر من تاريخ الترخيص وكما نص صراحة على إمكانية التقسيط.
- \* صدر قانون بتجميع الرسوم الجمركية والمتعلقة بالوارد في رسم واحد وتخفيضها بنسب معينة حسب القطاعات المختلفة.

### سلبات قانون تشجيع الإستثمار لعام 1990 م :

- \* تأثير القانون بسياسات الدولة فيما يختص بالسياسة النقدية التي تمخض عنها عدم السماح بالتجنيب كما أعطى قانون الإستثمار .
- \* بالرغم من أن القانون قد نص على أن يسود على القوانين الأخرى بالقدر الذي يزيل التعارض ببعض القوانين إلا أن هناك معوقات تتعلق ببعض أدى لتأخير تسليم كثير من المشاريع .
- \* لم تنشأ بكل وزارة مختصة وحدة للاستثمار وبالتالي لم تمارس تلك الجهات اختصاصاتها المنصوص عليها في القانون على النحو المطلوب.
- \* القوانين الأخرى مثل تسليم الأرض خلال فترة زمنية محددة. كذلك يعطي القانون سلطة تخصيص وتسليم الأراضي لأجهزة الإستثمار .

## إجراءات معالجة سلبيات قانون 1990م:

تم فتح مكاتب للتنسيق بين الهيئة العامة للاستثمار والهيئات ذات الصلة وتشمل الجمارك، وبنك السودان، والمساحة، والتخطيط العمراني لتسهيل الإجراءات المتعلقة بالمشروع بكل جهة. تم البدء في دراسة وإعداد الخريطة الاستثمارية الشاملة للبلاد بغرض تخطيط الإستثمار وترشيده حسب الثروات الطبيعية والإمكانات المتاحة لكل ولاية. وتمشياً مع فدرالية الإستثمار تم فتح إدارات للاستثمار بكل الولايات وتفويض نواب الولاية لكل صلاحيات رئيس الهيئة العامة للاستثمار.

إنشاء إدارة خاصة بتطوير وترويج الإستثمار تختص بإعداد الدراسات والترويج للمشروعات الاستثمارية داخلياً وخارجياً وفتح قنوات مع أجهزة الإستثمار بالبلاد العربية والأجنبية. قيام جهاز خاص بالمناطق الحرة لمزيد من التسهيلات للمستثمرين وجذب رؤوس الأموال واستقطاب التقنيات الحديثة المتمشية مع إمكانات السودان الفنية والإدارية.

## قانون تشجيع الإستثمار للعام 1996م:

في عام 1996م تم حل وزارة التخطيط والاستثمار وإنشاء إدارة عامة لترويج الإستثمار تتبع لوزارة المالية وتهيئة الوضع ومنعاً لتضارب الاختصاصات وصدر قانون تشجيع الإستثمار لسنة 1996م، وكان الغرض الأساسي هو مواكبة الفدرالية وصلاحيات الولايات الواردة في قانون الحكم الاتحادي والذي تم بموجبه إلقاء قانون 1990م.

## أهم سمات قانون عام 1996م:

\* أعطى صلاحيات منح الأرض للوزراء الولائيين تمشياً مع المرسوم الدستوري الثاني عشر.  
\* دراسة القوانين والسياسات الخاصة بالاستثمار وتحسين مناخه.  
\* بموجبه تم إنشاء جهاز للترويج (الإدارة العامة للترويج والاستثمار) مقرها الرئيسي ولاية الخرطوم ويخضع للإشراف من قبل وزارة المالية والاقتصاد الوطني.

## أهم سلبيات قانون عام 1996م :

- الصلاحيات الممنوحة للولايات بموجب القانون لم يصطحبها تفويض حقيقي ومن ثم أدى ذلك لضعف التنفيذ .

- ضعف درجة التنسيق بين الوزارة الاتحادية المختصة والولايات .

- تعدد الإجراءات والجهات المسؤولة من المشروع الإستثماري مما عقد وزاد العبء علي المستثمرين

## قانون 1999م تعديل 2003م :

الإطار التشريعي والقانوني والإجراءات الاستثمارية

## قانون تشجيع الإستثمار لسنة 1999م:

تعديل واللوائح الصادرة بموجب ينظم ويوجه الإستثمار في كل قطاعات الإقتصاد السوداني بما في ذلك القطاع الزراعي، وفي إطار الحكم الإتحادي الفدرالي الذي يسمح هذا القانون الموحد في الولايات بإصدار قوانين وتشريعات ولوائح ولأئمة لتنظيم وتوجيه الإستثمار في الولايات علي ضوء هذا القانون الإتحادي الذي يحدد مستويات وأنواع الإستثمارات في كل من المركز والولايات.<sup>(1)</sup> هدف هذا القانون (قانون تشجيع الإستثمار لعام 1999م تعديل 2003م) إلى تشجيع وحفز الإستثمار في مجالات النشاط الزراعي والنباتي والحيواني والصناعي والطاقة والتعدين والنقل والإتصال والسياحة والبيئة والتخزين والإسكان والمقاولات البنيات الأساسية والخدمات الإدارية والإستثمارية وتقنية المعلومات وخدمات التعليم والصحة والمياه والثقافة والإعلام إلى غيرها من المجالات التي أعتبرت ذات أولوية إستراتيجية.

### أهم مميزات قانون الإستثمار لعام 1999م تعديل 2003م:

حظر التمييز بين رأس المال المستثمر كونه محلياً أو عربياً أو أجنبياً أو بسبب كونه قطاع عاماً أو خاصاً أو تعاونياً أو مختلطاً. حظر التمييز بين المشاريع المتماثلة فيما يتعلق بمنح الميزات أو الضمانات.

يمنح القانون مجموعة ميزات منها :

1- الإعفاء من ضريبة أرباح الأعمال لمدة تصل إلى عشرة أعوام يبدأ تنفيذها من تاريخ بدء الإنتاج التجاري أو مزاولة النشاط كما ورد في دراسة الجدوى وذلك للمشروعات الاستثمارية الإستراتيجية والتي تضم كافة مشروعات القطاع الزراعي وهذه الفترة قابلة للزيادة بموافقة وزير الإستثمار ويتمتع المشروع غير الإستراتيجي بفترة إعفاء تصل إلى خمسة سنوات.

2. يتمتع المشروع (استراتيجي وغير استراتيجي) بالإعفاء الكامل من الرسوم الجمركية على كل واردات المشروع المتعلقة بالتجهيزات الرأسمالية ووسائل النقل اللازمة لبدء التشغيل مع تخفيض الرسوم بدرجة كبيرة من مدخلات الإنتاج.

3. يمنح القانون الأراضي للمشروع الاستثماري الإستراتيجي مجاناً وبالسعر التشجيعي للمشروع غير الإستراتيجي.

4. حظر القانون فرض أي ضرائب أو رسوم ولأئمة على المشروعات الإتحادية وذلك خلال فترة الإعفاء الضريبي الممنوح للمشروع.

<sup>(1)</sup> قانون تشجيع الإستثمار لسنة 1999 م تعديل 2003م ولأئحته التنفيذية، مصدر سبق ذكره، ص 8.

5. تبسيط الإجراءات و معاملات جميع المشروعات الأجنبية المشتركة اتحاديا وبنافذة واحدة بوزارة الإستثمار.

#### ضمانات الإستثمار:

منح قانون الإستثمار لعام 1999م تعديل 2003م الضمانات التالية للمستثمر:

\* عدم التأميم والمصادرة أو نزع الملكية للعقارات والأراضي كليا أو جزئيا للمنفعة العامة إلا بقانون ومقابل تعويض عادل.

\* عدم الحجز على أموال المشروع الاستثماري أو مصادرة وتجميدها والتحفيز عليها وفرض حراسه عليها إلا بأمر قضائي.

\* ضمان تحويل رأس المال للمستثمر في حالة عدم تنفيذ المشروع أو تصفيته أو التصرف فيه بأي وجه من أوجه التصرف كليا أو جزئيا بالعملة التي استورد بها شريطة تصدير الآلات والمعدات والأجهزة ووسائل النقل والمستلزمات الأخرى بنفس الشروط.

\* ضمان تحويل الأرباح وتكلفة التمويل الناتجة عن رأس المال بالعملة التي استورد بها رأس المال أو القرض في تاريخ الاستحقاق.

\* ضمان السماح باستيراد المواد الخام وتصدير منتجات المشروع بعد قيد المشروع الاستثماري في سجل المستوردين والمصدرين مباشرة.

\* يحظر القانون على أي جهة إدارية الامتناع عن تنفيذ الميزات الممنوحة بموجب إحكامه.

\* السودان هو إحدى الدول الموقعة على مواثيق اتفاقيات العديد من المنظمات الدولية والإقليمية المعنية بضمانات الإستثمار وفض النزاعات الناشئة عن الإستثمار، مما يعتبر إضافة لتأكيد الضمانات الممنوحة بواسطة القانون مثل:

1/ اتفاقيه عام 1965م لتسوية منازعات الإستثمار بين الدول العربية ومواطني الدول الأخرى.

2/ اتفاقيه عام 1974م لتسوية منازعات الإستثمار بين الدول.

3/ الاتفاقية العامة لعام 1977م الخاصة بالتعاون الاقتصادي والفني والتجاري بين الدول الأعضاء في منظمه المؤتمر الإسلامي.

4/ اتفاقيه عام 1980م الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية.

5/ عضوية السودان في المؤسسة العربية لضمان الإستثمار.

6/ عضوية السودان في الوكالة العالمية لضمان الإستثمار.

## النصوص القانونية الخاصة:

افرد القانون نصوص قانونية مهمة تفيد المستثمر وتشجعه على جوانب كثيرة منها: (1)

### تسجيل رأس المال الأجنبي:

\* يتم تسجيل رأس المال الأجنبي لدى بنك السودان بعد تقديم المستندات اللازمة والواردة تفصيلا باللائحة التنفيذية للقانون، كما يمكن للمشروع فتح حساب لدى أي من المصارف التجارية المعتمدة لدى بنك السودان يسمى حساب الإستثمار المفتوح بعد تصديق بنك السودان بذلك.

### الاستيراد من الحساب المفتوح :

\* يجوز استخدام جزء من التمويل لسداد خدمات مقدمة المشروع في مرحلة التأسيس ليتمكن التمويل الأجنبي من القروض النقدية المحولة بنقد أجنبي حر مقبول لدى البنك السودان، والقروض العينية لاستيراد احتياجات المشروع بموافقة السيد وزير الإستثمار.

\* يمكن إعادة تصدير رأس المال الأجنبي للخارج في حالة التصرف في المشروع كلياً وجزئياً أو في حالة تصفيته نهائياً .

\* في حاله رأس المال الأجنبي المستورد عينياً يجوز للمشروع بعد موافقة وزير الإستثمار أن يعيد تصديره بذات الصفة التي استوردها بها.

### استيراد احتياجات المشروع:

يتقدم المشروع بما يكفي احتياجاته كاملة وتتم دراستها وإجازتها من قبل الجهة المعنية في الوزارة بصورة لسلطات الجمارك حيث يمكن للمستثمر استيرادها مجتمعة أو على دفعات وفق برنامج محدد. كما يمكن تعديل الاحتياجات بطلب من المستثمر وبعد موافقة الجهة المختصة بعد استيفاء المبررات الكافية.

### استخدام العمالة الأجنبية:

يجوز للمشروع استخدام العمالة والخبراء الأجانب وفقاً لقوانين العمل السارية في البلاد.

### الإطار الإداري وخدمات النافذة الموحدة:

تقدياً لأي تعقيد في الإجراءات الإدارية الخاصة بالحصول على تراخيص المشاريع الاستثمارية، تم تطبيق فكرة النافذة الموحدة بتوحيد وتجميع جميع الإجراءات والجهات المسؤولة عنها في وزارة الإستثمار، وذلك من خلال وجود مفوضين لمختلف الجهات ذات الصلة من جمارك، ضرائب، زراعة، خدمات، صناعة أراضي، سجل أسماء العمل... الخ، إضافة لاختصار الإجراءات

(1) قانون تشجيع الإستثمار لسنة 1999 م تعديل 2003 م ولائحته التنفيذية، مصدر سبق ذكره، ص 9.

لأقل ما يمكن وتوفير وسائل الاتصال بالوزارات المختصة والولايات للحصول على الموافقة والتصاديق اللازمة للمشروع الاستثماري بهدف:

\* تسريع وتيسير الإجراءات الإدارية المتبعة للحصول على التراخيص والمعاملات المطلوبة من قبل الإدارات المختلفة .

\* توفير المعلومات حول عملية منع التراخيص وترشيد المستثمرين من خلال الإحاطة بكافة الخطوات اللازمة لانتهاء من عملية الترخيص من خلال :

1/ الحصول على الموافقة المبدئية بعد إجازة المشروع فينا من قبل الوزارة المختصة .

2/ تأسيس الشركة أو الاسم التجاري للمشروع (سجل أسماء الأعمال).

3/ التخليص الجمركي للواردات (التجهيزات الرأسمالية وصادرات المشروع).

4/ تحديد الأرض للمشروع بالمنطقة الملائمة للنشاط واستكمال إجراءات المنح .

5/ دعم المستثمرين في مراحل ما بعد تأسيس المشروع وذلك بتوفير خدمات المتابعة والتنسيق مع الوزارات والجهات الفنية.

**المشاكل التي تواجه قانون الاستثمار 1999 لسنة 2003م:**

**إشكالات الأراضي الاستثمارية:**

\* عدم بدء التنفيذ وتعمير الأرض التي تم تسليمها للمستثمر .

\* رهن الأرض وهي خالية قبل الشروع في تنفيذ المشروع .

\* بيع الأراضي الاستثمارية دون موافقة من جهات الاختصاص .

\* تغيير الغرض الذي بموجبه تم الترخيص .

**مشاكل الضرائب:**

\* اثر الضرائب علي الإستثمار .

\* الرسوم الجمركية .

**قانون تشجيع الإستثمار لسنة 1999 تعديل 2007 م:**

يهدف قانون تشجيع للاستثمار لعام 1999 تعديل 2007 إلى تشجيع الإستثمار في مجالات النشاط الزراعي والحيواني والصناعي والتعدين والنقل والاتصالات والسياحة والبيئة والتخزين والإسكان والمقاولات والبنيات الأساسية والخدمات الاستشارية وتقنية المعلومات وخدمات التعليم والصحة والمياه والثقافة والأعلام وأي مجال آخر يحدده مجلس الوزراء. (1)

(1) قانون تشجيع الاستثمار لسنة 1999 م تعديل 2007 م ولائحته التنفيذية ، جمهورية السودان ، وزارة الاستثمار، ص 3.

## أهم مميزات قانون تشجيع الإستثمار لسنة 1999 تعديل 2007 م:

- \* حظر التمييز بين المال المستثمر المحلي والأجنبي والخاص والتعاوني والمختلط .
- \* منح الضمانات المتساوية للمشاريع ذات الطبيعة والنوعية الواحدة .
- \* السماح للمستثمر بالتسجيل التلقائي في سجل الموردين والمصدرين .
- \* حرية تحويل مدخرات العاملين الأجانب بالمشروع .

### الميزات الممنوحة بموجب قانون تشجيع الإستثمار:

- \* الإعفاء من ضريبة أرباح الأعمال : تمنح المشاريع الصناعية والزراعية والخدمية إعفاء بنسبة 90% و 100% و 85% على التوالي طوال عمر المشروع .
- \* الإعفاء من الرسوم الجمركية بنسبة 100% لكل احتياجات المشروع من التجهيزات الرأسمالية.
- \* الإعفاء بنسبة 97% على مدخلات الإنتاج .

### مميزات أخرى:

- \* حظر القانون فرض أي ضرائب أو رسوم ولائية على المشروعات الاتحادية وذلك خلال فترة الإعفاء الضريبي الممنوحة للمشروع .
- \* يجوز للمشروع استخدام العمال والخبراء الأجانب بالنسبة للخبرات المطلوبة التي لا تتوفر في السودان وذلك وفقا لقوانين العمل السارية بالبلاد .

### ضمانات الإستثمار :

يتمتع المشروع بالضمانات الآتية :

- \* عدم التأميم والمصادرة أو نزع الملكية للعقارات والأراضي كلياً أو جزئياً للمنفعة العامة إلا بقانون ومقابل تعويض عادل .
- \* عدم الحجز على أموال المشروع الاستثماري أو مصادرة وتجميدها والتحفظ عليها وفرض حراسة عليها إلا بأمر قضائي .
- \* ضمان تحويل رأس المال المستثمر في حالة عدم تنفيذ المشروع أو تصفيته أو التصرف فيه بأي وجه من أوجه التصرف كلياً أو جزئياً بالعملة التي استورد بها شريطة الوفاء بأي التزامات مستحقة قانوناً كما يجوز إعادة تصدير الآلات والمعدات والأجهزة ووسائل النقل والمستلزمات الأخرى .
- \* ضمان تحويل الأرباح وتكلفة التمويل الناتجة عن رأس المال بالعملة التي استورد بها رأس المال أو القرض في تاريخ الاستحقاق.
- \* ضمان السماح باستيراد المواد الخام وتصدير منتجات المشروع بعد قيد المشروع الاستثماري في سجل المستوردين والمصدرين تلقائياً .



\* يحظر القانون على أي جهة إدارية الامتناع عن تنفيذ الميزات الممنوحة بموجب إحكامه .  
يمكن إعادة تصدير رأس المال الأجنبي المستورد عينا ، يجوز للمشروع بعد موافقة الوزير أن يعيد تصديره بذات الصفة التي استورد عليها .

#### أحكام خاصة بالمستورد:

\* استيراد احتياجات المشروع : يتقدم بكشف احتياجاته كاملة وتتم دراستها وإجازتها بصورة للجمارك ويمكن للمستثمر استيرادها مجتمعة أو على دفعات وفق برنامج محدد .

\* تسجيل رأس المال الأجنبي: يتم تسجيل رأس المال الأجنبي لدى بنك السودان المركزي بعد تقديم المستندات اللازمة والواردة تفصيلا باللائحة التنفيذية للقانون . كما يمكن للمشروع فتح حساب لدى إحدى البنوك التجارية المعتمدة لدى بنك السودان المركزي ويسمى بحساب الإستثمار المفتوح.

\* الاستيراد من الحساب المفتوح : يمكن استخدام جزء من التمويل لسداد خدمات مقدمة للمشروع في مرحلة التنفيذ .

#### مكونات التمويل الأجنبي:

1/ القروض النقدية المحولة بنقد أجنبي حر مقبول لدى بنك السودان المركزي .

2/ القروض العينية لاستيراد احتياجات المشروع بموافقة الوزير .

3/ الأموال النقدية والعينية المحولة والخاصة بصاحب المشروع .

#### لائحة تشجيع الإستثمار القومي لسنة 2013م:

عملاً السلطات المخولة له بموجب أحكام المادة 42 من قانون تشجيع الإستثمار القومي

لسنة 2013م، أصدر المجلس الأعلى للإستثمار اللائحة الآتي نصها:<sup>(1)</sup>

تسمى هذه اللائحة " لائحة تشجيع الإستثمار القومي لسنة 2013م " ويعمل بها من تاريخ التوقيع عليها.

**تطبيق:** تطبق أحكام هذه اللائحة بالقدر الذي يحقق أهدافها على ألا تخل أحكامها بالمزايا والإعفاءات وغيرها من الضمانات المقررة للمشروعات القائمة وقت العمل بها.

---

(1) قانون تشجيع الاستثمار لسنة 2013 م ولائحته التنفيذية ، جمهورية السودان ، وزارة الاستثمار، ص 9.

## رأس المال والتمويل الأجنبي:

### المكون الأجنبي من رأس المال المستثمر:

يتكون رأس المال الأجنبي الذي يدخل في إنشاء المشروع من الآتي:<sup>(1)</sup>

- قيمة الآلات والمعدات والأجهزة والمواد وقطع الغيار والهياكل والمباني الجاهزة ووسائل النقل والمناولة المستوردة من الخارج أو المحلية لأغراض المشروع والتي يعتمدها الجهاز ويتم استيرادها من رأسمال المشروع الاستثماري.
- الخدمات التي تقدم للمشروع في مرحلة التأسيس من دراسات فنية وغيرها من الخدمات والحقوق المعنوية التي تستخدم في المشروع واسم الشهرة والحقوق المعنوية وحقوق الملكية الفكرية وتتضمن حقوق النشر والعلامات التجارية وبراءات الاختراع والتصميمات الصناعية أو غيرها على أن تكون تلك الحقوق مسجلة وفقاً لأحكام القانون الخاص لكل منها ويملكها المستثمر أو مرخص له باستخدامها، على أن تكون مدفوعة بنقد أجنبي مقبول لدى بنك السودان خصماً على رأس مال المشروع أو القروض.

### تقييم رأس المال الأجنبي:

- يتم تقييم مكونات رأس المال الأجنبي بواسطة لجنة يشكلها الأمين العام من الجهات ذات الصلة، ويشمل التقييم فحص ومراجعة كل المستندات اللازمة المقدمة من المستثمر ومعاينة الوحدات، على أن ترفع اللجنة تقريرها للأمين العام خلال مدة أقصاها ستين يوماً من تاريخ تقديم الطلب.
- يسلم المستثمر صورة من تقرير اللجنة، لإبداء رأيه، وإذا لم يعترض عليه خلال خمسة عشر يوماً يصبح هذا التقرير ساري المفعول بعد اعتماده من الأمين العام.
- إذا اعترض المستثمر، يعرض رأيه على ذات اللجنة لدراسته، فإذا قبلته يعاد التقييم على ضوء ذلك وإذا لم تقبله يتم اعتماد التقييم الأول ويكون القرار في هذا الشأن نهائياً.

### تسجيل رأس المال الأجنبي:

- 1/ يتم تسجيل رأس المال الأجنبي في المشروع لدى بنك السودان، ويسلم المستثمر شهادة بذلك من بنك السودان، ولأغراض هذا التسجيل، يقدم المستثمر المستندات الآتية:
- صورة من الوثيقة القانونية لتأسيس المشروع.

<sup>(1)</sup> قانون تشجيع الاستثمار لسنة 2013 م ولائحته التنفيذية ، جمهورية السودان ، وزارة الاستثمار، ص10.

- في حالة دخول رأس المال نقداً تقدم صورة من الاستمارة المخصصة لذلك، معتمدة من أحد المصارف التجارية التي تم عن طريقها تحويل أي جزء من رأس المال الأجنبي إلى عملة محلية.
- في حالة الاستيراد من حساب الإستثمار المفتوح لدى احد المصارف التجارية المعتمدة لدى بنك السودان، تقدم شهادة القيمة الجمركية.
- في حالة دخول رأس المال عيناً، تقدم صورة من مستندات الشحن واصل شهادة القيمة الجمركية، وصورة من تقرير التقييم.
- في حالة استخراج جزء من رأس المال الأجنبي لسداد خدمات مقدمة للمشروع في مرحلة التأسيس، تقدم صورة من الفواتير والمستندات اللازمة مع شهادة من مراجع قانوني.

2/ لأغراض تسجيل التمويل لدى بنك السودان يقدم المستثمر المستندات الآتية:

- أ/ الأئموذج المعد لذلك معتمد من المصرف التجاري الذي تم عن طريقه تحويل جزء من قيمة التمويل إلى عملة محلية، أو مقابلة استيراد احتياجات المشروع .
- ب/ في حالة التمويل العيني، تقدم صورة من شهادة القيمة الجمركية وتقرير التقييم.
- ج/ في حالة استخدام جزء من التمويل، لسداد خدمات مقدمة للمشروع في مرحلة التأسيس تقدم صورة من الفواتير والمستندات اللازمة مع شهادة من مراجع قانوني.

### التمويل الأجنبي :

يتكون التمويل الأجنبي للمشروع من الآتي:

- أ/ التمويل النقدي المحولة بنقد أجنبي حر، مقبول لدى بنك السودان.
- ب/ التمويل العيني لاستيراد احتياجات المشروع.

### حسابات المشروع بالنقد الأجنبي:

يجوز فتح حسابات بالنقد الأجنبي للمشروع في المصارف المعتمدة لدى بنك السودان تتكون مواردها من رأس المال والقروض المدفوعة بالنقد الأجنبي وتستخدم لتلبية احتياجات المشروع من الخارج.

### تحويل الأرباح والتزامات التمويل بالنقد الأجنبي:

- يقدم الطلب لدى بنك السودان المركزي على أن يكون الطلب مصحوباً بالمستندات التالية:
- أ. الموازنة والحسابات الختامية، الخاصة بالفترة المعنية ومراجعة ومعتمدة من مراجع قانوني في السودان ومختومة من ديوان الضرائب على أن توضح تلك الحسابات صافي الأرباح المستحقة للمستثمر القابل للتحويل بالنقد الأجنبي.

- ب. صورة من شهادة تسجيل رأس المال الأجنبي.
- ت. شهادة خلو طرف، من ديوان الضرائب.
- ث. في حالة الشركات، تقدم صورة من قرار الجمعية العمومية باعتماد الموازنة والحسابات الختامية، وقرار توزيع الأرباح وتاريخها.
- يتقدم المستثمر بطلب تحويل المستحق من التزامات التمويل، لبنك السودان عن طريق الجهاز، قبل شهر على الأقل، من تاريخ الاستحقاق مصحوباً بالمستندات الآتية:
- أ/ صورة من اتفاقية القرض، معتمدة من بنك السودان.
- ب/ شهادة تسجيل القرض لدى بنك السودان.
- ج/ شهادة خلو طرف من ديوان الضرائب.
- يقوم بنك السودان بتوجيه المصرف التجاري المعني، بتحويل التزامات التمويل وأرباح المستثمر من النقد الأجنبي الخاص بالمشروع.
- إعادة تصدير رأس المال للمستثمر:**

- يجوز للمستثمر في حالة التصرف في المشروع كلياً أو جزئياً، أو في حالة تصفيته نهائياً أن يعيد رأس المال الأجنبي للمستثمر في المشروع إلى الخارج، بناءً على طلب يتقدم به.
- في حالة إعادة الصادر لأي من مكونات المشروع يجب على المستثمر أن يرفق مع الطلب المستندات الآتية:

- أ/ شهادة من الجهات المختصة تفيد بان المشروع سدد كافة التزاماته المستحقة قانونياً.
- ب/ صورة من شهادة تسجيل رأس المال الأجنبي لدى بنك السودان بحسب الحال.
- في حالة التصفية النهائية للمشروع ترفق مع الطلب المستندات الآتية:
- أ/ موازنة تصفية المشروع ، معتمدة من مراجع قانوني بالسودان.
- ب/ شهادة من المصفي يثبت سداد المشروع لجميع التزاماته المستحقة قانوناً، والنصيب الصافي للمستثمر القابل للتحويل.
- ج/ موافقة الشركاء والمساهمين ،علي التصفية موثقة من محامي ومعتمدة من السجل التجاري العام بوزارة العدل، أو قرار المحكمة المختصة بالتصفية.
- د/ في حالة رأس المال الأجنبي المستورد عيناً يجوز للمستثمر، بموافقة الجهاز أن يعيد تصديره بذات الكيفية التي يقوم بها الاستيراد.

## ضوابط الرقابة وأسس متابعة تنفيذ المشروع :

- 1/ يجب على المستثمر مد الجهاز والجهات المختصة بتقرير دوري كل ستة أشهر من تاريخ صدور الترخيص يوضح سير تنفيذ المشروع المرخص به
- 2/ في حالة توقف المشروع لمدة ستة أشهر دون أسباب موضوعية يوافق عليها الجهاز والجهات المختصة يكون عرضة للجزاء الواردة في المادة (33) من القانون .
- 3/ يجب علي المستثمر، بالإضافة للالتزامات المنصوص عليها في المادة (28) من القانون الالتزام بالآتي:

أ/ مد الجهاز ببرنامج زمني مفصل يلتزم به لتنفيذ مراحل المشروع.

ب/ الخطوط التي تمت والعقبات التي واجهت التنفيذ ( إن وجدت ) والتعديلات المترتبة على ذلك البرنامج .

ج/ تمكين مندوبي الجهاز والجهات المختصة من زيارة موقع المشروع على مراحل تنفيذه واطلاعهم على البيانات والمستندات التي تمكنهم من أداء مهامهم ورفع تقرير مفصل بذلك للجهاز والجهات المختصة .

د/ تقوم الجهات المختصة بإعداد تقارير دورية عن سير تنفيذ المشاريع المرخص لها ورفعها للجهاز متضمنة توصياتها حول استمرارية سريان الترخيص أو أي توصيات أخرى.

هـ/ يقدم المستثمر للجهاز والجهات المختصة خلال سريان الميزات والتسهيلات صورة من حسابات المشروع السنوية المعتمدة من المراجع القانوني.

نلاحظ من خلال السرد التاريخي لقوانين الإستثمار الأجنبي في السودان التي تم إصدارها منذ الاستقلال وحتى الآن كان الهدف منها تشجيع الإستثمارات الأجنبية والمحلية للدخول في النشاط الاقتصادي لسد النقص في التمويل وتحقيق التنمية الإقتصادية .

### المبحث الثالث

#### تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر في السودان للفترة (1991-2016م)

التفت السودان لأهمية جذب الإستثمارات الأجنبية مبكراً، فقد شهد السودان دخول المستثمر الأجنبي منذ عام 1921م مع دخول المستعمر الانجليزي، فكانت أول مطبعة 1922م أنشأها (لورد ماركو كوديل)، وفي أواخر الأربعينات وأوائل الخمسينيات انشأ المستعمر الانجليزي مصنع الاسمنت بعطبرة، وشركة باتا للأحذية بالخرطوم بحري، ومصنع اللحوم بكوستي، وكرد فعل طبيعي قد منحت قوانين الإستثمار السودانية ذلك المستثمر الأجنبي بالدول النامية الأخرى تسهيلات عديدة، إلا أن تلك التسهيلات والميزات الممنوحة رغم استحداثها لم تعد تلبى طموح المستثمر الأجنبي وتطلعاته في ذلك الوقت، وكما هو معلوم فإن تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة يتوقف بصورة كبيرة على توفر المناخ الإستثماري الجاذب، ونتيجة للتحسن الذي طرأ على مناخ الإستثمار في السنوات الأخيرة حدث تطوراً مضطرباً في التدفقات الإستثمارية، وحركة رؤوس الأموال نحو السودان.<sup>(1)</sup>

ويمكن توضيح تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي في السودان من خلال حجم هذه التدفقات.

#### جدول رقم (4-8)

إجمالي تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في السودان (1991م-2016م)  
القيمة (بالمليون دولار)

إجمالي التدفقات	العام
82.3	1991
41.9	1992
88.6	1993
101.9	1994
97.4	1995
0.4	1996
2.7	1997
370.7	1998

<sup>(1)</sup> حسن احمد مكي (1988م)، التمويل الصناعي في السودان، مطابع دار المعارف، الطبعة الأولى، ص 96.

يتبع جدول رقم (4-8)

إجمالي التدفقات	العام
370.8	1999
392.2	2000
574.0	2001
713.2	2002
1349.2	2003
1511.1	2004
1617.1	2005
1841.8	2006
1504.4	2007
1653.1	2008
1726.3	2009
2063.7	2010
1734.4	2011
2311.0	2012
1687.9	2013
1251.3	2014
1736.8	2015
1063.8	2016

المصدر: جمهورية السودان، التقارير السنوية لبنك السودان

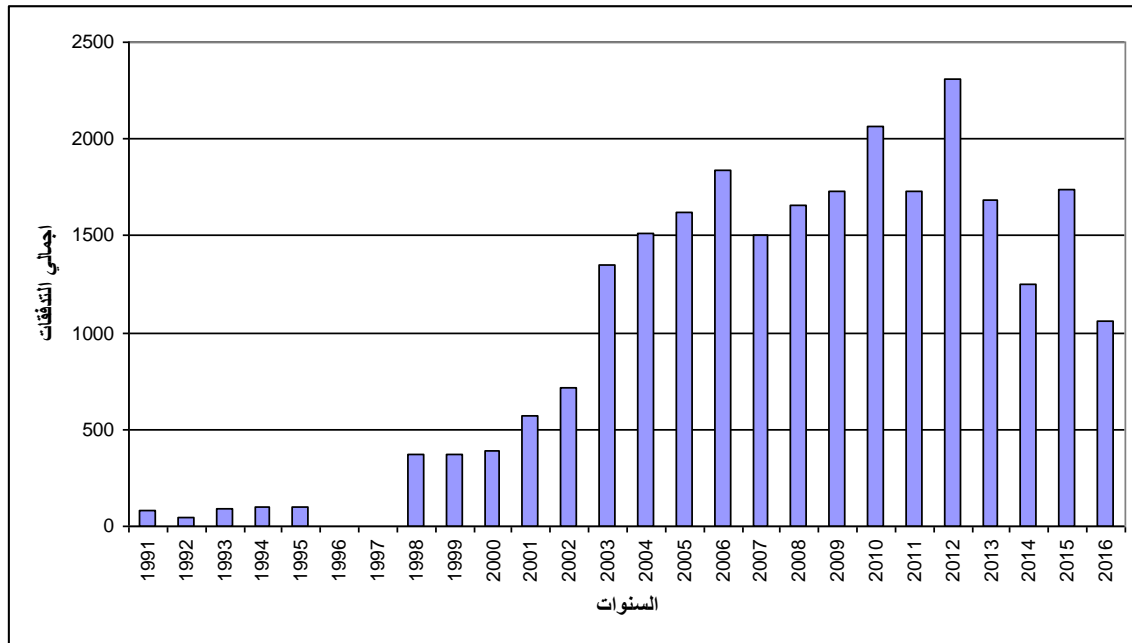
يلاحظ من الجدول رقم (4-8) أن حقبة التسعينات بداية عصر الإستثمار الأجنبي المباشر، فقد قفزت من 12 مليون دولار في عام 1990م إلى 82.5 مليون دولار في عام 1991م، أي بزيادة بلغت ستة أضعاف ما كانت عليه، واستمرت هذه الزيادة حتى وصلت مليار دولار عام 1999م. ويرجع ذلك إلى برامج الإصلاح الاقتصادي في عام 1992م وتطبيق البرنامج الثلاثي للإنقاذ الاقتصادي 1990م-1992م-1993م، ثم توالى الزيادة في تدفقات الإستثمار حتى حقبة الألفية وذلك بعد استخراج البترول السوداني ودخوله ضمن سلع الصادر والذي كان له الأثر الأكبر في تحسين مناخ الإستثمار وجذب المستثمرين الأجانب للإستثمار في السودان. ونجد أنه في عام

2014م انخفض ليصل إلى 397.9 مليون دولار ثم ازداد في عام 2015 إلى 494.2 مليون دولار وفي عام 2016م وصل إلى 340.2 مليون دولار .

وبالرغم من أن السودان استطاع أن يستقطب العديد والمزيد من الاستثمارات الأجنبية إلا أنها دون الطموح، وعليه فمن المتوقع ازدياد تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة والاستمرار في تطبيع علاقات السودان مع المجتمع الدولي والاقليمي فيما يتعلق بالشروع لانضمامه لمنظمة التجارة العالمية فيما يضيفه من فرص ومجالات واسعة للإستثمار، اضيف إلى ذلك التحسن الذي طرأ على مؤشرات الإقتصاد الكلي والذي تدعمه موارد طبيعية كبيرة ومتنوعة وقوى بشرية مؤهلة جادة وراغبة في جذب المزيد من الإستثمارات الأجنبية.

#### شكل رقم (4-5)

إجمالي تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في السودان (1991م-2016م) القيمة  
(بالمليون دولار)



المصدر: إعداد الدارسة، من بيانات الجدول (4-8).

نجد أن السودان بالرغم من صغر حجم التدفقات الاستثمارية الوافدة اليه بالمقارنة مع التدفقات الواردة إلى بعض الدول العربية يظل يشكل رقم في دول المنطقة<sup>(1)</sup>، فقد احتل السودان الترتيب الثالث عربياً في العام 2001م بحجم تدفقات استثمارية بلغت 0.574 بليون دولار، والترتيب

<sup>(1)</sup> حصر وتحليل الإستثمار الأجنبي المباشر في السودان، تقارير وزارة الاستثمار ، ص 17.



الثاني في العام 2003م بحجم تدفقات استثمارية بلغت 1.35 بليون دولار والرابع في العام 2006م بحجم بلغ 2.9 بليون دولار من مجموع 18 دولة.

ويمكن توضيح معدلات نمو الإستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة من 1990-1999م من خلال الجدول رقم (4-9) التالي.

#### جدول رقم (4-9)

معدلات نمو الإستثمار الأجنبي المباشر في السودان خلال الفترة (1990م-1999م)

معدلات نمو الإستثمار	إجمالي الحجم	الفترة
-	12	1990
%85	82.12	1991
%103-	40.494	1992
%54	88	1993
%12	100.476	1994
%6-	95	1995
%62	249	1996
%39	411	1997
%67	1246	1998
%10-	1128	1999

المصدر : وزارة الإستثمار الإتحادية - إدارة الإحصاء والمعلومات

#### شكل رقم (4-6)

معدلات نمو الإستثمار الأجنبي المباشر في السودان خلال الفترة (1990م-1999م)



المصدر: إعداد الدارسة، من بيانات الجدول (4-9).

يلاحظ من الجدول رقم (4-9) أن حقبة التسعينات بداية عصر الإستثمار الأجنبي المباشر، نجد ان نسبة النمو بلغت 85% في عام 1991م ، ثم إلى (103) في عام 1992م، اي بنقصان عما ما كانت عليه، ثم ازدادت في عام 1993م ليصل نسبة نمو 54%، وانخفضت إلى 12% في عام 1994م، واستمرت في الانخفاض إلى (6) في عام 1995م. ونجد أنه في عام 1996م ارتفعت النسبة لتصل إلى 62%، وانخفضت في عام 1997م إلى 39% وفي عام 1998م وصلت إلى 67%، وانخفضت في عام 1999م إلى (10)%.

أهم أهداف الإستثمار الأجنبي في السودان:

يمكن النظر لأهداف الإستثمار الأجنبي في السودان في ما يلي: (1)

1/ إدخال تقنيات حديثة في مجالات الإقتصاد الوطني مثل الزراعة والصناعة والتجارة والخدمات بصورة تجعلها مواكبة لما يجري في دول العالم، من تقدم علمي وتكنولوجي وتنمية الثروة القومية بأوجهها المتعددة في السودان، وتوفير رؤوس أموال للتنمية وذلك عن طريق مبيعات وصادرات وعائدات الإستثمار عن طريق البحث عن القروض والمنح والمساعدات.

(1) محمد نوري حامد، واقع الاستثمار في السودان، على الموقع <http://www.alnourseconomics.com/> 1/5/2016 - AT 10:30 AM

2/ الانفتاح الاقتصادي على العالم والتعامل مع كل دول العالم والاستفادة من الموارد الغنية للسودان في المشاريع الاستثمارية وفتح أسواق جديدة مع بلد المستثمر، مع ربط البيئة الاستثمارية بالسودان بالعالم الخارجي والأسواق العالمية وإقامة شركات في السودان من أجل النشاط الاستثماري وتسهيل العمليات الاستثمارية من خلالها وبالتالي إيجاد مزيد من فرص التشغيل للموارد المالية والبشرية، مع تحقيق عمالة كاملة والسعي لتفادي البطالة.

3/ تطوير البنية التحتية للاقتصاد في السودان وقيام المشروعات في المجالات الاقتصادية المختلفة ورفع وزيادة كفاءة وفاعلية النظام الاقتصادي، واكتشاف النفط في السودان ودخوله في الاقتصاد السوداني لما له من دور كبير في توفير رؤوس الأموال من أجل تحقيق مشاريع التنمية وتحقيق الأهداف الاقتصادية التي من أجلها تم الإستثمار في السودان.

4/ الاهتمام بالدراسات والخطط المسبقة للمشروعات الاستثمارية على المستوى المركزي والولائي لضمان الجودة والنجاح في هذه المشاريع التي تحتاج إلى بيئة ومناخ ملائم وهذا ما يتوفر في السودان، كما أن التقنية والتكنولوجيا التي يجلبها المستثمر معه تعمل على مساعدة العاملين معهم في التدريب على استخدام هذه التقنية المتطورة واكتساب خبرات متعددة.

5/ يهدف الإستثمار الأجنبي المباشر إلى تسريع النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق عولمة الإقتصاد من خلال زيادة مشاركة القطاع في النشاط الاقتصادي، والحد من دور الدولة من خلال نقل ملكية المشروعات المملوكة للدولة إلى القطاع الخاص وينتج عن الإستثمار الأجنبي آليات جديدة تساعد على تحقيق وإشباع رغبات أفراد المجتمع من خلال إنتاج سلع جديدة لم تكن موجودة في السوق كما يمكن من إدخال أساليب فنية جديدة في إنتاج السلع.

6/ يعمل الإستثمار الأجنبي على تحقيق الربح بمستويات تفوق بكثير أرباحه من عملياته داخل موطنه، وخلق أسواق جديدة للتصدير للسودان، خلق وتنمية علاقات اقتصادية في دول أخرى وتنمية وتطوير المناطق الفقيرة والتي تعاني من الكساد الاقتصادي، وإقامة علاقات علمية بين فروع الشركات الأجنبية والمراكز المحلية للبحث العلمي والتطوير في السودان مما يؤدي إلى اكتساب تلك المراكز لأحدث ما توصلت إليه الشركات العالمية من تكنولوجيا وأساليب بحثية وسد فجوة الموارد والإمكانات التي قد لا تتوفر في الدولة.

7/ يحقق المستثمر الأجنبي في المشروعات الاقتصادية عائداً مقبولاً مستمراً وتعميق التصنيع المحلي للخدمات المحلية والسلع الوسيطة المنتجة محلياً، لزيادة قيمتها المضافة وبالتالي زيادة العائد والمردود الاقتصادي.

8/ الاستفادة من القوانين المشجعة للاستثمار التي تمنحها الدولة للمستثمرين مما يشجعهم ويحفزهم على زيادة استثماراتهم في السودان، وخدمة السوق المحلية للدولة عن طريق إنتاج السلع نفسها والخدمات بدلاً من العمليات التصديرية.

### معوقات الإستثمار الأجنبي في السودان:

تتمثل معوقات الإستثمار الأجنبي في السودان فيما يلي: (1)

1/ عدم الاستقرار السياسي في السودان حيث تتمثل المشكلة في الاضطرابات التي تحدث من حين إلى آخر، وكذلك النزاعات الداخلية المستمرة منذ فترة طويلة ولقد كانت هذه المشكلة تواجه الإستثمار في الماضي، أما بعد الاستقرار السياسي الذي حدث في السودان فقد تلاشت هذه المشكلة.

2/ ضعف الامتيازات والتسهيلات التي تمنح للإستثمار الأجنبي حيث نجد أن كثيراً من القوانين تمنح امتيازات غير كافية للمستثمرين، مما يؤدي إلى إحجام المستثمرين عن الإستثمار وبحثهم عن امتيازات أفضل في بلد آخر.

3/ عدم ثبات قوانين وتشريعات الإستثمار وتعددتها حيث تتغير قوانين الإستثمار في السودان من وقت لآخر، مما يجعل المستثمر الأجنبي في خوف من أن يصدر تشريع في وقت ما يلغي الامتيازات والتسهيلات التي بموجبها أنشأ مشروعه ويشكل تعدد القوانين والتشريعات الاستثمارية عقبة أمام المستثمرين وهذا التعدد يجعل المستثمر في حالة تردد في موقفه.

4/ الغموض في بعض نصوص التشريعات الاستثمارية حيث تحمل بعض قوانين الإستثمار نصوص يمكن أن تفهم بأكثر من معنى، الأمر الذي يجعل الجهات الأخرى ذات الصلة بالموضوع أن تستغل هذه التشريعات لمصلحتها، ويعد نقص المعلومات الاستثمارية من أكبر المشاكل التي تواجه المستثمر فغياب المعلومات عن المشروعات الاستثمارية، بصفة خاصة من أبرز معوقات الإستثمار فنجد أن عدم توفر المعلومات قد يلجئ المستثمر إلى ترك المشروع أو تغييره.

5/ مصادرة المشروعات حيث يتخوف المستثمرون كثيراً من مصادرة مشاريعهم الاستثمارية التي تكبدوا المشاققة لقيامها، وتأتي جهة ما ويأمر قضائي بمصادرة مشروعهم الاستثماري وهو ما ينفروهم من الإستثمار في ظل إمكانية حدوث مثل هذا الأمر.

6/ عدم الاستقرار الاقتصادي حيث نجد الإقتصاد في السودان يتأرجح ما بين تضخم وكساد وانكماش وغيرها من التقلبات الإقتصادية، وعدم وجود سياسة اقتصادية واضحة تساعد المستثمر في اتخاذ القرار.

(1) هنادي النور، الإستثمار في السودان تجديد الرؤية، على الموقع <http://www.alintibaha.net/20/5/2016-> AT 10:30 AM

7/ تدهور قيمة العملة المحلية حيث تؤدي هذه الظاهرة إلى زيادة درجة المخاطر بالنسبة للمستثمرين، إذ يؤدي تخفيض سعر الصرف للعملة المحلية مقابل العملات الأجنبية إلى انخفاض قيمة الإستثمار الحقيقية مقارنة بالعملات الأخرى وتقلل من أرباح المستثمرين عندما تحول إلى الخارج، كما يوجد سعر الصرف الرسمي وسعر السوق الموازي والفرق بين هذه الأسعار كبير مما يسبب خسائر للمستثمرين.

كما تم ذكر بعض النقاط التي تعد أيضاً من المعوقات الأساسية للإستثمار الأجنبي في السودان: (1)

ازدواجية الضرائب حيث تفرض الدولة عادة أكثر من ضريبة واحدة على السلع التي تنتجها المشروعات أو الخدمات التي تقوم من قبل المستثمرين، رغم الإعفاءات التي تمنح للمشروعات الإستثمارية إذا كانت مشروعات إستراتيجية. وندرة الأيدي العاملة المدربة المؤهلة فنياً والتي تعود ندرتها في السودان إلى هجرة الكفاءات بمعدلات عالية خاصة ذوي الكفاءات العلمية في التخصصات النادرة وشح إمكانيات الدولة في جانب التأهيل التقني للأشخاص. والقصور في الترويج حيث يشكل مشكلة لكثير من المستثمرين ويعود ذلك إلى قصور الإعلام، على الرغم من وجود قسم الترويج للإستثمار في السودان في وزارة الإستثمار، ولكنها غير قادرة على إظهار إمكانيات السودان في مجال الإستثمار وما يمكن أن يقدم للمستثمرين من تسهيلات وحوافز تشجعهم على الإستثمار في السودان، وضعف أسواق رأس المال في السودان.

### خلاصة الفصل:

حاول هذا الفصل التعرف على مناخ وتدفق الإستثمار الأجنبي المباشر في السودان، وتعد مؤشرات مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر من أهم المقاييس التي تبين مدى نجاح السياسات الإصلاحية الإقتصادية في السودان، إذ تمكن من معرفة هل السياسات التي يتم اتخاذها مشجعة للإستثمار أم لا، بالإضافة إلى قوانين الإستثمار والتي اشتملت على تسهيلات و ضمانات كبيرة للمستثمرين خاصة الأجانب بهدف زرع الثقة في نفوسهم وعدم التأميم، إلا أنه نلاحظ لم تساهم بصورة كبيرة في زيادة حجم هذه الإستثمارات الأجنبية بسبب عدم وجود استقرار أمني والحصار الإقتصادي المفروض على السودان منذ التسعينات من القرن الماضي.

---

(1) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار في الدول العربية (1999م)، سلسلة دراسات إقتصادية وإستثمارية، السنة الثانية، اصدار1، الكويت، ص 22.

ونجد أنه رغم الجهود المبذولة لترقية وتشجيع الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلا أن حجم هذه الإستثمارات لم يتناسب بأي حال من الأحوال مع مستوى الطموحات .

ومن خلال هذه المؤشرات اتضح أنه قد تحسن مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر في السودان منذ 1990م حتى عام 2016م ويمكن إرجاعه إلى برنامج الإصلاح الاقتصادي وسياسات التحرير وما ترتب عليه من خفض كل من :

1/ عجز الموازنة العامة للدولة خلال فترة الدراسة.

2/ عجز ميزان المدفوعات خلال فترة الدراسة .

3/ معدل التضخم خلال فترة الدراسة.

والتي بدورها تؤثر ايجابياً على الإقتصاد الوطني، ولا يتأتى هذا إلا بفتح الباب أمام الإستثمار الأجنبي المباشر.

وبالرغم من ذلك كانت استجابة الإستثمار الأجنبي المباشر في السودان محدودة ولا تتناسب مع ما قدم لها، حيث واجه السودان ضغوط وتحديات تركت آثاراً سلبية على الإقتصاد الكلي. وهذا ما يقودنا للتوسع أكثر في معرفة دور الإستثمارات الأجنبية المباشرة في تطوير القطاع الزراعي في السودان في الفصل القادم.

## الفصل الخامس

### الإستثمار الأجنبي المباشر بالقطاع الزراعي في السودان

دراسة حالة الشركة العربية السودانية للزراعة - مشروع أقي (2000-2016م)

المبحث الأول: القطاع الزراعي في السودان.

المبحث الثاني: التوزيع القطاعي للإستثمارات الأجنبية المباشرة (1990-2016م).

المبحث الثالث: الشركة العربية السودانية للإنتاج الزراعي وأثرها على الإقتصاد السوداني.

## الفصل الخامس

### الإستثمار الأجنبي المباشر بالقطاع الزراعي في السودان

دراسة حالة الشركة العربية السودانية للزراعة - مشروع أقدي (2000-2016م)

#### مقدمة:

يعتبر القطاع الزراعي من القطاعات المهمة التي يمكن أن تؤدي دوراً أساسياً في تحقيق التنمية الإقتصادية والاجتماعية وذلك بتأثيره المباشر على حياة السكان وتوفيره للغذاء وخلق فرص عمل وإسهامه في الصادرات السودانية وتوفير المواد الخام للصناعات المحلية. وقد سبق الإشارة إلى أن السودان خلال الفترات الأخيرة أخذ يتجه نحو الإستثمارات الأجنبية المباشرة لأهميتها كأحد مكونات التدفقات الرأسمالية حيث نجد أن هذه التدفقات أخذت تتزايد خلال فترة الدراسة. وفي هذا الفصل نحاول التعرف على الإستثمار الأجنبي المباشر بالقطاع الزراعي، وسنتناول في المبحث الأول خصائص وهيكل القطاع الزراعي في السودان، وفي المبحث الثاني التوزيع القطاعي للإستثمارات الأجنبية المباشرة (1990-2016م)، وفي المبحث الثالث الشركة العربية السودانية للإنتاج الزراعي وأثرها على الإقتصاد السوداني.

#### المبحث الأول: القطاع الزراعي في السودان

##### تمهيد:

يحتل القطاع الزراعي في الإقتصاد السوداني موقعاً بارزاً حيث يساهم بأكثر من 35% في الناتج المحلي الإجمالي، وأكثر من 90% من حصيد البلاد من العملات الأجنبية، كما يعتمد عليه أكثر من 65% من المواطنين اعتماداً مباشراً.

ونجد أن السودان يتمتع بموارد زراعية عظيمة ويسهم اتساع مساحة البلاد (مليون ميل مربع أو 600 مليون فدان)، ومن ناحية أخرى فإن البلاد تملك رصيماً كبيراً من مياه النيل والأمطار، ويتمتع بموقع استراتيجي على ساحل البحر الأحمر ويتصل بتسعة أقطار في القارة الإفريقية كما يرتبط عبر البحر الأحمر بالدول العربية الشقيقة وبالعالم الخارجي. وكان يفترض أن تساعد جميع هذه العوامل على أن تجعل السودان قطراً زراعياً مرموقاً في تجارة السلع الزراعية.

وبالرغم من استقطاع مساحة تقدر بنحو ربع مساحة السودان، ومنتقي 1.86 مليون كيلو متر مربع (ثلاثة أرباع مليون ميل مربع)، سيظل السودان يحتل المرتبة السابعة عشر من حيث المساحة في العالم والمرتبة الثالثة في الدول العربية بعد كل من السعودية والجزائر والمرتبة الثالثة



أيضاً في إفريقيا بعد كل من الجزائر والكنغو الديمقراطية، والموقع الجغرافي للسودان بعد الانفصال يصبح مجاوراً لسبعة دول بدلاً من تسع دول بغياب الكونغو وأوغندا وكينيا، والتنوع المناخي تناقص بذهاب الجزء الاستوائي الأغزر أمطاراً والغطاء الغابي ذهب 65% منه إلى الجنوب، أما عدد السكان فقد نقص نحو تسعة مليون نسمة.<sup>(1)</sup>

### تطور القطاع الزراعي:

للزراعة أهمية كبرى في السودان فهي علاوة على أنها قطاع اقتصادي رئيسي فهي تملك كل مقومات التقدم والتنمية مستقبلاً. ولذلك فهي تستحوذ على إهتمام كبير من التنمية القومية. يمكن تقسيم نظم الزراعة حسب طريقة الري إلى قسمين رئيسيين:<sup>(2)</sup>

#### 1/ زراعة مطرية: وتنقسم إلى قسمين مطرية آلية ومطرية تقليدية:

يتمدد القطاع المطري التقليدي في شرق ووسط وغرب البلاد ويقوم بدور كبير في توفير الغذاء، ويتعرض لتذبذب الأمطار كما يتعرض للآفات والأمراض وتخلف أدوات الإنتاج، ويعيش نحو 65% من سكان المناطق الريفية يمارسون الزراعة التقليدية، شرع السودان في إدخال الميكنة الزراعية في السهول الطينية الوسطى في عام 1942م وكان الهدف مضاعفة الإنتاج، وتقدر المساحة للإستخدام الآلي بنحو 70 مليون فدان، يزرع منها نحو 12 مليون فدان.

ويتميز القطاع المطري الآلي عن القطاع المطري التقليدي بإتساع الحيازات بين خمسمائة وألف وخمسمائة فدان، ومن ناحية أخرى فإن مشاريع الزراعة الآلية تقع في مناطق لا تتوفر فيها مصادر دائمة لماء الشرب، ولهذا أصبح التواجد فيها موسمياً، ودون تواجد لمجمعات سكنية تتوفر فيها الخدمات وتكون جاذبة للكوادر المهنية والفنية، لذلك فإن الإشراف على معظم المشاريع يتم من قبل وكلاء من المزارعين التقليديين ودون استخدام مدخلات متطورة كالأسمدة والتقايي المحسنة ومبيدات الحشرات وغير ذلك. يعتبر القطاع المطري التقليدي قطاعاً مهماً حيث تمثل المساحات المزروعة في هذا القطاع حوالي 57% من المساحات المزروعة بالسودان وتزرع به المحاصيل الذرة، الدخن،

---

<sup>(1)</sup> عبد اللطيف أحمد عجمي (2011م)، القطاع الزراعي في السودان وتحديات ما بعد إستفتاء الجنوب، وزارة الزراعة- الإدارة العامة للتخطيط الخرطوم، ص4.

<sup>(2)</sup> علي عثمان الخضر (2007م)، أساسيات إنتاج المحاصيل الحقلية، الشريف الأكاديمية، الخرطوم، ص 18.

القمح، السمسم، والفول السوداني، ويساهم بحوالي 74.8% من جملة الصادرات الزراعية، وينتج حوالي 42% من جملة إنتاج السودان.<sup>(1)</sup>

## 2/ زراعة مروية: وتنقسم إلى الري الانسيابي والري الفيضي:

عرف السودان الزراعة المروية منذ عهد باكر، وكان يعتمد في ذلك على آلات تقليدية كالشادوف والساقية وعلى أدوات تقليدية كالسلوكة والملودة ثم المحراث والذي أدخل في العهد التركي، يعتمد القطاع المروي على الري من مياه النيل وروافده بصورة رئيسية والأنهار والأودية الموسمية بجانب مصادر الري من المياه الجوفية، إضافة إلى الري الفيضي في طوكر والقاش وهما نهرا ن موسميان ينحدران من الهضبة الأثيوبية، وتقدر بنحو 150 ألف فدان في دلتا طوكر، و100 ألف فدان في دلتا القاش. وبالرغم من إمكانات الزراعة المختلطة في كل القطاع المروي إلا أن جميع المشاريع سارت على النهج الذي اختطته الإدارة البريطانية خلال الحكم الثنائي .

ويمتلك السودان رصيذاً كبيراً من الأراضي الزراعية معظمها غير مستقل حالياً، فمن جملة الأراضي المزروعة والبالغ مساحتها 17 مليون فدان نجد أن 4 ملايين فقط تزرع بالري و5.5 مليون فدان تزرع آلياً بالأمطار وما تبقى يزرع زراعة تقليدية تنمو ببطء عبر السنوات. ونجد أن أكثر من 65% من السكان يعيش على القطاع الزراعي يمارسون الزراعة والرعي وجمع الصمغ العربي والتحطيب. وتنتقل أعداد من السكان في القطاع التقليدي للعمل في لقيط القطن في المشاريع المروية، وفي قطع قصب السكر في مجمعات السكر كمصادر لدخل إضافي، ولا شك أن القطاع الزراعي يسهم بطريق غير مباشر في القطاعات الإقتصادية الأخرى، فالصناعة التحويلية التي تستقطب نحو 10% من السكان إنما تعتمد على تصنيع المحاصيل الزراعية، كما أن خدمات النقل والشحن والتسويق كلها مرتبطة بطريق أو آخر بالقطاع الزراعي مما يعني أن تنمية القطاع الزراعي يساعد في توظيف القوى العاملة ويزيد من الدخل القومي.

نلاحظ أن التعامل مع القطاع الزراعي بهذه النظرة الإستراتيجية سيضع القطاع الزراعي في بؤرة اهتمام المسؤولين، ويدفعهم دفعا لإعادة النظر في السياسات العامة وسياسات الإقتصاد الكلي، والسياسات القطاعية، لكي تنطلق من مصلحة هذا القطاع الرائد والحيوي، وتهيئ له المناخ المناسب للحركة والنهوض والازدهار.

---

(1) بخيتة محجوب الشفيح حجر(2014م)، اقتصاديات إنتاج المحاصيل والعائد للعمالة الأسرية في القطاع التقليدي بالسودان، الإدارة العامة للتخطيط والاقتصاد الزراعي، شركة مطابع السودان، ص 4.

وبما أن السودان يمتلك موارد زراعية تؤهله لأن يؤدي دوراً مرموقاً بوصفه سلة غذاء المحيط الإقليمي، فضلاً عن دوره في تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء وفي تحريك الأنشطة الاقتصادية المختلفة وقد أوجزت وثيقة الإستراتيجية القومية الشاملة أهداف القطاع الزراعي في الآتي: (1)

- 1/ تحقيق الأمن الغذائي.
- 2/ الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة بالقطاع الزراعي.
- 3/ زيادة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي وزيادة العائد من الزراعة.
- 4/ زيادة حصيلة صادرات القطاع الزراعي وتخفيف العبء عن ميزان المدفوعات.
- 5/ تحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة.

وتشير تجربة السودان في مجال الإنتاج الزراعي بالاضطراب والتذبذب لأسباب عديدة منها سياسات الإقتصاد الكلي، وبعضها لسياسات التحرير وما أفرزته من سلبيات، وبعضها يعود لغياب سياسة متكاملة للتنمية الزراعية.

#### سياسة الإستثمار الزراعي في السودان:

يقوم الإستثمار الزراعي في السودان أساساً وفق قانون الإستثمار والذي يقدم تسهيلات وإعفاءات مختلفة للمستثمرين وفق شروط محددة. وتشمل التسهيلات ريعاً متواضعاً للأرض، كما تتضمن إعفاءات تخفيضات من الرسوم الجمركية ثم من ضريبة الأرباح لفترة خمس سنوات وقد تمدد لفترة أخرى وفق حجم المشروع وموقع تنفيذه. وهناك مشاريع كبيرة منحت لبعض الشركات العربية وبعض المستثمرين باتفاقيات خاصة تعطي تسهيلات وإعفاءات أكبر. ومن شروط اتفاقية الجات 1994م عدم التمييز بين المستثمرين وهذا يتطلب توحيد المعاملة بين المستثمرين كافة مما يعني تطبيق ما أعطي من تسهيلات وإعفاءات بموجب الاتفاقيات الخاصة لكل المستثمرين الآخرين، أو استصدار قانون جديد ليطبق على الجميع ويكون مشجعاً ومحفزاً للمستثمرين الجدد. ولعل أول أولويات إدارات الإستثمار بالوحدات المختلفة، وبخاصة الإدارة العامة للإستثمار الزراعي بوزارة الزراعة والغابات أن تقف على تفاصيل الاتفاقية الزراعية الملحقه باتفاقية الجات عام 1994م ثم تسعى في ضوءها لوضع ضوابط جديدة للإستثمار الزراعي، ولاتخاذ الإجراءات القانونية المناسبة لكي تكون ضوابط القانون الجديد هي السائدة على كل المشاريع الإستثمارية الزراعية، بما في ذلك

---

(1) سليمان سيد أحمد السيد (2000م)، الزراعة وتحديات العولمة، مطبعة الإدارة العامة للإرشاد الزراعي، الطبعة الثانية، الخرطوم، ص178 .

المشاريع التي قامت باتفاقيات خاصة. هناك جانب قانوني ينبغي أن يمحس حتى تستقيم الأمور على المستثمرين القدامى، ودون الاضطرار لمنح تسهيلات وإعفاءات لا يبرر الواقع المائل منحها. فضلاً عن ذلك هناك عقبات تحول دون انطلاق الإستثمار بخطى كبيرة ويمكن استعراضها: (1)

## 1/ قانون الأراضي الزراعية:

تحكم الأراضي في السودان بقانون التخطيط العمراني لعام 1994م والذي يضع مرجعية الأراضي في السودان لدى وزير المساحة والتخطيط العمراني. ويتم ذلك بالرغم من أن الأراضي الزراعية بما في ذلك الأراضي الصالحة للزراعة وأراضي المراعي والغابات تقدر بنحو 348 مليون فدان، أي نحو 58% من جملة مساحة البلاد، بينما التخطيط العمراني يختص بأراضي المدن والمناطق الحضرية والسكنية. وفي إطار هذا القانون تنشأ لجان الولايات لمنح الأراضي الزراعية للراغبين في الإستثمار، وهي تعني فقط بالأراضي المحددة والمطلوبة للاستثمار، ودون أن يكون لهذه اللجان حق الإشراف على الأراضي غير المستصلحة، في غضون ذلك فقد صدرت قوانين خاصة بتسوية وحيازة الأرض، دون تحديد آلية لتنفيذ تلك القوانين. ومن ذلك قانون 1925م لتسوية الأراضي وتسجيلها والذي اعتبر أن الأراضي غير المسجلة في ذلك التاريخ أراضي حكومية. حينذاك كانت جملة المساحة المسجلة ملكية خاصة تقدر بنحو 6 مليون فدان، أي 1% من المساحة الإجمالية للبلاد أو نحو 3% من مجموع الأراضي الصالحة للزراعة. ثم جاء قانون 1970م لتسوية الأراضي، واعتبر أن كل الأراضي غير المسجلة في ذلك التاريخ لأفراد تعتبر كأنما لو سجلت للحكومة، ولكن لم يتبع ذلك جهد لتسوية الحقوق وتسجيل الأراضي.

من ناحية أخرى فقد جرى العرف في المناطق الريفية على أن يقوم نظام الإدارة الأهلية عن طريق الشيوخ في القرى المختلفة بتوزيع الأراضي لأفراد القبائل لاستثمارها للزراعة أو التحطيب أو الرعي، ويورث هذا الحق وتتعترف المحاكم الأهلية به. في ظل هذه الظروف أصبح هناك نزاع حول الأراضي بحجة الاستغلال السابق للزراعة أو التحطيب أو المرعى.

وفي كل مرة يتقدم مستثمر بطلب لمشروع تتبع إجراءات معقدة للإعلان عن الحقوق، ثم إجراءات للتأكد من تلك الحقوق وتسوية الحقوق وقد يتطلب ذلك دفع تعويضات أو التحويل لأرض أخرى تكون هي أيضاً بحاجة لتسوية. وفي غضون ذلك يتأخر التصديق على المشروع مما يحبط المستثمر ويصرفه عن الإستثمار. فضلاً عن ذلك فإن ترك المساحات غير المستثمرة بشكل قانوني

(1) المرجع السابق، ص 238 .

والتي تقدر بنحو 300 مليون فدان دون إشراف رسمي من قبل وزارة الزراعة والغابات قد جعل هذه المساحات الشاسعة عرضة للاستغلال غير المرشد سواء للزراعة خارج التخطيط أو للرعي والقطع الجائر مما اثر ويؤثر كثيراً على البيئة الزراعية.

## 2/ التمويل التنموي: (1)

لقد كان البنك الزراعي فيما مضى يقوم بهذا الدور وفي نطاق محدود من خلال تقديم قروض طويلة ومتوسطة المدى. ولكن مع الارتفاع الكبير في تكاليف الإنتاج نتيجة لتعويم سعر العملة المحلية ومن ثم تدهور قيمتها فقد أصبحت الموارد المالية المتاحة للبنك لا تسمح بتقديم مثل هذه الخدمات. وبما أن القطاع الزراعي محفوف بكثير من المخاطر الطبيعية كتقلب المناخ وهطول الأمطار وانتشار الآفات ثم المخاطر الاقتصادية المتعلقة بتذبذب الأسعار في التجارة الدولية، فإن المستثمر لا يخاطر إلا بجزء من رأسماله في الإنتاج الزراعي بهدف استكمال متطلبات التمويل من المصارف. ومن شأن غياب التمويل أن يبعد الكثيرين من الإستثمار في الزراعة. ومن ناحية أخرى ونظراً للمخاطر المرتبطة بالقطاع الزراعي فإن معدل الربح فيها متواضع، ولا بد أن يؤخذ ذلك في الاعتبار لدى تحديد هامش المربحة للمصارف.

## 3/ لائحة الإستثمار الزراعي:

بالرغم من صدور قانون الإستثمار الجديد في عام 1994م إلا أنه لم تصدر لائحة تفصل ما أجمله القانون ثم تحدد اختصاصات الأجهزة الاتحادية والولائية أو الأجهزة المختصة كوزارات الزراعة والوحدات الأخرى كمصلحة الجمارك التابعة لوزارة المالية والاقتصاد. وقد خلق ذلك تضارباً في السلطات، كما خلق إتكالية في متابعة تنفيذ القانون مما مهد الطريق للبعض لاستغلال الإعفاءات لأوجه غير تلك المحددة في التصديق، كذلك لا بد أن تُعنى اللائحة الجديدة بحل المشاكل التي واجهت وتواجه المستثمرين في التطبيق.

## 4/ علاقات الإنتاج:

يفضل كثير من المستثمرين الإستثمار في الأراضي المروية، وهي في معظم الأحيان مأهولة بالسكان، وبخاصة من الزراع والعمال الزراعيين. وقد كان وجود السكان في كثير من الأحيان سبباً في تعويق الإستثمار الزراعي. وهذا يستوجب وضع علاقات إنتاج مناسبة تحكم الصلة بين المستثمر والسكان المحليين بدلاً من ترك الأمر للاجتهاادات الفردية. لقد كان غياب العلاقات المرضية للطرفين من الأسباب التي جعلت المستثمرين ينفضوا عن الإستثمار .

(1) المرجع السابق، ص 240.

## 5/ تقنين وتطبيق الرسوم المختلفة:

درجت الولايات على فرض رسوم محلية على المستثمرين واستعمال سلطة القانون لتطبيقها. وبما أن المشاريع الاستثمارية تقوم وفق التزام وعهد مع الدولة وفي ضوء حسابات بالاعتماد على التسهيلات والإعفاءات الممنوحة فإن فرض أي رسوم جديدة على المستثمر خلال فترة الإعفاء يكون نكوصاً بالعهد ويضر بمصداقية الدولة وبمناخ الإستثمار .

ويتضح مما سبق أن الله قد حبا السودان بمراد زراعية عظيمة، وواقع الحال يقول أن الإدارة القائمة للاقتصاد لم تفلح في كيفية الاستفادة من هذه الموارد والسبب الرئيسي في ذلك أن السياسات الإقتصادية توضع دون كبير اعتبار لأهمية ومتطلبات القطاع الزراعي. أن هناك حاجة لصياغة سياسة زراعية متكاملة وأن يتبع ذلك وضع خطة عمل لتهيئة القطاع الزراعي.

### الزراعة المطرية المشاكل والمعوقات :

تواجه الزراعة المطرية العديد من المشاكل والمعوقات والتي يمكن تلخيصها في الآتي: (1)

- تذبذب معدلات الأمطار.
- عدم إتباع نظام الدورات الزراعية.
- استخدام التقاوى غير المحسنة مما يؤدي إلى ضعف الإنتاج.
- ضعف كفاءة الآليات المستخدمة في المشاريع.
- تأخر التمويل وقساوة شروطه ومشاكل إعسار المزارعين.
- عدم وجود رؤية فنية واضحة في تسويق المحاصيل.
- قلة فرص التدريب للكوادر الفنية.
- عدم كفاءة وسائل الحركة والمعينات للمرشدين لنقل التقانات.
- رداءة الطرق ومعسكرات العمل.
- عدم توفر خدمات الورش للمزارعين.
- إبادة الأحزمة الشجرية الواقية للمشاريع.
- انتشار الحشائش الطفيلية الضارة وصعوبة مكافحتها.
- صعوبة الاتصال.
- انتشار الآفات الزراعية.

---

(1) عمران عباس يوسف، د. عمر محمد التوم (2010م)، القطاع الزراعي والخرط الإستثمارية لولاية النيل الأبيض، دار عزة، الخرطوم، الطبعة الأولى، ص 270.

- الاعتماد الكلي على العمالة اليدوية في العمليات الزراعية.

### معوقات النمو في القطاع الزراعي:

إن اعتماد الإقتصاد السوداني في نمو موارده على الإنتاج الزراعي جعله عرضة للتذبذبات والتقلبات التي اتسم بها الإنتاج الزراعي طيلة تلك الفترة بسبب اعتماده على مستويات هطول الأمطار وتفشي الآفات الزراعية. وقد انعكست أثارها على معدلات النمو في الإقتصاد السوداني كما لازمت تلك التطورات نقص في الإنتاج الزراعي طيلة السنوات اللاحقة. إذ لم يشهد هذا القطاع التطور المطلوب رغم أهميته الإقتصادية والاجتماعية للسودان. ويمكن الإشارة إلى أهم المعوقات ومحددات الإنتاج الزراعي في القطاع الزراعي إلى ما يلي: (1)

1/ عدم وجود سياسة زراعية واضحة تنظم هذا القطاع وتؤدي إلى رفع الإنتاجية بصورة مستدامة، إلى جانب إزالة المعوقات الأساسية التي أدت إلى تراجع الإنتاج مثل المرونة في التركيبة المحصولية وعدم القدرة على توفير محاصيل بديلة لتتناسب مع الظروف الطبيعية.

2/ مشاكل التمويل: تفاقمت مشكلة التمويل عندما تدنت الإنتاجية في المشاريع نتيجة لأسباب إدارية واختيار دورات لزراعة محاصيل ضعيفة الإنتاجية عالية التكاليف وتدهور طرق الري وارتفاع الأسعار العالمية للمدخلات الزراعية ونتيجة لهذه العوامل ارتفعت حاجة المشاريع إلى التمويل مع ارتفاع تكاليف الإنتاج وتدهور الإنتاج وبالتالي نقص العائد المادي للعمليات الزراعية.

3/ المدخلات الزراعية: أصبح السودان يعتمد على نفسه في استيراد وتمويل المدخلات الزراعية، وقامت المصارف التجارية بتوفير التمويل بالعملة المحلية على صيغة السلم ويقوم بنك السودان بتوفير المقابل الأجنبي. وعندما بدأ عزوف المصارف التجارية عن تقديم التمويل لجأت المشاريع إلى الحصول على احتياجاتها من المدخلات عن طريق الدفع الآجل من المبيعات، أدى هذا الأسلوب في شراء المدخلات إلى مزيد من الأزمة المالية للمشاريع إذ أصبح التسويق يرتبط بمتطلبات التمويل فتضطر إلى بيع المنتج بالآجل بأسعار متدنية وتكاليف تمويل عالية.

4/ تدهور البنيات الأساسية: مع تقلص العون الخارجي الذي كان يستغل في إعادة تعميم المشاريع وتعمير المعدات والآليات الزراعية وتكاثر الاطماء والحشائش في قنوات الري، مما أدى إلى تدهور كفاءة الري، وترتب على ذلك تقليص المساحات المزروعة وتدني الإنتاجية، وتقليص المساحات

---

(1) د. عبد الوهاب عثمان شيخ موسى (2001م)، منهجية الاصلاح الاقتصادي في السودان خلال الفترة (1970-2000م)، شركة مطابع السودان للعملة، ص 128.

المزروعة والزيادة في تكاليف الإنتاج مع المعدل العالي لمصروفات الري أدى إلى زيادة تكلفة الإنتاج للفدان وبالتالي تحقيق خسارة.

5/ التسويق: بالرغم من أن سياسة التحرير قد هيأت للتسويق مناخاً مواتياً وإيجابياً لفتح آفاق أوسع في الأسواق العالمية، إلا أن تسويق القطن لم يطرأ عليه أي تحسن يذكر وذلك لتقليص المساحات المخصصة لزراعته لصالح المحاصيل الغذائية مثل الذرة الرفيعة والقمح. هذا وأن تدني الإنتاجية أدى إلى تراجع مركز قطن السودان في أسواق العالمية.

أما الزراعة المطرية فمن أهم مشاكلها<sup>(1)</sup> الإنتاجية المتدنية وبالتالي ارتفاع تكاليف الإنتاج مما جعل توفير التمويل أكثر تعقيداً خاصة في حالة تدني الأسعار العالمية. عندما بدأت الدولة توجيه المصارف لتمويل الزراعة وفرض سقف محدد لتمويل القطاع الزراعي وأدى ذلك إلى تعرض المصارف إلى مخاطر تعثر المزارعين نسبة لتدني الإنتاج وتذبذب الإنتاجية في مواسم الجفاف أو ندرة الأمطار، حيث تعثر عدد كبير من المزارعين عن تسديد حقوق المصارف مما أدى إلى تفاقم مشاكل الديون المتعثرة واثراً سلباً على أوضاع بعض المصارف المالية فأخذت المصارف في العزوف عن الدخول في المخاطر المرتبطة بتمويل الزراعة المطرية. وأيضاً عدم وجود سياسة زراعية خاصة بالزراعة المطرية ووضحة في اختيار أنواع المحاصيل الأساسية المناسبة وإدخال جرعات من التقنيات الحديثة في زراعتها، سواء كان ذلك عن طريق الحرث أو طرق الزراعة أو تحسين البذور. هذا وإن التوسع الأفقي في الزراعة المطرية لا يتناسب مع حجم التمويل المتاح للزراعة المطرية.

---

(1) المرجع السابق، ص 132.



## المبحث الثاني

### التوزيع القطاعي للإستثمارات الأجنبية المباشرة في السودان (2000-2016م)

#### تمهيد:

لقد بذل السودان خلال السنوات الأخيرة جهوداً كبيرة في المجالات المختلفة لتشجيع الإستثمار الأجنبي المباشر، كما سعى لتحسين مناخه، وعمدت الدولة إلى تطوير البنية التحتية الأساسية والتوسع في شبكة الطرق والاتصالات وفي مجال الكهرباء والمياه والطاقة، حيث أن سياسة الدولة في أعلى مستوياتها تدرك أهمية هذه الإستثمارات لتحقيق التنمية الإقتصادية. إن تدفق الإستثمار الأجنبي إلى السودان بدأ بصورة واضحة بعد تنفيذ سياسة التحرير الإقتصادي في عام 1992م وتبع ذلك إنشاء سوق الخرطوم للأوراق المالية في العام 1994م، هذا بجانب الاستقرار الاقتصادي الذي حدث خلال هذه الفترة وهذه التغيرات الإيجابية النسبية في مؤشرات مناخ الإستثمار الأجنبي أسهم في إقناع المستثمرين الأجانب بسلامة الوضع الاقتصادي في السودان واتضح ذلك من خلال الفصل الرابع.

#### وضع القطاع الزراعي خلال الفترة (2000م - 2016م) ومقارنته بالقطاعات الأخرى:

بالنسبة لعدد الإستثمارات الأجنبية والأجنبية المشتركة المشروعات خلال الفترة (2000م - 2016م)، فيمكن ملاحظتها من خلال الجدول (5-1).

#### جدول رقم (5-1)

#### عدد الإستثمارات الأجنبية والأجنبية المشتركة خلال الفترة (2000م - 2016م)

السنة	الصناعي	الخدمي	الزراعي	الإجمالي
2000	117	141	14	272
2001	122	201	12	335
2002	127	189	15	331
2003	496	524	30	1050
2004	114	85	7	206
2005	132	193	8	333
2006	183	147	18	348
2007	139	113	8	260
2008	83	75	9	167
2009	98	58	14	170
2010	106	104	15	225
2011	10	14	6	30

يتبع جدول رقم (3-5)

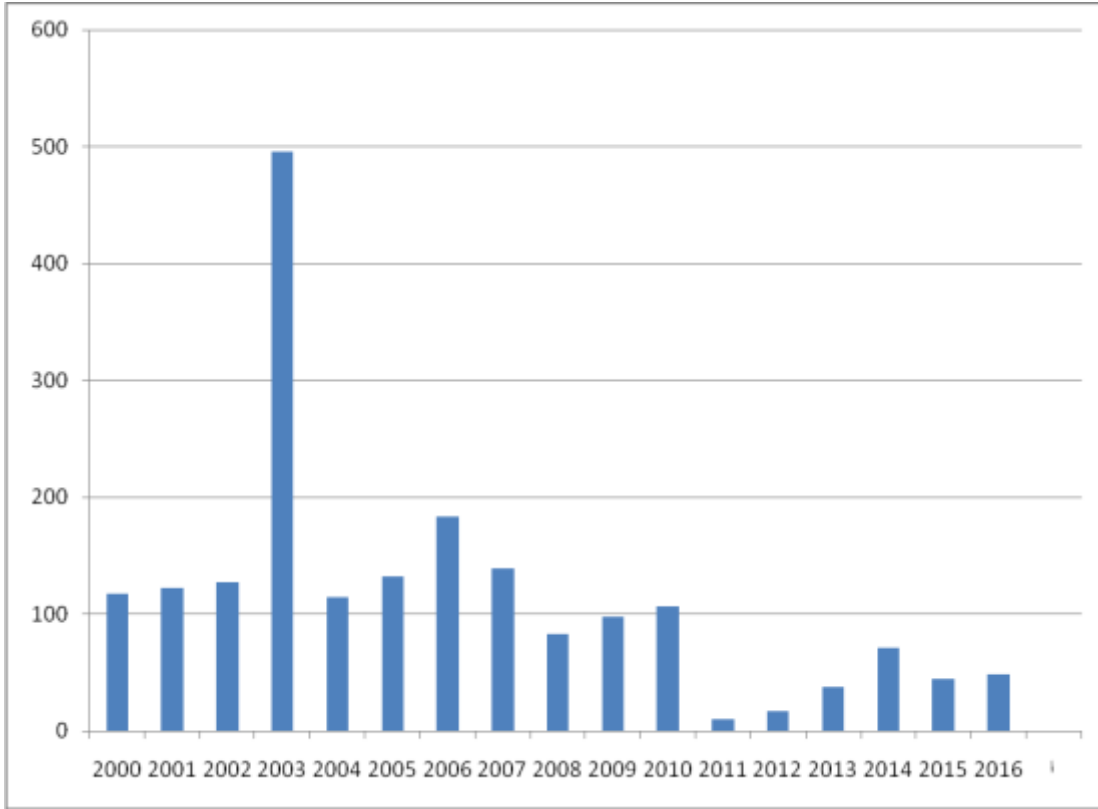
السنة	الصناعي	الخدمي	الزراعي	الإجمالي
2012	17	13	10	40
2013	37	36	33	106
2014	71	20	14	105
2015	44	45	18	107
2016	48	61	58	167
الجملة	1944	2019	289	4252

المصدر: جمهورية السودان، وزارة الإستثمار الاتحادية، الإدارة العامة للمعلومات والإحصاء، تقارير 2016 م يلاحظ من الجدول رقم (1-5)، والأشكال البيانية رقم (1-5) و (2-5) و (3-5) و (4-5) أن عدد المشروعات الأجنبية والأجنبية المشتركة المقدمة خلال الفترة (2000م - 2016م) قد بلغت حوالي 4252 مشروعاً في كافة القطاعات الإقتصادية مقارنة بـ 272 مشروعاً في عام 2000م، يتصدرها القطاع الخدمي 2019 مشروعاً، ويليه القطاع الصناعي 1944 مشروعاً، ويأتي القطاع الزراعي في المؤخرة بحوالي 289 مشروعاً وهي نسبة ضئيلة من جملة هذه الإستثمارات وهذا يستلزم من الدولة عملية التنمية الزراعية، والقطاع الزراعي نلاحظ أن نصيبه من الإستثمارات الأجنبية شهد تذبذباً حيث بلغ في العام 2000م 14 مشروعاً، ثم اخذ في الارتفاع حيث بلغ 30 مشروعاً في العام 2003م، ثم تناقص حتى عام 2013م بلغ 33 مشروعاً، وتناقص في عامي 2014م و 2015م وتزايد في العام 2016م، ويرى الدارس أن هذا التذبذب ناتج عن طبيعة المنتجات الزراعية حيث تواجه بأسعار عالمية، وانخفاض معدلات الأمطار وأن معظم هذه المنتجات أولية، إضافة إلى التحول الذي شهده السودان في التحول من الإقتصاد الزراعي إلى الإقتصاد الصناعي والخدمي.

ويتضح من الجدول رقم (1-5) أيضاً أن هذه المشروعات تركز في قطاعين هما الصناعي والخدمي وتدني النسبة كثيراً في القطاع الزراعي لأسباب أهمها التقصيرات التي صاحبت هذا القطاع من صعوبة تخصيص للمستثمر وملكية الأرض وتعقيدات الإجراءات خاصة في الولايات، أما القطاع الصناعي والخدمي فإن الإجراءات فيهما سهلة في الحصول على الأرض إضافة إلى العائد السريع والمجز ووجود سوق استهلاك كبير للمنتجات الصناعية وكذلك الطلب العالي للخدمات في كافة ضروبها.

### شكل رقم (1-5)

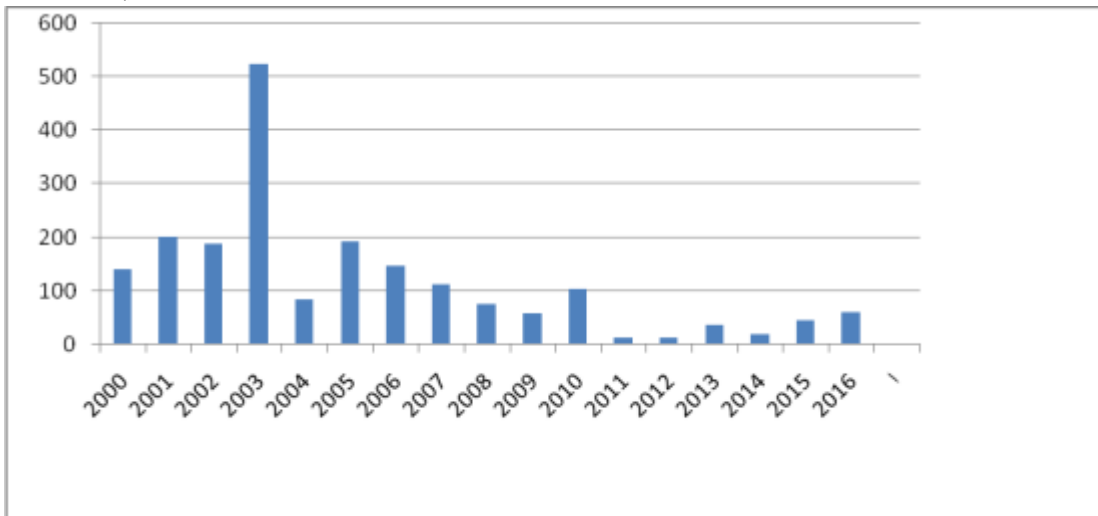
عدد المشروعات للإستثمارات الأجنبية و الأجنبية المشتركة للقطاع الصناعي



المصدر: إعداد الدارسة، من بيانات الجدول (1-5).

### شكل رقم (2-5)

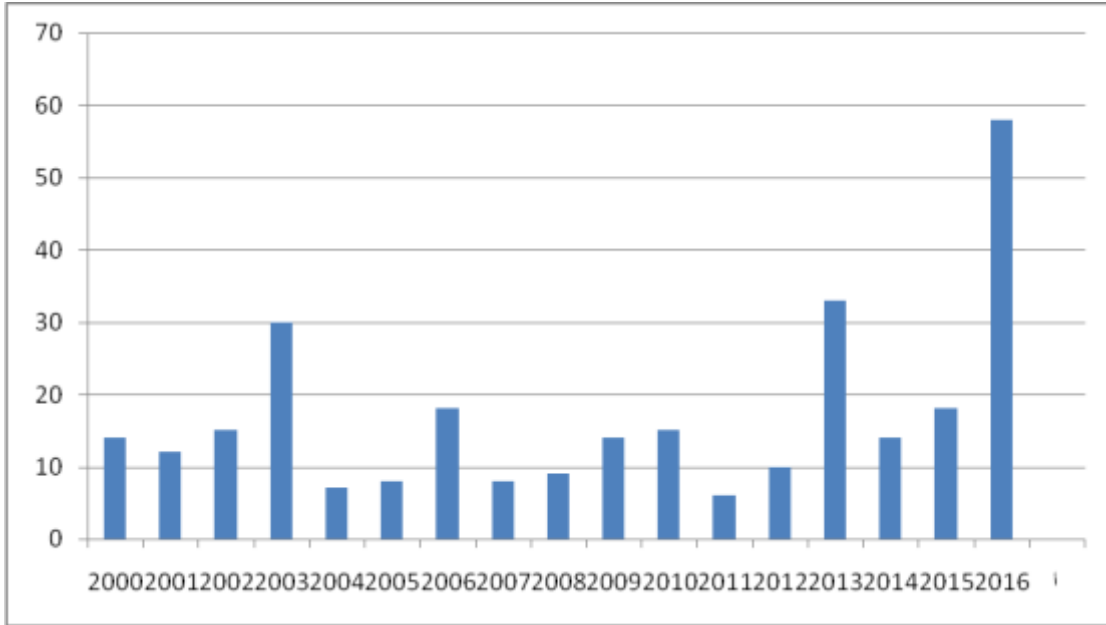
عدد المشروعات للإستثمارات الأجنبية و الأجنبية المشتركة للقطاع الخدمي



المصدر: إعداد الدارسة، من بيانات الجدول (1-5).

### شكل رقم (3-5)

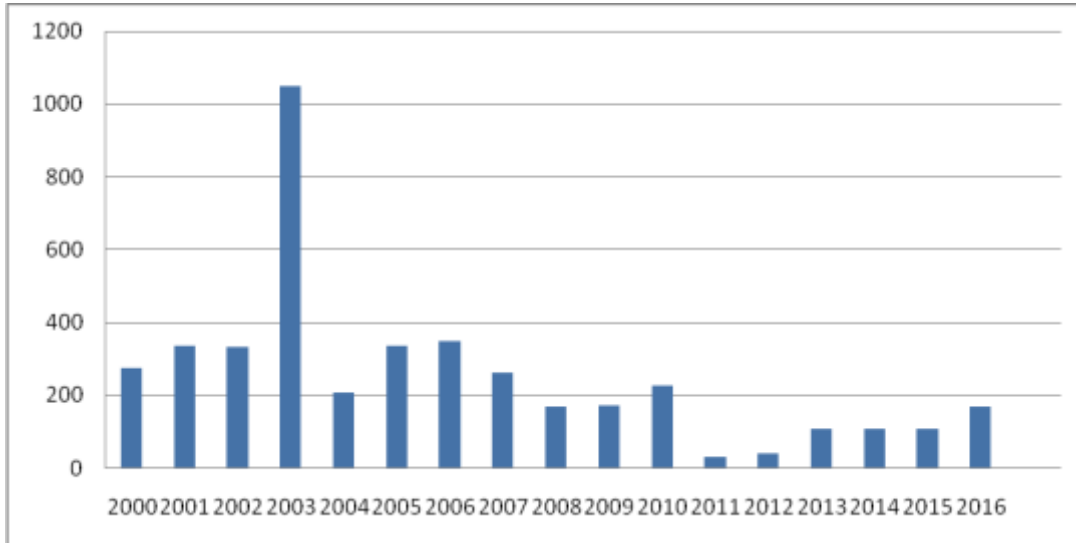
عدد المشروعات للإستثمارات الأجنبية و الأجنبية المشتركة للقطاع الزراعي



المصدر: إعداد الدراسة، من بيانات الجدول (1-5).

### شكل رقم (4-5)

إجمالي عدد المشروعات للإستثمارات الأجنبية المباشرة



المصدر: إعداد الدراسة، من بيانات الجدول (1-5).

أما بالنسبة لحجم المشروعات للإستثمارات الأجنبية والأجنبية المشتركة المصدقة خلال الفترة (2000م - 2016م)، فيمكن ملاحظة حجمها في القطاع الزراعي مقارنة مع القطاع الصناعي والخدمي من خلال الجدول أدناه جدول رقم (2-5).

جدول رقم (2-5)

حجم المشروعات للإستثمارات الأجنبية والأجنبية المشتركة المصدقة خلال الفترة (2000م -2016م) (القيمة بملايين الدولارات)

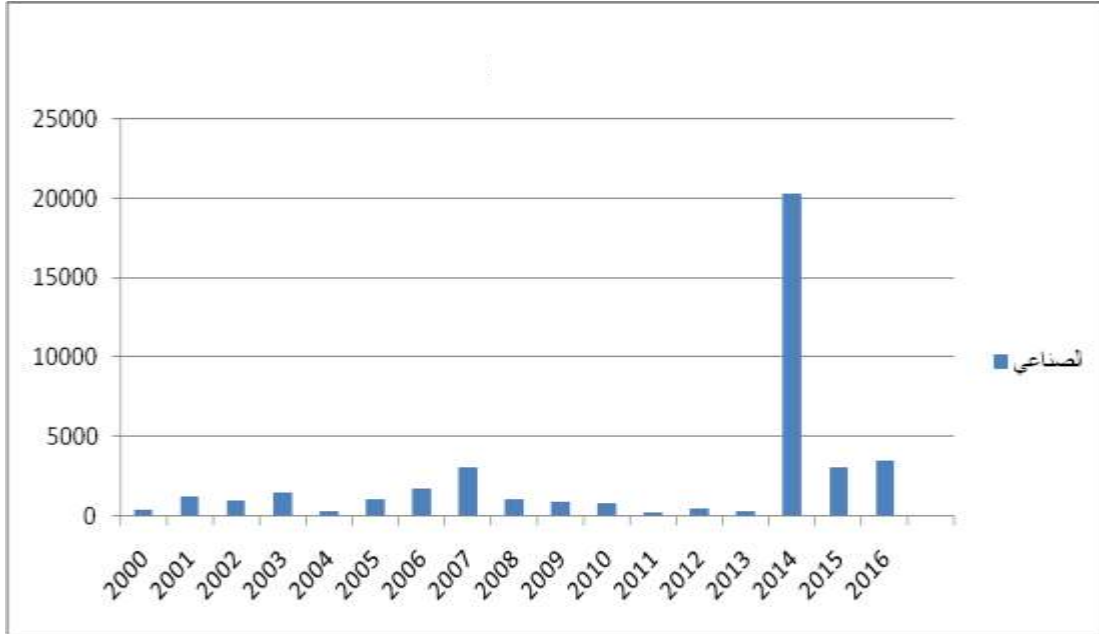
السنة	الصناعي	الخدمي	الزراعي	الإجمالي
2000	361	811	31	1203
2001	1135	1214	28	2377
2002	964	1122	68	2154
2003	1452	2186	187	3825
2004	264	293	2	559
2005	973	2216	16	3205
2006	1669	1115	200	2984
2007	3037	1603	381	5021
2008	1025	3951	176	5152
2009	846	1917	653	3416
2010	737	2677	127	3541
2011	194	4213	106	4513
2012	385	5571	1776	7732
2013	272	1699	2439	4410
2014	20308	828	21570	42706
2015	3037	111	216	3364
2016	3480	610	1536	5626
الجملة	40139	32137	29512	101788

المصدر: جمهورية السودان، وزارة الإستثمار الاتحادية، الإدارة العامة للمعلومات والإحصاء، تقارير 2016 يوضح الجدول رقم (2-5) والأشكال البيانية رقم (5-5) و(6-5) و(7-5) و(8-5) أن حجم المشروعات الأجنبية والأجنبية المشتركة خلال الفترة (2000-2016م) حسب القطاعات المختلفة بلغ إجمالي حجم المشروعات في العام 2001م 2377 مليون دولار، ثم انخفض في العام 2004م إلى 559 مليون دولار، ثم ارتفع في العام 2005م ليصل إلى 3205 مليون دولار والعام 2006م حيث وصل إلى 2984 مليون دولار ويعزى ذلك إلى الاستقرار الاقتصادي الذي شهدته هذه الفترة والاستقرار السياسي والأمني بتحقيق اتفاقية السلام الشامل بين الجنوب والشمال، ثم ارتفع في عام 2007م ليصل إلى 5021 مليون دولار، ثم ارتفع إلى 5152 مليون دولار عام 2008م وهذه المبالغ لم يشهدها السودان خلال الفترات الماضية ويرجع ذلك أيضاً إلى ارتفاع أسعار النفط في

أواخر 2007م وبداية 2008م. أما على المستوى القطاعي يلاحظ أن القطاع الخدمي نال أكبر حجم من هذه الإستثمارات والذي بلغ 811 مليون دولار لعام 2000م، وفي عام 2003م حقق القطاع الصناعي أكبر تدفق لهذه الإستثمارات مقارنة مع بقية القطاعات خلال هذه السنوات، ثم يأتي القطاع الزراعي في مؤخرة القطاعات من حيث تدفق هذه الإستثمارات ويعود ذلك لأسباب منها ضعف البنيات الأساسية حيث أن معظم الأراضي الزراعية تحتاج إلى إصلاح وتفقد البنيات الأساسية للإستثمار فيها، وكذلك غياب التنسيق بين وزارة الزراعة وجهاز الإستثمار، ونلاحظ انه خلال الفترة (2000-2016م) أن إجمالي القطاع الصناعي وصل إلى 40139 مليون دولار، والقطاع الخدمي 32137 مليون دولار، والقطاع الزراعي 29512 مليون دولار وهي قليلة مقارنة بأهمية القطاع .

#### شكل رقم (5-5)

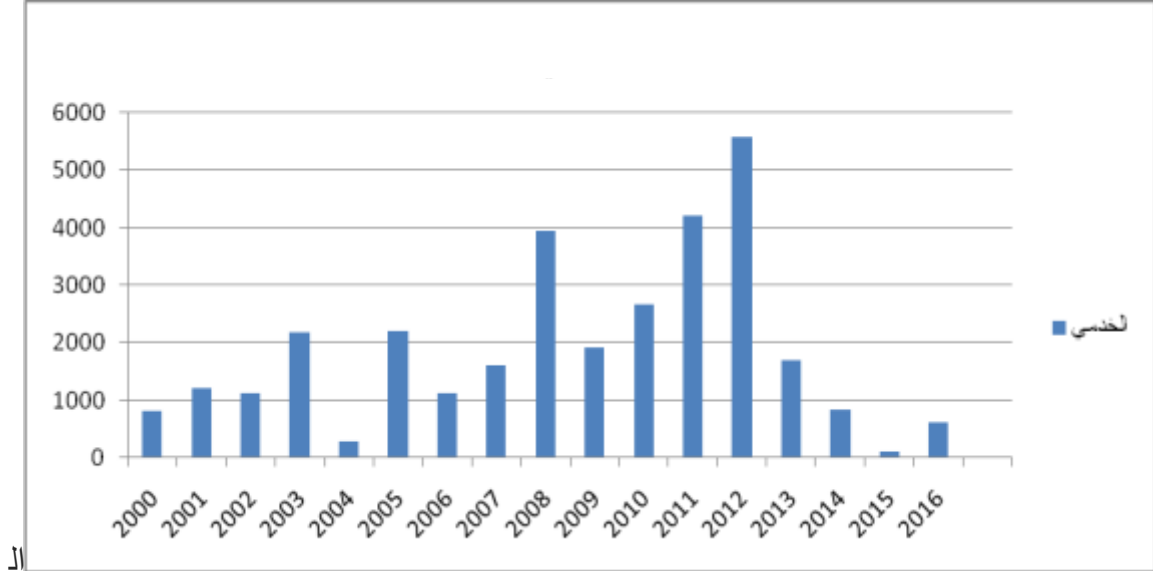
حجم المشروعات للإستثمارات الأجنبية والأجنبية المشتركة المصدقة للقطاع الصناعي  
(2000 - 2016م)



المصدر: إعداد الدارسة، من بيانات الجدول (2-5).

شكل رقم (5-6)

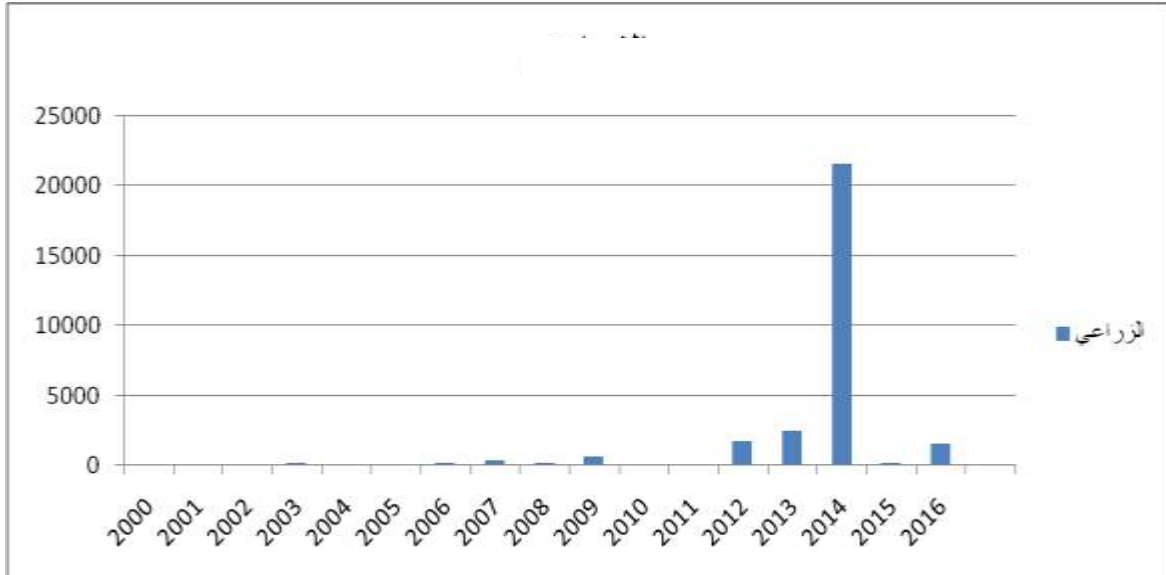
حجم المشروعات للإستثمارات الأجنبية والأجنبية المشتركة المصدقة للقطاع الخدمي  
(2000 - 2016 م)



مصدر: إعداد الدراسة، من بيانات الجدول (5-2).

شكل رقم (5-7)

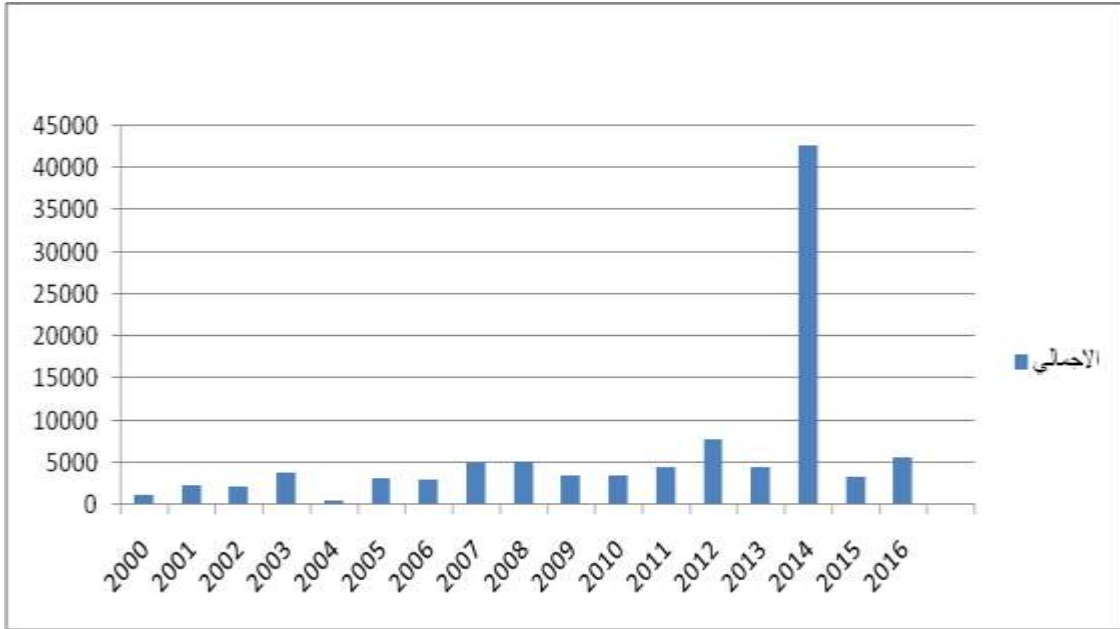
حجم المشروعات للإستثمارات الأجنبية والأجنبية المشتركة المصدقة للقطاع الزراعي  
(2000 - 2016 م)



المصدر: إعداد الدراسة، من بيانات الجدول (5-2).

### شكل رقم (5-8)

إجمالي حجم المشروعات للإستثمارات الأجنبية والأجنبية المشتركة المصدقة (2000م - 2016م)



المصدر: إعداد الدراسة، من بيانات الجدول (5-2).

لقد ساهمت تدفقات الإستثمارات الأجنبية في زيادة معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في تحقيق معدلات نمو ايجابية مضطردة في ناتج القطاعات الإقتصادية (الزراعة، الصناعة والخدمات) في الناتج المحلي الإجمالي.

يمثل القطاع الزراعي عصب الإقتصاد السوداني بتأثيره المباشر على حياة السكان وتوفيره للغذاء وخلق فرص عمل بطريقة غير مباشرة من خلال إسهامه في الصادرات السودانية وتوفير المواد الخام للصناعات المحلية مما يستدعي ضرورة حل مشاكله وخاصة مشاكل التمويل والاستثمار الزراعي بتوفير مستلزمات الإنتاج الزراعي ومعالجة ما يعاني منه القطاع الزراعي من مشكلات بقطاعه الفرعية المختلفة. وتساهم الإستثمارات الأجنبية على القطاع الزراعي من خلال مساهمتها في زيادة عائدات البترول والصادرات غير البترولية من توفير مدخلات الصناعة والزراعة من سماد ومبيدات وآليات وغيرها.

ويرى الدارس أن مساهمة الإستثمارات الأجنبية يمكن أن تؤدي إلى رفع كفاءة الإنتاج الزراعي وتنوعه وخلق مناخ مناسب للصناعات التحويلية والاهتمام بالخدمات المرتبطة بالقطاع الزراعي وفتح أسواق جديدة بتحسين الإنتاج الزراعي كما ونوعاً. والجدول رقم (5-3) يوضح مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000م - 2016م).



جدول رقم (3-5)

مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000م - 2016م) - بالمليون جنيه

السنة	القطاع الصناعي	القطاع الخدمي	القطاع الزراعي	المجموع
2000	2878	4339	6244	13461
2001	2262	4522	6527	14222
2002	3526	4204	2016	15243
2003	3900	4892	7281	16173
2004	4408	5217	7711	17336
2005	5419	6165	7524	19108
2006	6000	6400	7800	20200
2007	7400	6800	8000	22200
2008	7400	7400	8600	23300
2009	7700	7700	9000	24500
2010	1400	1300	9190	23620
2011	6900	1190	7800	26270
2012	6900	12337	8298	37504
2013	6876	12603	8588	28069
2014	8034	12988	8275	29297
2015	6145	15815	8505	30465
2016	6100	17700	10900	34700
الجملة	93248	118969	132259	344476

المصدر: جمهورية السودان، وزارة المالية والاقتصاد الوطني، العرض المالي والاقتصادي، الخرطوم (2000-2017م)

نلاحظ من الجدول رقم (3-5) أن مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي عام 2000م كانت 6244 مليون جنيه وهي أعلى من القطاعات الصناعي حيث بلغت مساهمته 2878 مليون جنيه والقطاع الخدمي بلغ 4339 مليون جنيه، والى 6527 مليون جنيه في عام 2001م، ثم انخفضت في عام 2003م إلى 2016 مليون جنيه، واستمر أكثر مساهمة حتى عام 2011م، وفي عام 2012م أصبح القطاع الخدمي يتصدر المساهمة حيث ساهم بـ 12336 مليون جنيه، والصناعي بـ 6900 مليون جنيه والزراعي بـ 8298 مليون جنيه، ويعزى ذلك للاهتمام الذي أولته الدولة لقطاع الخدمات بعد انفصال الجنوب وفقدتها لجزء من منتجات البترول، وفي عام 2016م ساهم القطاع الصناعي بـ 6100 مليون جنيه، والخدمي بـ 17700 مليون جنيه، والزراعي بـ 10900 مليون جنيه،

وخلال الفترة (2000-2016م) كانت إجمالي مساهمة القطاعات (الصناعي والخدمي والزراعي) بـ 93248 مليون جنيه و 118969 مليون جنيه و 132259 مليون جنيه على التوالي.  
والجدول رقم (4-5) يوضح نسبة مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي (%) خلال الفترة (2000م - 2016م).

#### جدول رقم (4-5)

نسبة مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي (%) خلال الفترة (2000م - 2016م)

السنة	القطاع الصناعي	القطاع الخدمي	الزراعي
2000	21	33	46
2001	22.8	31.6	45.6
2002	23.1	30.9	46
2003	24.1	30.3	45.6
2004	21.4	44.6	34
2005	22	44.8	33.2
2006	23.7	44.7	31.6
2007	29.2	41.9	28.9
2008	29.2	41.5	29.3
2009	31.6	31.6	36.8
2010	24.6	42.8	32.6
2011	20.4	45.6	34
2012	19.8	47.1	33.1
2013	20.6	44.8	34.6
2014	21.5	46.9	31.6
2015	20.8	47	32.2
2016	17.5	51.1	31.4

المصدر: جمهورية السودان، وزارة المالية والاقتصاد الوطني، العرض المالي والاقتصادي، الخرطوم (2000-2017م)

نلاحظ من الجدول رقم (4-5) أن نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي

الإجمالي عام 2000م بلغت 46% وهي أعلى نسبة من القطاع الصناعي حيث بلغت نسبة مساهمته 21%، والقطاع الخدمي بلغت نسبة مساهمته 32%، وفي عام 2001م أيضاً ساهم القطاع الزراعي بالنسبة الأعلى واستمرت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي تزداد حتى عام 2007م، إذ تصدر نسبة المساهمة القطاع الخدمي حيث بلغت نسبة مساهمته 41.9%، واستمر أكثر مساهمة حتى عام 2016م، وفي عام 2012م أصبح القطاع الخدمي يتصدر المساهمة حيث ساهم 47.4%، يليه القطاع الزراعي بـ 33.1%،

والصناعي بـ19.8%، ويعزى ذلك للاهتمام الذي أولته الدولة لقطاع الخدمات بعد انفصال الجنوب وفقدتها لجزء من منتجات البترول وأدى ذلك لتدهور نسبة القطاع الصناعي، وفي عام 2016م ساهم القطاع الخدمي بـ51.1%، والقطاع الصناعي بـ17.5% فقط، والقطاع الزراعي بـ31.4%، ونلاحظ أن مساهمة القطاع الزراعي أعلى من نسبة مساهمة القطاع الصناعي وتلي القطاع الخدمي. أما بالنسبة لمعدل النمو الحقيقي للقطاعات فيمكن ملاحظته من خلال الجدول رقم (5-5) والذي يوضح معدل النمو الحقيقي للقطاعات (%). في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000م-2016م).

#### جدول رقم (5-5)

معدل النمو الحقيقي للقطاعات (%) خلال الفترة (2000م-2016م)

السنة	القطاع الصناعي	القطاع الخدمي	القطاع الزراعي
2000	46.5	1.6	0.7
2001	13.3	4.2	4.7
2002	8.1	4	7.3
2003	10.6	4	5.2
2004	16.3	8.9	2-
2005	7.4	5.6	4.8
2006	8.9	12.2	6.5
2007	9.6	7.2	8.6
2008	8.7	7.6	7.7
2009	4.9	4.9	5
2010	3.9	6.8	2.1
2011	3.4-	8.5	15.1-
2012	10.8-	3.6	6.4
2013	7.19	2.16	4
2014	13.97	3.05	4.11-
2015	5.7	5.4	8.8
2016	6.8	17.4	10.4

المصدر: جمهورية السودان، وزارة المالية والاقتصاد الوطني، العرض المالي والاقتصادي، الخرطوم (2000-2017م)

يلاحظ من الجدول رقم (5-5) والذي يوضح معدل النمو الحقيقي للقطاعات (%) خلال الفترة (2000م - 2016م)، أن هنالك تباين في معدلات نمو القطاعات الثلاث، ففي عام 2000م حيث احتل المرتبة الأولى القطاع الصناعي بنسبة 46.5% يليه القطاع الخدمي 1.6%، ثم القطاع الزراعي 0.7% وهي نسبة ضئيلة مقارنة لأهمية هذا القطاع، ويرى الباحث أن الدولة ركزت على القطاع الصناعي دون غيره وخاصة في مجال البترول، واستمر الوضع حتى عام 2002م حيث أصبح القطاع الزراعي يحتل المرتبة الثانية بنسبة 7.3% بعد القطاع الصناعي 8.1%، وفي عام 2006م أصبح القطاع الخدمي أكثر أهمية حيث بلغت نسبة نموه 12.2%، والقطاع الصناعي 8.9%، ثم القطاع الزراعي بنسبة 6.5%، وفي عام 2011م أصبحت نسبة نمو القطاع الصناعي والزراعي سالبة وذلك لفقد السودان جزء كبير من نصيب البترول بعد انفصال الجنوب، وفي عام 2012م بلغت تناقصت نسبة مساهمة القطاع الصناعي (13.8) ولكن القطاع الزراعي زادت نسبة نموه إلى 6.4%، وفي عام 2013م بلغت نسبة القطاع الصناعي 7.19% والقطاع الخدمي 3.6% والقطاع الزراعي 4%، وفي عام 2015م بلغ معدل النمو الحقيقي للقطاع الزراعي 8.8% وهي أعلى من القطاع الصناعي الذي بلغت نسبته 5.7% القطاع الخدمي بلغت نسبته 5.4%، وفي عام 2016م احتل القطاع الخدمي المرتبة الأولى بنسبة 17.4%، يليه القطاع الزراعي بنسبة 10.4%، ثم القطاع الصناعي بنسبة 6.8%، ويرى الدارس أن الدولة اتجهت للإهتمام بالقطاع الزراعي وتطويره.

أما بالنسبة لتقديرات القطاعات المطري التقليدي والقطاع المطري الحديث للنتائج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للفترة (1990 - 2016م) فيمكن توضيحها من خلال الجدول رقم (5 - 6).

#### جدول رقم (5 - 6)

تقديرات مساهمة القطاعي المطري التقليدي والمطري الحديث في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للفترة (1990 - 2016م) (ملايين الجنيهات)

السنة	القطاع المطري التقليدي	القطاع المطري الحديث	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة
1990	265	317	6369
1991	206	132	6276
1992	235	224	6628
1993	205	149	6614
1994	373	207	9002
1995	666	273	9966

يتبع جدول رقم (5-6)

السنة	القطاع المطري التقليدي	القطاع المطري الحديث	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة
1996	624	229	10438
1997	767	359	11071
1998	782	228	11730
1999	1086	336	12434
2000	624	229	13461
2001	899	157	14322
2002	1234	1996	15242
2003	1172	356	16173
2004	1234	479	17336
2005	1026	265	19108
2006	1070	270	20200
2007	1140	210	22200
2008	1290	230	23700
2009	1380	250	24800
2010	5300	150	23620
2011	-	-	26720
2012	-	-	-
2013	-	-	-
2014	-	-	-
2015	-	-	-
2016	-	-	-

المصدر: جمهورية السودان، وزارة المالية والاقتصاد الوطني، العرض المالي والاقتصادي، الخرطوم (2000-2017م).

(-) تعني غير متاح

يلاحظ من الجدول رقم (5-6) والذي يوضح تقديرات مساهمة قطاعي المطري التقليدي والمطري الحديث في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للفترة (1990-2016م) بملايين الجنيهات، أن هنالك تباين في معدلات مساهمة القطاعات، ففي عام 1990م بلغت مساهمة القطاع المطري التقليدي 265 مليون جنيه، في حين بلغ القطاع المطري الحديث 317 مليون جنيه، وفي عام 1991م انخفضت مساهمة القطاع المطري الحديث إلى 132 مليون جنيه وبلغت مساهمة القطاع المطري التقليدي 206 مليون جنيه، وظل القطاع المطري التقليدي أكثر مساهمة من القطاع

المطري الحديث حتى عام 1995م اذ بلغت مساهمته 666 مليون جنيه وبلغ القطاع المطري الحديث 273 مليون جنيه، واستمرت الزيادة حتى عام 1999م اذ بلغت مساهمته 1086 مليون جنيه، وبلغت مساهمة القطاع المطري الحديث 336 مليون جنيه، وفي عام 2000م انخفضت مساهمتهما اذ بلغت مساهمة القطاع المطري التقليدي 624 مليون جنيه في حين بلغت مساهمة القطاع المطري الحديث 229 مليون جنيه، وارتفعت مساهمة القطاع المطري التقليدي إلى 899 مليون جنيه في عام 2001م، وانخفضت مساهمة القطاع المطري الحديث إلى 157 مليون جنيه، وفي عام 2002م ارتفعت مساهمتهما إذ بلغت مساهمة القطاع المطري التقليدي إلى 1234 مليون جنيه، و القطاع المطري الحديث إلى 1996 مليون جنيه، وظلت مساهمة القطاع المطري التقليدي مرتفعة حتى عام 2010م إذ بلغت 5300 مليون جنيه، أما القطاع المطري الحديث فقد شهدت تذبذب إذ بلغت 270 مليون جنيه في عام 2006م ثم بدأت في الانخفاض حتى وصلت 150 مليون جنيه في عام 2010م.

**حجم العمالة في المشروعات الأجنبية والأجنبية المشتركة المباشرة المصدقة خلال الفترة من (2000 - 2017م):**

ولتوضيح أثر الإستثمارات الأجنبية والأجنبية المشتركة على حجم العمالة فإنها أدت إلى توفير الكثير من فرص العمل للعمالة الوطنية في كافة القطاعات الإقتصادية، ويمكن تقديرات حجم العمالة في المشروعات الأجنبية والأجنبية المشتركة المباشرة المصدقة للفترة (1990- 2017م) فيمكن توضيحها من خلال الجدول رقم (5- 7) ومقارنتها مع حجم العمالة في المشروعات الوطنية المصدقة للفترة (2000- 2017م) من خلال الجدول رقم (5- 8) .

**جدول رقم (5 - 7)**

**حجم العمالة في المشروعات الأجنبية والأجنبية المشتركة المباشرة المصدقة خلال الفترة من**

**(2000 - 2017م)**

السنة	عمالة المشروعات الصناعية	عمالة المشروعات الخدمية	عمالة المشروعات الزراعية	إجمالي العمالة
2000	1225	1667	54	2946
2001	2786	3997	447	7230
2002	4273	2052	206	6531
2003	29757	3757	748	34262

يتبع جدول رقم (5-7)

14673	289	7338	7046	2004
33478	227	24902	8349	2005
30461	2235	14866	13360	2006
19030	474	9705	8851	2007
16286	1003	9926	5357	2008
20593	4583	7528	8482	2009
14617	579	8037	6001	2010
1983	544	447	992	2011
3712	953	1881	878	2012
10718	4904	3300	2514	2013
5539	746	2518	2275	2014
13881	2702	8773	2406	2015
20199	9315	8067	2817	2016
27561	16666	7069	3826	2017
283700	46675	125830	111195	الإجمالي

المصدر: جمهورية السودان، وزارة الإستثمار الاتحادية، الإدارة العامة للمعلومات والإحصاء، تقارير 2017م  
 نلاحظ من الجدول رقم (5-7) أن عمالة المشروعات الصناعية من الإجمالي للعمالة عام 2000م بلغت 1225 عامل و عمالة المشروعات الخدمية بلغت 1667 عامل و عمالة المشروعات الزراعية بلغت 54 عامل من إجمالي بلغ 2946 عامل ونلاحظ أن القطاع الخدمي هو الأعلى، ونلاحظ أن إجمالي نصيب القطاع الزراعي خلال فترة الدراسة 46675 عامل مقارنة بنصيب القطاع الصناعي 111195 عامل و نصيب القطاع الخدمي 125830 عامل من الإجمالي البالغ 283700 عامل.

**حجم العمالة في المشروعات الوطنية المصدقة خلال الفترة من (2000 - 2017م):**

وبالنسبة لحجم العمالة في المشروعات الوطنية المصدقة للفترة (2000 - 2017م)، أدت الإستثمارات الأجنبية إلى توفير الكثير من فرص العمل للعمالة الوطنية ويمكن توضيحها من خلال الجدول رقم (5-8).

جدول رقم (5 - 8)

حجم عمالة المشروعات الوطنية المصدقة خلال الفترة من 2000 - 2017م

إجمالي العمالة	عمالة المشروعات الزراعية	عمالة المشروعات الخدمية	عمالة المشروعات الصناعية	السنة
11374	481	7097	3796	2000
25544	456	12039	13049	2001
18328	314	12447	5567	2002
93317	974	75939	16404	2003
76331	1302	41298	33731	2004
133554	2560	88268	42726	2005
112819	2188	76124	34507	2006
65303	1852	31225	32226	2007
51007	1757	18462	30788	2008
41359	2072	14842	24445	2009
57981	1894	26166	29921	2010
-	-	-	-	2011
-	-	-	-	2012
7811	-	7811	-	2013
3298	83	-	3215	2014
29789	1558	26026	2205	2015
26691	3873	19930	2888	2016
33064	7360	20844	4860	2017
787570	28724	478518	280328	الإجمالي

المصدر: جمهورية السودان، وزارة الإستثمار الاتحادية، الإدارة العامة للمعلومات والإحصاء، تقارير 2017م

(-) تعني غير متاح

نلاحظ من الجدول رقم (5-8) أن عمالة المشروعات الصناعية من الإجمالي للعمالة عام 2000م كانت 3796 عامل و عمالة المشروعات الخدمية بلغت 7097 عامل و عمالة المشروعات



الزراعية بلغ 481 عامل من إجمالي بلغ 11374 عامل، ونلاحظ أن القطاع الخدمي في المرتبة الأولى من حيث استقطاب العمالة، ونلاحظ أن إجمالي نصيب القطاع الزراعي خلال فترة الدراسة 28724 عامل مقارنة بنصيب الصناعي والخدمي 280328 عامل و478518 عامل على التوالي من إجمالي البالغ 787570 عامل.

## المبحث الثالث

### الشركة العربية السودانية للزراعة بالنيل الأزرق المحدودة- أقدي (1990-2016م)

#### مقدمة:

تمشياً مع توجهات الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي الرامية إلى تأهيل واستحداث المشاريع الزراعية الإستراتيجية ذات التأثير المباشر في معالجة مشكلة الغذاء في الوطن العربي وإدراكاً للأهمية النسبية لقطاع الزراعة المطرية في السودان وما يمكن أن يؤديه في سبيل تحقيق أهداف الهيئة في مجال الأمن الغذائي قامت الشركة العربية السودانية للزراعة بالنيل الأزرق المحدودة كإحدى انعكاسات هذا الاهتمام في شكل شراكة بين الهيئة العربية وحكومة السودان وهي احد أهم المشروعات الزراعية في السودان أنظر الملحق (1) .

#### خلفية عن الشركة العربية السودانية للزراعة بالنيل الأزرق المحدودة (أقدي):

كان قيام الشركة عام 1982 نتاجاً طبيعياً للاهتمام الكبير الذي أولته الهيئة العربية لقطاع الزراعة المطرية في السودان، حيث تم اتفاق لقيام الشركة والتي ساهمت فيها الهيئة العربية برأسمال بلغ 51% وحكومة السودان 49% وكان الهدف الأساسي من قيام المشروع المساهمة في الأمن الغذائي العربي وسد الفجوة من الغلال والحبوب الزيتية. وتم قيام المشروع في مزرعة الدولة سابقاً بأقدي في مساحة 219 ألف فدان (92 ألف هكتار) أضيفت إليها لاحقاً مزرعة شنفور شمال شرق الروصيرص بمساحة قدرها 128 ألف فدان (54 ألف هكتار)، وتقع مزرعة أقدي على بعد 34 كم غرب مدينة الدمازين ومزرعة شنفور على بعد 25 كيلو متر شمال شرق مدينة الروصيرص وتم نزعها من الشركة.

#### نشأة وأهداف الشركة:

أبرمت حكومة السودان والهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي اتفاقاً عام 1982م نص على قيام مشروع مشترك يهدف إلى المساهمة في توفير الغذاء (حبوب زينية وغلل) ويساعد في سد الفجوة الغذائية في العالم العربي. وقد حددت المادة (3) من لائحة تأسيس الشركة الأهداف التي قامت من أجلها الشركة بالآتي: (1)

1/ إنتاج وتصنيع وتسويق المحاصيل الزراعية بصفة عامة والمحاصيل التي يتم إنتاجها في الأراضي المطرية بصفة خاصة.

(1)لائحة تأسيس الشركة العربية السودانية "أقدي"، ص 3 .

2/ شراء واستيراد ما يلزمها من معدات وآليات وماكينات وشاحنات وبيذور وأسمدة ومبيدات للآفات وكافة مستلزمات الإنتاج ومعدات البناء سواء بطريق مباشر أو غير مباشر.

3/ تسويق منتجاتها داخل وخارج السودان وفقاً لما تحدده سياساتها التسويقية على أن تعطى الأولوية في التصدير للدول العربية.

4/ أن تعمل على تنشيط الإستثمار في مجال أنشطتها عملاً على توفير الأمن الغذائي للوطن العربي.

5/ أن تستثمر فائض أموالها في مشروع استثماري يؤدي إلى تنمية مواردها.

6/ أن تقوم بتسجيل الشركة في أية دولة عربية أو غير عربية ترى الشركة مصلحة في العمل فيها تحقيقاً لأغراضها.

7/ أن تقوم بأي عمل يتبين لها أن في استطاعتها مزاولته مع الأعمال الأخرى التي تأسست من أجلها بحيث يعود ذلك العمل على الشركة بطريق مباشر أو غير مباشر بفائدة تزيد من ممتلكاتها أو حقوقها.

8/ أن تمارس أيّاً من الأعمال أعلاه أما بنفسها بصفقتها أصلية أو كوكيلة أو بأية صفة أخرى أو بواسطة أميناً أو وكلاء عنها سواء بمفردها أو بالتضامن مع الغير.

**موقع الشركة: ولاية النيل الأزرق<sup>(1)</sup>**

المساحة الإجمالية للمشروع: 219000 فدان (92000 هكتار)، انظر الملحق رقم (2)

المساحة الصالحة للزراعة: 160000 فدان (67000 هكتار)

يبلغ رأسمال الشركة 44.5 مليون جنيه سوداني (نحو 20 مليون دولار)، موزعة على 4.45 مليون سهم.

المساهمون:

الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي 51%

حكومة جمهورية السودان 49%

**طبيعة أراضي شركة أقي:**

تقع أراضي أقي في بيئة السهول الطينية الوسطى وتصنف أراضيها بأنها من نوع ال Vertisols التي تحتوي على مكون الطين بنسبة 50-60% وتتصف ترب هذه الأراضي بالانكماش والتشقق عند الجفاف والانتفاخ والتمدد عند ارتفاع نسبة الرطوبة. ومن الناحية الكيميائية

<sup>(1)</sup> المرجع السابق، ص 4.

يتميز هذا النوع من الترب بتدني نسبة النيتروجين وانخفاض المادة العضوية والعناصر الغذائية الأخرى.

#### المناخ:

تقع ولاية النيل الأزرق بين خطي عرض 9,5 و 12,5 شمال خط الاستواء وعليه فإن طول النهار لا يتغير كثيراً خلال السنة، وتصل فترة النهار في ديسمبر حوالي 11.4 ساعة، بينما تصل في يونيو حوالي 12.8 ساعة، وفترة سطوع الشمس في فصل الخريف لا تقل عن 5.5 ساعة بينما تصل إلى أكثر من 9 ساعات في فصل الجفاف، وسرعة الرياح منخفضة جداً وتتراوح بين 1.2 متر في الثانية وذلك على ارتفاع 2 متر فوق سطح الأرض ولا تشكل عائقاً للإنتاج الزراعي، ومتوسط الرطوبة النسبية في فصل الجفاف يكون أقل من 50%، وبالتالي فإن ولاية النيل الأزرق تقع في الإقليم المناخي شبه الرطب ماعدا المناطق الجنوبية الشرقية من محلية الكرمك التي تقع في الإقليم الرطب.

#### التربة والأمطار:

تعرف التربة في منطقة حزام السافانا الغنية أو التربة الطينية الثقيلة التي تتميز بالخصوبة العالية، ولكن تصعب إدارتها لأنها تتفتح وتكون لزجة شديدة الالتصاق في موسم الأمطار، بينما تكون منكمشة وجافة وصلبة في فصل الصيف وتحتوي على 60 إلى 80% طين ومعدل تسريب الماء 5 h/mm. ويتراوح معدل الأمطار السنوي بين 400-750 ملم/ سنة من شهر يونيو إلى شهر أكتوبر، ودرجة الحرارة 15-40 درجة تقريباً.

#### طبيعة النشاط:

زراعة تركيبة محصولية تتضمن :

المحصول	الاسم العام	الاسم اللاتيني
الذرة الرفيعة	Sorghum	Sorghum vulgare
القطن المطري	Cotton	Gossypium Hirsutum
زهرة الشمس	Sunflower	Helianthus Annuus
الدخن	Millet	Pennisetum glaucum Br
السهم	Sesame	Sesamum indicum
الذرة الشامية	Maize	Zea Mays

## تمهيد تاريخي:

قامت الشركة نتاج استثمار مشترك بين الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي وحكومة السودان في مزرعة الدولة سابقاً في أقدي في مساحة 219 ألف فدان في إطار مشروع يستهدف الأمن الغذائي العربي وذلك عام 1983م.

بدأ المشروع باختلال واضح لأن نصيب الحكومة (49%) كان الجزء الأكبر منه عبارة عن المباني والمنشآت بمزرعة الدولة سابقاً بالإضافة لأرض المشروع حيث قيمت جميعها واعتبرت جزء من رأسمال الشركة. لذلك فإن حجم السيولة الذي بدأت به الشركة اقتصر على ما سددهته الهيئة العربية (51%).

وفي عام 1991م تقرر زيادة رأس المال ولكن السداد من جانب الحكومة اعتمد على آليات ومعدات من البنك الزراعي لم تكن تتناسب البرنامج المستهدف بالإضافة إلى منازل بالدمازين قيمت واعتبرت جزء من سداد رأس المال.

ما سددهته الهيئة العربية من زيادة رأس المال عام 1991م ذهب مع إفلاس بنك الاعتماد والتجارة الدولي ووجدت الشركة نفسها في موقف حرج وخلال الفترة من 1992م حتى 1998م لم يسدد المساهمون أي مبالغ من زيادة رأس المال واعتمدت الشركة على الاستدانة من النظام المصرفي بأسعار فائدة عالية نحو 48% لزراعة مساحات وصلت لنحو 80 ألف فدان سنوياً ولكنها بدأت تنقلص تدريجياً إلى أن وصلت إلى 20 ألف فدان في موسم 1999م، نتيجة لغياب التقنيات المناسبة وعدم تجديد أصول الشركة خلال التسعينات عانت الشركة من تدهور أصولها لعدم توفر التمويل الكافي لتجديد الأصول.

بنهاية التسعينات تنامى الشعور لدى الهيئة العربية ومجلس إدارة الشركة بضرورة إعادة النظر في التقنيات المستخدمة لرفع معدلات إنتاجية المحاصيل وتم تجميد الموسم 2000م، وتمت زيارات ميدانية لعدد من الدول المتقدمة في مجال الزراعة المطرية الآلية بهدف الحصول على تقانات تناسب طبيعة تربة مزرعة أقدي.

بناءً على نتائج هذه الزيارات تم استقطاب شركة أجنبية متخصصة في مجال الزراعة بدون حرث حيث نجحت في توطين نظام الزراعة بدون حرث في مزرعة أقدي عبر مزرعة تجريبية خلال الفترة 2001م-2003م كلفت المزرعة التجريبية 9.2 مليون دولار، الموسم 2004م تم تجميده لعدم تسجيل أراضي الشركة بواسطة الحكومة ولذلك بدأ الموسم التجاري لتطبيق نظام الزراعة بدون حرث موسم 2005م-2006م بعد تسجيل الأرض باسم الشركة.

## تطبيق نظام الزراعة بدون حرث:

منذ الموسم 2005م-2006م بدأت الشركة في تطبيق أسلوب الزراعة بدون حرث والذي اثبت نجاحه في مزرعة أقي وارتفعت المساحات من 20 ألف فدان إلى 60 ألف فدان خلال الموسم 2010م-2011م.  
**التوجهات الجديدة للشركة:**

في موسم 2009م-2010م وبعد وصول قيادة جديدة للهيئة تم إجراء تعديلات جذرية في الشركة وفق برنامج مدروس حيث تم إعفاء الإدارة السابقة وتعيين إدارة جديدة منحت الصلاحيات لإجراء تعديلات جذرية كما شمل التعديل تغيير ممثلي الهيئة العربية في مجلس إدارة الشركة. كان نتاج ذلك أن نفذت الإدارة الجديدة برنامج زراعي في الموسم 2009م-2010م في مساحة 40 ألف فدان بزيادة 18 ألف فدان عن المساحات التي أنجزتها الإدارة السابقة وتم تنفيذ البرنامج بالكامل بنسبة 100%. كان يؤمل أن يؤدي ذلك إلى تحسين أحوال الشركة المالية ولكن تأثرت المحاصيل المختلفة بظروف الجفاف الذي عم المنطقة خلال موسم 2009م-2010م وفقدت الشركة مساحات كبيرة من محصول الذرة رغم التأسيس الجيد للمحاصيل.

قرر مجلس إدارة الشركة أن يتم التوسع في مساحات المحاصيل بواقع 20 ألف فدان إضافية للوصول إلى مساحة قدرها 60 ألف فدان موسم 2010م وصولاً إلى استغلال كامل المساحة الصالحة للزراعة والبالغة نحو 160 ألف فدان خلال فترة خمسة سنوات وذلك لأن نظام الزراعة بدون حرث نظام مكلف ويتطلب موارد مالية كبيرة وقد قدمت الهيئة العربية قرض للشركة بقيمة 12 مليون دولار لتنفيذ البرنامج.

ما زال برنامج التوسع متأثراً بتأخر تحصيل الشركة بمبالغ متأخرة يستدعي التزام المساهمين بسداد المستحقات من الزيادة في رأس المال وهناك مبلغ 5.3 مليون دولار مستحقة للشركة على حكومة السودان لم يتم سدادها.

خلال الموسم 2011م-2012م قامت الشركة بزراعة 32 ألف فدان رغم الاستعدادات الكبيرة التي تمت وذلك لتأخر بداية الخريف والظروف الأمنية التي شهدتها المنطقة قامت المجموعة البرازيلية بزراعة 21 ألف فدان لتصبح جملة المساحات المزروعة خلال الموسم 2011م-2012م نحو 53 ألف فدان.

خلال الموسم 2012م-2013م قامت الشركة بزراعة نحو 60000 فدان بينما تقوم المجموعة البرازيلية بزراعة 20,000 هكتار (48 ألف فدان) لتصبح جملة المساحات المستغلة في أقي نحو 103 ألف فدان.

بناء على توجيه وزارة الزراعة بولاية النيل الأزرق بضرورة استغلال أكبر مساحة ممكنة، قامت الشركة بالاتفاق مع شركة قطاف لإنتاج وتسويق الاصماغ المحدودة لزراعة محصول القوار في مساحة 20000 فدان كذلك هنالك اتفاق مع شركتين سوف يتم الاتفاق معهما لاستغلال مساحة 20 ألف فدان.

#### محددات ومعوقات الإنتاج:

تسلمت الهيئة العربية مشروع أقليمي (مزرعة الدولة) واتضح أن هنالك عدد من محددات ومعوقات الإنتاج تمثلت في تدني خصوبة التربة لأنعدام استخدام المخصبات، كما اتضح أن عدم توفر الدورة الزراعية والاعتماد على زراعة محصول واحد (الذرة) أدى إلى انتشار طفيل البودا وبرزت الحاجة لبرنامج استصلاح مكثف لأرض المشروع إلى جانب البحث عن مشروع جديد خالي من طفيل البودا بهدف التوسع في زراعة الذرة لذلك منحت الشركة مشروع شنفور لهذا الغرض. وقد ظل مشروع أقليمي يعاني من جملة من معوقات الإنتاج التي عانت منها معظم المشاريع في الزراعة المطرية الآلية وهي:

- زراعة أصناف تقليدية ذات إنتاجية متواضعة.
- استخدام معدلات متدنية من مدخلات الإنتاج الحديثة.
- ضعف وانعدام برامج التسميد ومكافحة الحشائش والوقاية من الآفات.

#### توجهات الهيئة وجهودها نحو تطوير المشروع:

أخضعت الهيئة مشروع أقليمي ضمن توجهاتها الجديدة إلى التحليل والتقييم الشامل لنشاطها منذ بدء النشاط الاستثماري فيها عام 1982م وحتى عام 1999م. خلصت النتائج إلى تدني حاد بالإنتاجيات دون مستوى جدوى زراعتها الإقتصادية مما تسبب بإلحاق خسائر متراكمة بالشركة.

قرر مجلس إدارة الشركة تجميد النشاط الزراعي للموسم 2000م للوقوف على أسباب عدم تمكن الشركة من تحقيق أهدافها وإيجاد المعالجات المطلوبة.

تم الكشف عن جملة أسباب فنية وإدارية كانت وراء تدني الإنتاجية يمكن تلخيص أهمها في الآتي:

- ضعف الإدارة المزرعية وعدم مواكبتها لأساليب الزراعة المتطورة.
- اعتماد الأساليب التقليدية في إعداد الأرض وخدمة المحاصيل
- ضعف أو انعدام برامج التسميد وبرامج مكافحة الآفات.
- اعتماد الأصناف ذات الإنتاجية المتدنية.
- ضعف استخدام المكننة وعدم مواكبة المتاح منها للمستجدات الحاصلة في المجال.

- عدم تطبيق دورات زراعية وغياب التعاقب الأمثل للمحاصيل.
  - غياب البرامج البحثية المساندة.
  - عدم توفر البنيات التحتية الأساسية والضرورية.
- أدت هذه الأسباب إلى تدنى الإنتاجية وزيادة كلف الإنتاج والتسبب في الخسائر السنوية المتراكمة.

قرر مجلس إدارة الشركة وضع خطة تأهيل وتحديث لتطوير المشروع لتجاوز معوقات الإنتاج الاقتصادي للشركة بما يؤهلها تحقيق أهداف تأسيسها.

### **منهجية الهيئة في تطوير مشروع أقي:**

#### **مرحلة الدراسة والتقصي:**

- الانفتاح على التجارب العالمية في الدول المتقدمة في الزراعة المطرية. وقد شكلت فرق من خبراء الهيئة للوقوف الميداني على أساليب الإستثمار الزراعي في القطاعات المطرية في دول مختلفة (الولايات المتحدة/كندا /جنوب أفريقيا/استراليا /فرنسا /البرازيل/بتسوانا).
- تنظيم ورش عمل وحلقات نقاشية لدراسة وتقييم التجارب العالمية للاستثمار في القطاع المطري والتعرف على مزايا تطبيق النظم الزراعية الحديثة في القطاع المطري.
- الانفتاح على الجامعات ومراكز البحث العلمي وبيوت الخبرة محلياً وعالمياً.
- التركيز على مشاريع الإستثمار في البلدان المتقدمة ذات الظروف البيئية المشابهة لمنطقة أقي.

- استكشاف حجم تصنيع الآلات الزراعية الخاصة بالقطاع المطري لدى الشركات العالمية للوقوف على حجم الإستثمار الزراعي بالقطاع المطري في البلدان المتقدمة.

#### **اختيار نظام بديل عن الزراعة الآلية التقليدية:**

في ضوء معطيات الأنشطة والفعاليات لمرحلة الدراسة والتقصي وقع الخيار على فكرة نقل وتوطين نظام الزراعة بدون حرث Zero Tillage Farming System كبديل عن الزراعة الآلية التقليدية المعتمدة بمشروع الهيئة بأقي على أن يتم العمل بنظام الحزم التقنية المتكاملة لزراعة كل محصول باعتماد أحدث تقانات الإنتاج ومدخلاته.

#### **نظام الزراعة بدون حرث:**

#### **المفهوم:**

بذار مباشر للمحاصيل بخطوط مستقيمة بدون إثارة مسبقة للتربة مع معالجة كيميائية للحشائش قبل وأثناء البذار وخلال مراحل النمو عند الحاجة.



## المزايا:

- زيادة خصوبة التربة على الاحتفاظ بالرطوبة.
  - زيادة محتوى التربة من المادة العضوية.
  - التمكن من تحقيق مكافحة فعالة واقتصادية ضد الأعشاب.
  - الحد من عوامل تعرية التربة بالحقول الزراعية بخفض الحركة السطحية للماء وتعرية الرياح وذلك بإبقاء مخلفات المحاصيل على سطح التربة.
  - خفض تكاليف تشغيل الآلات الزراعية والعمالة.
  - مضاعفة أداء الآلات الزراعية.
  - رفع الإنتاجية.
  - تأمين نظام زراعي مستدام بصيانة الموارد الطبيعية والكائنات الحية الدقيقة بالتربة.
  - منهجية النقل والتوطين للنظام الزراعي الجديد.
  - استخدام بيت خبرة يمارس إدارة مشاريع تحت ظروف مماثلة لأفندي وقد وقع الخيار على مجموعة LVA من جنوب أفريقيا كجهة استشارية وتنفيذية من بين ثلاث بيوت خبرة عالمية قدمت عطاءات مماثلة.
  - تشكيل فريق متابعة من خبراء الهيئة لمتابعة خطوات التخطيط والتنفيذ وتأمين إدارة مزرعية مواكبة للنظام الزراعي الجديد.
  - اعتماد منهج البحث العملي التطبيقي الموسع للتحليل والتقييم وتأمين سند علمي بحثي للمشروع يتناول مشاكل ومعوقات التطبيق وفق منهج بحثي علمي.
  - صياغة واختيار حزم تقنية متكاملة لكل محصول.
- مراحل تبني نظام الزراعة بدون حرث:**

### 1/ التجارب الحقلية:

تنفيذ تجارب حقلية موسعة في موسم 2000م بهدف مقارنة النظام الجديد (الزراعة بدون حرث) ونظم الزراعة التقليدية المتبعة بالشركة والتي تعتمد على الحرث لزراعة محاصيل الذرة الرفيعة والقطن وزهرة الشمس والسهم وقد أدت هذه التجارب إلى تعزيز أرجحية نظام الزراعة بدون حرث في رفع الإنتاجية لجميع المحاصيل تحت ظروف مزرعة أفندي حيث ارتفعت إنتاجية الذرة بنسبة 480% من 250 كجم فدان تحت النظام التقليدي إلى 1200 كجم فدان تحت نظام الزراعة بدون حرث.

## 2/ تنفيذ مزرعة تجريبية:

تم تنفيذ مزرعة تجريبية خلال الأعوام 2001م-2002م-2003م بهدف اختبار النظام في مساحات موسعة نسبياً (10 ألف فدان) لاستكشاف معوقات التطبيق تحت ظروف مزرعة أقدي تم فيها زراعة محاصيل الذرة الرفيعة والقطن وزهرة الشمس والسّمسم. وكان الهدف الأساسي مقارنة الإنتاجية تحت نظام الزراعة بدون حرث مقارنة بالنظم الأخرى مثل الزراعة بالحد الأدنى من الحرث. وقد تحققت إنتاجيات غير مسبوقه في مزرعة أقدي ، والتي يمكن توضيحها فيما بعد.

### البرنامج المستقبلي للتوسع في المساحات المزروعة للمشروع:

نسبة لأن برنامج التوسع والتطوير يتطلب استثمارات كبيرة في مجال البنية التحتية واحتياجات الآلات والمعدات والنظم الإدارية فقد تم تنفيذ برنامج تطوير بالتدرج وعبر مراحل حيث يتم من خلال هذه المراحل التأكد والاطمئنان على الجدوى الإقتصادية للمشروع في كل مرحلة من مراحل التوسع. والمساحات المستهدفة سيتم استغلالها تدريجياً وفق تركيبة محصولية تضم القطن وزهرة الشمس والذرة والسّمسم والذرة الشامية .

تجدر الإشارة بأن هنالك اتفاقية شراكة بين الجانب السوداني والبرازيلي ووزارة الزراعة بتطبيق التقانات الزراعية البرازيلية وتبنتها وقد نجحت التجربة البرازيلية وكان يفترض أن تتم زراعة 70 ألف فدان الموسم 2011م-2012م بواسطة الجانب البرازيلي و80 ألف فدان بواسطة الشركة العربية لتصبح جملة المساحة 150 ألف فدان ولكن تأخر هطول الأمطار والمشاكل الأمنية خلال الموسم السابق لم يمكن من تطبيق البرنامج المستهدف.

### التركيبة المحصولية:

أما التركيبة المحصولية فقد ارتكزت على محاصيل القطن وزهرة الشمس والذرة والسّمسم والذرة الشامية كمحاصيل رئيسية وذلك للأهمية النسبية لمردودها الإقتصادي من ناحية وللمتطلبات الفنية للدورة الزراعية المقترحة من ناحية أخرى.

### المعاملات الفلاحية:

تستند المعاملات الفلاحية المقترحة على احدث التقنيات الزراعية المستخدمة في مجال الزراعة المطرية والتي جرى استخدامها بنجاح في برنامج المزرعة الرائدة ويمكن تلخيصها في الآتي:  
**الزراعة بدون حرث:**

- الميكنة الكاملة لكافة العمليات الفلاحية وفقاً للحزم التقنية التي تم التوصل إليها.
- استخدام البذور المحسنة والمعتمدة.

- تحسين خصوبة التربة باستخدام أنواع ومعدلات الأسمدة المناسبة
- استعمال مبيدات الحشائش قبل ومع وبعد الزراعة
- متابعة التطور الفسيولوجي للنباتات وتطبيق برنامج محكم لمكافحة الآفات والأمراض.
- استخدام الحصاد الآلي في التوقيت المناسب.
- استخدام النظم الحديثة في الإدارة.

#### التقانات المساندة:

#### برنامج الأبحاث الزراعية التطبيقية الموسعة:

- شكل برنامج البحوث التطبيقية الموسعة السند العلمي لمشروع اقدي خلال جميع مراحل تطوره.
- أن تبني منهجية التجارب التطبيقية الموسعة يوفر بيانات قابلة للتطبيق على المستوى التجاري بصفة مباشرة.
- تأسيساً على النجاح الذي تحقق في تطبيق الزراعة بدون حرث في المزرعة الرائدة أصبح للبرنامج البحثي هدف محدد هو التوصل إلى العمليات الزراعية لجميع المحاصيل التي تكون حزمة تقنية متكاملة ترتبط بنظام الزراعة بدون حرث في اقدي .

#### نظام الإحكام الزراعي Precision Farming :

##### الهدف :

- رفع الإنتاجية بالإسهام في تقييس العمليات الفلاحية.
- إحكام استخدام مدخلات الإنتاج والحد من الفاقد.
- زيادة كفاءة استخدام الآلات الزراعية في تنفيذ العمليات الزراعية.
- تأمين نظام معلوماتي يسهل الإدارة المزرعية.

##### المزايا:

- مراقبة تطور المحصول في مراحل النمو المختلفة وتحديد مبكر لحالات النمو غير الطبيعية بهدف تشخيص السبب والمعالجة بوقت مبكر خلال الموسم.
- تقدير الإنتاج بإعداد خرائط الإنتاج.
- الإسهام في نظام التسيير الآلي للآلات والمعدات الزراعية.
- تطبيق نظام المسارات الثابتة.
- زيادة الإنتاجية وتأمين نظام زراعة مستدامة.

- تحسين الإدارة المزرعية.
- مكنت هذه الخرائط تقدير كمية الحاصلات وتوثيقها قبل إجراء الوزن بعد الكشف عن علاقة ارتباط موجب بين التقديرات الالكترونية للحاصلات والوزن الحقيقي.

### تقانات ستوظف مستقبلاً لصالح النظام:

- 1/ تقانة الإضافة المتغيرة للأسمدة Variable Rate of Fertilizer Application .
- 2/ تقانة الرش الانتقائي لمبيدات الأعشاب بحسب كثافة الأعشاب Weed Seeker إذ ستأمن التقانتين المذكورتين أعلاه إضافة الأسمدة ومبيدات الأعشاب بحسب الحاجة Site Specific Needs مما يؤدي للحد من الاستخدام العشوائي وخفض كلف الاستخدام بنسبة مجزية اقتصادياً وفق مفهوم . Cost- Effectiveness

### مساهمات الشركة في المجال الاقتصادي والاجتماعي لمنطقة المشروع:

- نقل تقانة الزراعة بدون حرث للمزارعين بالمنطقة.
- تأسيس شركة رواد الزراعة بدون حرث وهي شركة مملوكة لصغار المزارعين بمنطقة أقدي بتمويل من الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي.
- إجازة ميزانية تحت مسمى برامج تنمية المجتمع ضمن ميزانية الشركة تخصص لها موارد مالية لمقابلة التزامات الشركة تجاه مواطني المنطقة .
- المساهمة في تشييد طريق اقدي - الدمازين بطول 30 كم وتولى صيانتها سنوياً.
- تشييد طريق اقدي المزرعة بطول 34 كم وتستفيد قرى بوك وبوط ورورو والمزارعين بالمنطقة من الطريق.
- توفير مباني للمستشفى الريفي باقدي وتوفير معينات الترحيل للحالات الطارئة إلى مستشفى الدمازين.
- توفير المبيدات وأدوات الرش لمقاومة الأمراض المستوطنة مثل الملاريا ودعم البرامج الوطنية الصحية بالمنطقة إلى جانب المساهمة بمرتببات بعض الكوادر الصحية ودعم مختبر التحليل.
- تشييد قاعات دراسية ومكاتب للمعلمين إلى جانب تصنيع الأثاثات للمدارس وتوفير خدمات الكهرباء ومياه الشرب لمنازل المعلمين والكادر الصحي والمساجد والخلوى ومساكن المواطنين إلى جانب تقديم إعانات مالية للمساجد والخلوى.

- تشييد وصيانة وضبط استخدام عدد من حفائر حصاد المياه لاستفادة المواطنين وخلال فترة الصيف عندما تجف الحفائر تقوم الشركة بنقل المياه من الدمازين بواسطة خزانات مياه تابعة للشركة ليتم توزيعها على المواطنين بدون مقابل.
- استعانت الشركة بخبرات أجنبية لتعليم المرأة مهارات تطوير الصناعات الريفية وتعليمهم بعض الأنشطة الإقتصادية مثل تربية الدواجن وزراعة الخضر والصناعات الريفية والمساعدة في تسويقها.
- تبنت الهيئة برامج لتطوير الزراعة اليدوية الحديثة داخل مساكن القرية (جباريك) ضمن عشرين مشارك قامت الهيئة بتوفير التقاوي المحسنة للذرة والبقوليات والمبيدات العشبية وقد حققت التجربة نجاحات كبيرة.
- تقدم الشركة فرص لتدريب الفاقدين للتربوي بالقرية والقرى المجاورة في مجال هندسة وكهرباء السيارات عبر تدريب عملي في ورشة الشركة ذات الإمكانيات الكبيرة وقد استفادت مدينة الدمازين والقطاع الخاص بالمنطقة الصناعية من هذه الكوادر.
- تمول الهيئة العربية برنامج لتدريب عملي للخريجين المبرزين من الكليات الزراعية سنوياً على نظام الزراعة بدون حرث لخلق قاعدة يمكن الاستفادة منها في برنامج التوسع المستقبلي وكذلك لاستفادة القطاع الذي يرغب في تطبيق نظام الزراعة بدون حرث وفي موسم 2011م-2012م تم بناء مركز تدريب بتمويل من وزارة الزراعة الاتحادية يهدف إلى تدريب الكوادر الزراعية في مجال الزراعة بدون حرث وسوف تبدأ الدراسة خلال الموسم 2012م-2013م.
- تقييم الشركة يوم حقل لتقديم نموذج زراعي جاذب يتوقع أن يؤدي إلى تغيير الكثير من المفاهيم في مجال الزراعة المطرية الآلية ويساعدهم في خلق ذهنية جديدة تعتمد على زراعة حديثة تواكب المستجدات في المجال الزراعي.

#### إسهامات الشركة العربية السودانية للزراعة بالنيل الأزرق في التنمية الريفية بقرية أقدي:

الشركة العربية السودانية للزراعة بالنيل الأزرق المحدودة هي إحدى شركات الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي ويقع نشاط عملها على مسافة 36 كم غرب مدينة الدمازين عاصمة ولاية النيل الأزرق وتوجد رئاسة الشركة في قرية أقدي على بعد 6 كلم من موقع المشروع (أنظر الملحق رقم 2). لم تكن قرية أقدي عند قيام الشركة العربية السودانية للزراعة بالنيل الأزرق (حيث يوجد مشروع الشركة) سوى مجموعة قليلة من السكان، إلا أن قيام الشركة أدى إلى جذب أعداد غفيرة للاستيطان حول الشركة (إذ يقارب عدد سكان قرية أقدي الآن نحو 10000 نسمة) يعتمد قسم

كبير منهم في حياتهم المعاشية بشكل مباشر وغير مباشر على الشركة. وبالرغم من أن الشركة ظلت تقدم خدمات لمواطني القرية منذ تأسيسها إلا أن تلك الخدمات لم تكن في إطار مؤسسي وعبر التزام أخلاقي يرمي إلى ربط مواطني المنطقة بالشركة إلا في السنوات الأخيرة حيث بدأت الهيئة والشركة بتبني برامج تنمية ريفية طموحة. فمنذ بداية برنامج تأهيل الشركة الذي تضمن نقل وتوطين نظام الزراعة بدون حرث كبديل لنظام الزراعة الآلية التقليدية، استهدفت الهيئة العربية برامج تنمية ريفية لتطوير الحياة المعاشية والاجتماعية لسكان القرية واعتبرت ذلك إحدى ركائز النجاح لإيجاد نموذج زراعي مستدام في المنطقة .

تبنت الهيئة من خلال الشركة العربية السودانية للزراعة مجموعة محاور لتنمية الحياة الريفية في قرية أقدي بهدف تمليك المواطنين ثمار الطفرة الإنمائية التي تقودها الشركة. إذ تمت لأول مرة إجازة ميزانية تحت مسمى برنامج تنمية المجتمع تخصص لها موارد مالية ضمن الميزانية السنوية لمقابلة التزامات الشركة علي سبيل المثال لا الحصر تشييد طريق الدمازين أقدي بطول نحو 30 كلم (بكلفة 650 مليون دينار سوداني)، وقد انعكست مردودات تشييد الطريق الخدمية والمادية ليس على الشركة ومواطني أقدي فحسب بل كل المستثمرين في المنطقة وساكني القرى المجاورة مثل القرابين ورورو وبوك بتأمين طريق مرور سالك خلال أشهر الخريف التي كان يتعذر فيها الحركة بين اقدي والدمازين لأي حاجة مهما عظمت، كذلك أدى إنشاء الطريق وجود أسواق وتجارة بالمنطقة وعمل على خفض أسعار السلع الضرورية وزيادة ربحية المزارعين بتسهيل أعمال التنقل والترحيل إذ اثر الطريق بوضوح على مناحي الحياة المختلفة (الاجتماعية والتجارية) والتي كانت شبه متعذرة قبل وجود طريق سالك خلال أشهر الخريف. كذلك قامت الشركة بإعادة تأهيل الطريق عام 2004م بالتعاون مع الدوائر الحكومية في الولاية مثل وزارة الطرق والشئون الهندسية واتحاد المزارعين ومحلية ولاية النيل الأزرق وهيئة الطيران وقد مولت أعمال التأهيل من الشركة بمبلغ نحو 7 مليون دينار كذلك شيدت الشركة طريق بطول 48 كم داخل مزرعة أقدي ورغم أن هذا الطريق خاص بالمزرعة إلا أن مواطني القرى المجاورة يستخدمون هذا الطريق خلال فترة الخريف لصعوبة الطرق الأخرى، ويقدم هذا الطريق أيضاً خدمات لا تقدر بثمن للمزارعين بالمنطقة.

وقد نال قطاع التعليم في القرية حظ أوفر من الجوانب التنموية إذ قامت الشركة بإنشاء مجمعات لفصول دراسية ومكاتب للمعلمين وتعمل على صيانتها وتأهيلها بالمقاعد والكراسي وامتد الدعم ليشمل مجموعة من خلاوي تحفيظ القرآن الكريم بإنشاء الخلاوي ودفع مرتبات الشيوخ وتأمين سكن لمعظم المعلمين والمدرسين وشيوخ الخلاوي الوافدين إلى القرية.

أما القطاع الصحي فقد عملت الشركة علي توفير مباني للمستوصف الصحي وتوفير معينات ترحيل مستمرة للحالات الطارئة إلى مستشفى الدمازين ودعم مرتبات الكادر الصحي ومختبر التحليل ومرتبات القابلات و تأهيل المستوصف بالأثاثات الضرورية للمرضى.

و في مجال إصاح البيئة تقوم الشركة بالإسهام بتوفير مياه شرب نظيفة، إذ قامت الشركة بعمل حفائر لمواطني القرية وتعمل على حماية وصيانة دورية لهذه الحفائر وتشرف على ترشيد الاستخدام وتأمين حسن التصرف من خلال إدارة وتأمين حراسة مستمرة عليها. وفي موسمي الجفاف(2002م و2004م) قامت الشركة بتأمين نقل مياه للشرب من الدمازين إلى مواطني قرية أقدي ضمن ما هو متاح من إمكانات لدى الشركة إذ خصصت لذلك الموسم ثلاثة تناكر لنقل الماء وتوزيعها على الأحياء السكنية بالقرية بعد توزيع خزانات ثابتة في تلك الأحياء وقد أصبح منذ ذلك الوقت عملاً مستمراً للشركة خلال فترات شح مياه الشرب فضلاً عن قيام الشركة بدعم كل من مركز الشرطة ودائرة المحكمة المحلية.

وقد توجت خدمات التنمية الريفية بتبني برامج تنمية زراعية مستدامة عن طريق نقل وتوطين نظام الزراعة بدون حرث على مستويات مختلفة للمزارعين أصحاب الحيازات المتوسطة والكبيرة ولذوي الحيازات الصغيرة وبمستوى أدنى هي الزراعة داخل الجباريك (داخل أسوار منازل المواطنين)، إذ بدأت الهيئة بتطبيق البرامج في الموسم 2003م و2004م بزراعة مساحات وصلت 400 فدان كنموذج للمزارعين أصحاب الحيازات الكبيرة والمتوسطة وزراعة 10 فدان لأصحاب الحيازات الصغيرة وزراعة بضع عشرات من الأمتار داخل الجباريك. توجت هذه البرامج بنجاحات في رفع إنتاجيات الذرة الرفيعة والسمسم بمعدلات غير مسبوقة في عموم المنطقة.

وبمكرمة من سعادة الأستاذ رئيس الهيئة تم تطوير البرنامج الإنمائي الزراعي إلى شركة استثمار زراعي سميت "بايونير" ضمت المشاركين في البرامج التنموية للمواسم السابقة وقد تحصلت هذه الشركة على قرض من الهيئة لتأمين مدخلات نظام الزراعة بدون حرث من آلات بذار وساحبات وتقايي محسنة ومبيدات، وتبنى قسم الأبحاث الزراعية في الهيئة الأشراف المباشر على الشركة الوليدة ونظمت عدد من الدورات التدريبية للمشاركين في ورش عمل الشركة العربية السودانية للزراعة إذ تلقوا دروس نظرية في مفاهيم الزراعة بدون حرث وتطبيقات ميدانية على أعمال الزراعة وتعبير البادرات وقيادة الجرارات وأعمال الرش الكيماوي للمبيدات والحصاد، وعلاوة على ذلك تبنت الهيئة برامج تدريبية للمتفوقين في كليات الزراعة في السودان إذ شمل البرنامج تدريب عشرة من الخريجين في تخصصات المحاصيل والوقاية والمكننة الزراعية والتربة كل موسم. وتلقوا محاضرات نظرية في مفاهيم نظام الزراعة بدون حرث وتطبيقاتها وتدريب عملي لمعايشة مراحل

تطبيق النظام على مدى موسم كامل وقد تم منح الخريجين شهادة في نظام الزراعة بدون حرث وقد تم حالياً بناء مركز لتدريب الخريجين داخل الحقل بتمويل من وزارة الزراعة بهدف تدريب الخريجين على نظام الزراعة بدون حرث.

كذلك أتاحت الهيئة فرصة سانحة لشريحة واسعة من المهنيين للتدريب في أروقة الشركة العربية وقد انعكس ذلك على وجود عمال ماهرين في أعمال قيادة الآلات الزراعية والعربات بمختلف أنواعها فضلاً عن أعمال الصيانات الميكانيكية وقد وجد قسم كبير منهم فرص عمل خاصة أو مع جهات أخرى في منطقة الدمازين وقرية أقدي كحرفيين ماهرين . فضلاً عن قيام الشركة بقبول طلبة الكليات الهندسية والزراعية كجهد ميسر لمشاريع تخرج الطلبة في تلك الكليات. وبذا تكون الهيئة قد أولت الجانب التنموي أهمية معتبرة وهي في تواصل دائم في تطوير التنمية الريفية بهدف إيجاد أرضية لتطبيق نموذج زراعي مستدام تم فيه التركيز على العنصر البشري كأهم عناصر لتطوير الزراعة.

#### جدول رقم (5 - 9)

المساحات والمحاصيل بمشروع أقدي (1989م-2000م) - زهرة الشمس

الموسم	المساحة	الإنتاج/ طن	الإنتاج/ جوال	معدل المطر
90/89	23404	6100	110914	657.7
91/90	64303	6698	121778	489.2
92/91	42748	7537	13738	700
93/92	61400	9507	161677	712
94/93	61250	7723	137876	715
95/94	45974	5037	77486	567.5
96/95	42000	8700	143285	5700
97/96	-	-	-	700
98/97	-	-	-	712
99/98	-	-	-	700
2000/99	-	-	-	5700

المصدر: الشركة العربية للزراعة بالنيل الأزرق "مشروع أقدي"، (1985م-2000م)



(-) لم تتم الزراعة في هذا الموسم

زهرة الشمس: من الجدول رقم (5- 9) نلاحظ أنه منذ (1990/1989م- 2000/1999م) أن هنالك خطة واضحة لزيادة المساحات المزروعة حيث بدأت بـ23404 في عام 1989م وتزايدت بصورة مستمرة حتى عام 1996/1995م بلغت 42000 ألف فدان، ورغم انخفاض معدل الامطار في عام 1990م نجد انه تزايد الانتاج الى 6698 طن/ فدان، وأيضاً تزايد الإنتاج من 6100 طن/ فدان إلى 8700 طن/ فدان في عام 1996/1995م.

#### جدول رقم (5-10)

#### المساحات والمحاصيل بمشروع أقدي (1989م-1995م) - الذرة

الموسم	المساحة	الإنتاج/ بالآلف طن	الإنتاج/ بالآلف جوال	معدل المطر
90/89	15,17	2,895	31,769	657,7
91/90	17,59	4,638	51,533	489,2
92/91	21,32	5,227	58,083	700
93/92	22,3	4,532	50,35	712
94/93	7,345	0,47	5,219	715
95/94	41,541	6,06	67,331	567,5
96/95	17	2,16	24	5700
97/96	23,7	-	-	700
98/97	8,80	-	-	712
99/98	15,6	-	-	700
2000/99	10,04	-	-	5700

المصدر: الشركة العربية للزراعة بالنيل الأزرق "مشروع أقدي"، (1985م-2000م)

(-) لم تتم الزراعة في هذا الموسم

الذرة : من الجدول رقم (5- 10) نلاحظ أنه منذ عام 1989م تزايدت المساحات المزروعة حيث بدأت بـ15,17 فدان وتزايد بصورة مستمرة حتى عام 1995/1994م بلغت 41.54 ألف فدان. وأيضاً تزايد الإنتاج من 2,895 طن/ فدان في عام 1990/1989م الى 4,638 طن/ فدان في عام 1991/1990م ، ثم بدأ في التناقص في عام 1994/1993م حتى وصل الى 2,16 طن/ فدان في عام 1996/1995م.

جدول رقم (5-11)

المساحات والمحاصيل بمشروع أقدي (1989م-1995م) - السمس

الموسم	المساحة - فدان	الإنتاج/ بالقنطار	معدل المطر
90/89	3172	4614	657.7
91/90	3150	3222	498.2
92/91	3910	2149	700
93/92	-	-	712
94/93	-	-	715
95/94	-	-	567.5
96/95	-	-	5700
97/96	-	-	700
98/97	-	-	712
99/98	-	-	700
2000/99	-	-	5700

المصدر: الشركة العربية للزراعة بالنيل الأزرق "مشروع أقدي"، (1985م-2000م)

(-) لم تتم الزراعة في هذا الموسم

السمس : من الجدول رقم (5- 11) نلاحظ أنه منذ عام 1982م بدأت المساحة المزروعة بـ1450 فدان، ثم تزايدت إلى 2306 فدان في عام 1983، وتزايد الإنتاج من 2346 قنطار/ فدان إلى 4980 قنطار/ فدان في عام 1983م وتزايدت بصورة مستمرة حتى عام 1986/1985م بلغت 6200 ألف فدان و7530 ألف فدان، وأيضاً تزايد الإنتاج من 11295 قنطار/ فدان إلى 19545 قنطار/ فدان، ثم بدأت المساحة في التناقص في عام 1989م و1990م حيث وصلت 3172 ألف فدان و3150 ألف فدان، وأيضاً تناقص الإنتاج إلى 4614 طن/ فدان و3222 طن/ فدان، وفي 1991م بلغت المساحة المزروعة 3910 ألف فدان ووصل الإنتاج إلى 2149 قنطار/ فدان .

جدول رقم (5-12)

المساحات والمحاصيل بمشروع أدي (1989م-2000م) - القطن

الموسم	المساحة - فدان	الإنتاج/ بالقنطار	معدل المطر
90/89	-	-	657.7
91/90	-	-	498.2
92/91	16088	15534	700
93/92	6200	18685	712
94/93	-	-	715
95/94	3680	2767	567.5
96/95	5350	20771	5700
97/96	-	-	700
98/97	-	-	712
99/98	-	-	700
2000/99	-	-	5700

المصدر: الشركة العربية للزراعة بالنيل الأزرق "مشروع أدي"، (1985م-2000م)

(-) لم تتم الزراعة في هذا الموسم

القطن: من الجدول رقم (5-12) نلاحظ أنه منذ عام 1991م بدأت المساحة المزروعة بـ16088 فدان، ووصل الإنتاج إلى 15534 قنطار/فدان و أيضاً زاد معدل الأمطار من 700 إلى 712 في عام 1992م ، وفي عام 1992/1993م تناقصت المساحة المزروعة إلى 6200 فدان ورغم ذلك زاد الإنتاج إلى 18685 قنطار/ فدان، وفي عام 1994/1995م انخفضت المساحة المزروعة 3680 ألف فدان ووصل الإنتاج إلى 2767 قنطار/ فدان، وفي عام 1995م زادت المساحة المزروعة إلى 5350 ألف فدان وتزايد الإنتاج إلى 20771 قنطار/ فدان .

جدول رقم (5-13)

المساحات والمحاصيل بمشروع أدي (1989م-2000م) - الدخن

الموسم	المساحة - فدان	الإنتاج / الجوال	معدل المطر
90/89	-	-	657,7
91/90	3551	6434	489,2
92/91	18000	20464	700
93/92	-	-	712
94/93	-	-	715
95/94	3540	1582	567,5
96/95	-	-	5700
97/96	-	-	700
98/97	-	-	712
99/98	-	-	700
2000/99	-	-	5700

المصدر: الشركة العربية للزراعة بالنيل الأزرق "مشروع أدي"، (1985م-2000م)

(-) لم تتم الزراعة في هذا الموسم

**الدخن:** من الجدول رقم (5-13) نلاحظ أنه بدأ الإنتاج في عام 1985م حيث بلغت المساحة المزروعة بـ 2435 فدان، ووصل الإنتاج إلى 2700 جوال/ فدان، وحتى عام 1990-1991م تزايدت المساحة المزروعة إلى 3551 فدان، وتزايد الإنتاج إلى 6434 جوال/ فدان، وفي عام 1991/1992م بلغت المساحة المزروعة 1800 ألف فدان، ووصل الإنتاج إلى 20464 جوال/ فدان، ثم بدأت المساحة في التناقص في عام 1994م/ 1995م حيث وصلت إلى 3540 ألف فدان وتناقص الإنتاج إلى 1582 جوال/ فدان. ونلاحظ أن معظم المواسم كانت مجمدة لمحصول الدخن.

جدول رقم (5-14)

المساحات والمحاصيل بمشروع أقدي (1989م-2000م) - الذرة الشامية

الموسم	المساحة - فدان	الإنتاج/ بالطن	الإنتاج بالجوال/ فدان
89/88	790	44	0,55
90/89	-	-	-
91/90	-	-	-
92/91	-	-	-
93/92	-	-	-
94/93	-	-	-
95/94	-	-	-
96/95	-	-	-
97/96	-	-	-
98/97	-	-	-
99/98	-	-	-
2000/99	-	-	-

المصدر: الشركة العربية للزراعة بالنيل الأزرق "مشروع أقدي"، (1985م-2000م)

(-) لم تتم الزراعة في هذا الموسم

الذرة الشامية : من الجدول رقم (5-14) نلاحظ أنه في عام 1989/1988م بلغت المساحة المزروعة 790 ألف فدان، ووصل الإنتاج إلى 44 طن/ فدان، ونلاحظ أن معظم المواسم كانت مجمدة بالنسبة لمحصول الذرة الشامية حتى عام 2000/99م .  
ويمكن توضيح مساهمة الشركة العربية للزراعة بالنيل الأزرق "مشروع أقدي" في زيادة الإنتاجية من خلال الجدول رقم (5-15) أدناه:

جدول رقم (5- 15)

إنتاجية المحاصيل تحت نظام الزراعة بدون حرث

المحصول	متوسط الإنتاجية كجم/فدان بالزراعة التقليدية لخمسة عشر عام 1983م/1998م	2001م	2002م	2003م	2004م	2005م	2006م	2007م	2008م	2009م
الذرة الرفيعة	190	1170	450	740	موسم مجهد	1100	693	514	616	318
القطن (زهرة)	135	480	270	620	بسبب عدم تسجيل الأرض	625	587	625	442	214
زهرة الشمس	157	509	80	572		625	431	529	405	215
السمسم	90	-	-	-		240	149	143	112	150
الذرة الشامية	-	-	-	-		-	-	1150	290	398
الدخن	-	-	-	-		-	-	400	300	595

المصدر: تقارير الشركة العربية للزراعة بالنيل الأزرق "أقدي"، (2000-2010م).

(-) لم تتم الزراعة في هذا الموسم

نلاحظ من الجدول رقم (5-15) أن هنالك تزايد في الإنتاجية بالنسبة لمحصول الذرة الرفيعة حيث بلغ متوسط إنتاجيته للأعوام (1983-1998م) 190 كجم/ فدان، والقطن بلغت 135 كجم/ فدان وزهرة الشمس بلغ المتوسط 157 كجم/ فدان ، والسمسم بلغ 90 كجم/ فدان، أما الذرة الشامية والدخن فكانت مجمدة. أما في عام 2001م فقد زادت الإنتاجية لمعظم المحاصيل فقد بلغت الذرة الرفيعة 1170 كجم/ فدان ، والقطن 480 كجم/ فدان ، وزهرة الشمس 509 كجم/ فدان ، أما السمسم والذرة الشامية والدخن فكانت مجمدة. وفي عام 2002م انخفضت الإنتاجية الى 450 كجم/ فدان لمحصول الذرة الرفيعة ، 270 كجم/ فدان للقطن، و 80 كجم/ فدان لزهرة الشمس، أما

الذرة الشامية والدخن فكانت مجمدة. وفي عام 2003م ارتفعت الانتاجية الى 740كجم/ فدان لمحصول الذرة الرفيعة ، 620 كجم/ فدان للقطن، و 572 كجم/ فدان لزهرة الشمس، أما السمسم والذرة الشامية والدخن فكانت مجمدة أيضاً. وفي عام 2004م تم تجميد الموسم، وفي عام 2005م ارتفعت الإنتاجية الى 1100كجم/ فدان لمحصول الذرة الرفيعة ، 625 كجم/ فدان للقطن، و 625 كجم/ فدان لزهرة الشمس، 240 كجم/ فدان للسمسم، أما الذرة الشامية والدخن فكانت مجمدة . وفي عام 2006م انخفضت الإنتاجية الى 693 كجم/ فدان لمحصول الذرة الرفيعة ، 587 كجم/ فدان للقطن، و 431 كجم/ فدان لزهرة الشمس، 149 كجم/ فدان للسمسم، و الذرة الشامية والدخن فكانت مجمدة. وفي عام 2007م انخفضت الإنتاجية الى 514 كجم/ فدان لمحصول الذرة الرفيعة، وارتفعت الى 625 كجم/ فدان للقطن، و 529 كجم/ فدان لزهرة الشمس، 143 كجم/ فدان للسمسم، و 1150 كجم/ فدان للذرة الشامية، و 400 كجم/ فدان للدخن. وفي عام 2008م ارتفعت الإنتاجية الى 616 كجم/ فدان لمحصول الذرة الرفيعة ، وانخفضت الى 442 كجم/ فدان للقطن، و 405 كجم/ فدان لزهرة الشمس، 112 كجم/ فدان للسمسم، و 290 كجم/ فدان للذرة الشامية، و 300 كجم/ فدان للدخن. وفي عام 2009م انخفضت الإنتاجية الى 318 كجم/ فدان لمحصول الذرة الرفيعة ، وانخفضت الى 214 كجم/ فدان للقطن، و 215 كجم/ فدان لزهرة الشمس، وارتفعت الى 150 كجم/ فدان للسمسم، و 398 كجم/ فدان للذرة الشامية، و 595 كجم/ فدان للدخن.

أما عن إنتاج المحاصيل والمساحات المخطط والفعلي بمشروع أقدي (2010م-2016م) - بالطن فيمكن ملاحظته من خلال الجدول رقم جدول رقم (5-16) و(5-17) على التوالي.

#### جدول رقم (5-16)

#### إنتاج المحاصيل بمشروع أقدي (2010م-2016م) - بالطن

العام	المحصول	القطن	الذرة الرفيعة	زهرة الشمس	السمسم	الذرة الشامية	الدخن
2010م	المخطط	15,000	18,000	13,507	5,000	5,000	5,000
	الفعلي	15,000	8,370	13,507	5,000	5,000	5,184
2011م	المخطط	20,000	13,000	20,000	2,000	5,000	500
	الفعلي	10,020	10,356	10,400	1,500	238	-
2012م	المخطط	10,000	10,200	11,000	-	1,800	-

يتبع جدول رقم (5-16)

						الفعلي	
-	1,700	-	10,200	10,200	10,000		
-	3,000	-	15,000	12,000	20,000	المخطط	2013م
-	-	-	17,273	14,782	6,355	الفعلي	
-	-	241	4,815	9,867	3,573	المخطط	2014
-	-	58	1,730	4,125	3,573	الفعلي	
-	-	900	1,100	14,000	2,800	المخطط	2015
-	-	900	1,100	14,000	2,800	الفعلي	
-	-	2000	5000	30,000	5700	المخطط	2016
-	-	2800	5110	3,055	5713	الفعلي	

المصدر: تقارير الشركة العربية للزراعة بالنيل الأزرق "أقدي"، (2010-2017م).

(-) لم تتم الزراعة في هذا الموسم

نلاحظ من الجدول رقم (5-16) أن هنالك تزايد في الإنتاج بالنسبة لمحصول القطن حيث بلغ في عام 2010م 15,000 طن وهي نسبة ما خطط، واستمر في تزايد حتى عام 2012م، وفي عام 2013م تناقص الإنتاج إلى 6,355 طن، واستمر حتى عام 2015م وصل إلى 2,800 طن، وتزايد في عام 2016م إلى 5,713 طن. أما الذرة الرفيعة فنجد أن هنالك تذبذب في الإنتاج بين المخطط والفعلي حيث أن المخطط بلغ 18,000 طن في عام 2010م ولكن الإنتاج الفعلي 8,370 طن، وفي 2011م بلغ الإنتاج الفعلي 10,356 طن مقابل المخطط 13,000 طن، وفي 2013م بلغ الإنتاج الفعلي 14,782 طن مقابل المخطط 12,000 طن وهي زيادة معتبرة، ثم انخفض الإنتاج في 2014م إلى 4,125 طن مقابل ما خطط له 9,867 طن، وفي 2016م وصل إلى 3,055 طن، أما بالنسبة لزهرة الشمس بلغ الإنتاج الفعلي في عام 2010م 13,507 طن، مقابل المخطط 13,507 طن، ثم ارتفع إلى 10,400 طن في عام 2011م مقابل ما خطط له 20,000 طن، وفي 2012م وصل الإنتاج الفعلي إلى 10,200 طن مقابل المخطط 11,000 طن، ثم ارتفع الإنتاج الفعلي إلى 17,273 طن مقابل المخطط 15,000 طن في عام 2013م، ووصل إلى 1,730 طن مقابل المخطط 4,815 طن في عام 2014م، وفي عام 2015م وصل الإنتاج الفعلي والمخطط إلى 1,100 طن، وفي عام 2016م فاق الإنتاج الفعلي 5110 طن الإنتاج المخطط له 5000 طن. أيضاً نلاحظ أن هنالك مواسم مجمدة للسهم ففي عام 2010م بلغ الإنتاج الفعلي والمخطط 5,000 طن، وفي 2011م بلغ المخطط 2,000 طن مقابل الفعلي 1,500 طن، وفي عام 2014م انخفض



الإنتاج الفعلي إلى 58 طن مقابل الإنتاج المخطط 241 طن، ثم ارتفع في عام 2015م إلى 900 طن، واستمر في الزيادة في عام 2016م إلى 2800 طن مقابل المخطط 2000 طن. أما الدخن فمعظم المواسم مجمدة، ففي عام 2010م بلغ الإنتاج الفعلي 5,184 طن مقابل المخطط 5,000 طن، وكذلك بالنسبة للذرة الشامية ففي عام 2010م بلغ الإنتاج الفعلي 5000 طن مقابل المخطط 5,000 طن، وفي 2011م انخفض الإنتاج الفعلي إلى 238 طن مقابل المخطط 5,000 طن، وتزايد الإنتاج الفعلي في عام 2012م إلى 1,700 طن مقابل المخطط 1,800 طن.

#### جدول رقم (5-17)

#### المساحات المخططة والمنفذة بمشروع أقدي (فدان) للفترة (2010م-2016م)

العام	المحصول	القطن	الذرة الرفيعة	زهرة الشمس	السهم	الذرة الشامية	الدخن
2010م	المخطط	15,000	18,000	13,507	5,000	5,000	5,000
	الفعلي	15,000	18,370	13,507	5,000	5,000	5,184
2011م	المخطط	20,000	13,000	20,000	2,000	5,000	0
	الفعلي	10,020	10,356	10,400	1,500	238	500
2012م	المخطط	10,000	10,200	11,000	0	1,800	0
	الفعلي	20,000	10,200	10,200	0	1,700	0
2013م	المخطط	20,000	12,000	15,000	0	3,000	0
	الفعلي	6,355	14,782	17,273	0	0	0
2014	المخطط	5,300	15,100	10,550	241	0	0
	الفعلي	5,105	14,096	9,630	58	0	0
2015	المخطط	2,000	14,000	2,000	900	0	0
	الفعلي	2,755	8,060	558	0	0	0
2016	المخطط	1350	8000	1600	2000	0	0
	الفعلي	1350	8677	1650	2100	0	0

المصدر: تقارير الشركة العربية للزراعة بالنيل الأزرق "أقدي"، (2010-2017م).

نلاحظ من الجدول رقم (5-17) والذي يوضح المساحات المخططة والمنفذة بمشروع أقدي (فدان) للفترة (2010م-2016م) أن هنالك تزايد في المساحات المخططة والمنفذة ففي عام 2010م بلغت جملة المساحات المخططة 61,507 فدان مقابل المساحات الفعلية 62,061 فدان، وفي عام

2011م المساحات المخططة 60,000 فدان ولكن انخفضت المساحات الفعلية إلى 33,014 فدان، وفي عام 2012م انخفضت المساحات المخططة إلى 33,000 فدان ولكن زادت المساحات الفعلية 32,100 فدان، وفي عام 2013م وصلت المساحات المخططة إلى 50,000 فدان، والمساحات الفعلية بلغت 38,410 فدان، أما في عام 2014م فنجد أنه تناقصت المساحات المخططة إلى 32,550 فدان والمساحات الفعلية إلى 30,631 فدان، وفي عام 2015م وصلت المساحات المخططة إلى 21,000 فدان والمساحات الفعلية إلى 11,493 فدان، وفي عام 2016م بلغت المساحات المخططة 12950 فدان والمساحات الفعلية 13777 فدان.

أما عن المساحات المزروعة والإنتاج للمحاصيل في السودان (فدان) للفترة (1990م-2016م) فيمكن توضيحها من خلال جدول رقم (5-18).

### جدول رقم (5-18)

#### المساحات المزروعة والإنتاج للمحاصيل في السودان (فدان) للفترة (1990-2016م)

(المساحة / ألف فدان - إنتاج / ألف طن)

العام	المحصول	القطن	الذرة الرفيعة	الفول	السهم	القمح	الدخن	الإجمالي
1990	المساحة	438	6570	531	1104	1103	1580	11326
	الإنتاج	248	1175	138	81	680	86	2408
1991	المساحة	362	12141	531	1280	903	2663	17880
	الإنتاج	262	3581	180	97	838	309	5267
1992	المساحة	337	14762	1296	3207	782	3710	24130
	الإنتاج	162	4042	390	268	489	449	5800
1993	المساحة	284	284	1830	2415	815	2705	8333
	الإنتاج	206	206	460	168	509	319	1868
1994	المساحة	438	14122	1814	3206	662	7706	27948
	الإنتاج	259	3922	452	170	448	971	6222
1995	المساحة	5750	709	3556	580	12007	589	23191
	الإنتاج	383	527	313	738	2450	307	4718
1996	المساحة	693	15602	2251	4430	782	3879	27637
	الإنتاج	297	4129	815	416	641	483	6781
1997	المساحة	421	12645	3647	3760	607	6685	27765

يتبع جدول رقم (5-18)

الإجمالي	الدخن	القمح	السمسم	الفول	الذرة الرفيعة	القطن	المحصول	العام
5720	643	535	279	1104	2922	237	الإنتاج	1998
28079	6577	345	3156	2658	15024	319	المساحة	
5997	670	172	224	610	4156	165	الإنتاج	1999
25886	5699	219	5177	3607	10780	404	المساحة	
4583	499	214	329	1047	2347	147	الإنتاج	2000
23860	5237	279	4477	3482	9981	404	المساحة	
4735	483	303	282	947	2488	232	الإنتاج	2001
28624	6794	267	3880	3646	13693	344	المساحة	
6698	578	243	269	990	4388	230	الإنتاج	2002
22372	5817	209	1836	2439	11674	397	المساحة	
4637	581	330	122	550	2800	254	الإنتاج	2003
27264	2685	410	3783	2542	17453	391	المساحة	
7357	842	398	399	790	4690	238	الإنتاج	2004
20430	3780	382	3627	2289	9876	476	المساحة	
4372	280	364	277	520	2609	322	الإنتاج	2005
27403	5207	399	4339	1427	15613	418	المساحة	
6609	642	401	400	555	4356	255	الإنتاج	2006
28746	7915	631	2672	1435	15658	435	المساحة	
7538	797	680	242	564	5011	244	الإنتاج	2007
27797	5704	741	3483	1770	15884	215	المساحة	
5893	741	130	346	663	3906	107	الإنتاج	2008
28460	5458	948	3544	2269	16009	232	المساحة	
7213	637	980	350	942	4197	107	الإنتاج	2009
24564	4800	535	3031	2742	13364	92	المساحة	
4350	471	403	248	549	2630	49	الإنتاج	2010
31173	6009	435	3529	3822	17278	100	المساحة	
7100	667	292	363	1102	4605	71	الإنتاج	2011
28720	5458	535	4018	4993	13364	352	المساحة	
6730	637	403	187	1032	4197	274	الإنتاج	2012
44230	8953	440	6141	6501	22018	177	المساحة	

يتبع جدول رقم (5-18)

الإجمالي	الدخن	القمح	السمسم	الفول	الذرة الرفيعة	القطن	المحصول	العام
8354	1091	279	562	1767	4524	131	الإنتاج	
32477	4590	291	2848	4817	19738	193	المساحة	2013
4130	359	192	205	963	2249	162	الإنتاج	
47955	9826	564	7764	4817	24808	176	المساحة	2014
10479	1084	473	721	1871	6208	176	الإنتاج	
38815	7120	548	5757	5336	19832	222	المساحة	2015
5585	486	779	329	1042	2744	205	الإنتاج	
12127	0	0	2100	0	8677	1350	المساحة	2016
11568	0	0	2800	0	3055	5713	الإنتاج	

المصدر: جمهورية السودان، وزارة المالية والاقتصاد الوطني، العرض المالي والاقتصادي، الخرطوم.

من الجدول رقم (5-18) للمساحات المزروعة والإنتاج للمحاصيل في السودان (فدان) للفترة (1990م-2016م) (المساحة / ألف فدان - إنتاج/ ألف طن) نلاحظ الآتي:

أن هنالك تزايد في المساحات المزروعة ففي عام 1990م بلغت جملة المساحات المزروعة 11326 ألف فدان والإنتاج بلغ 2408 ألف طن، وفي عام 1991م بلغت المساحات المزروعة 17880 ألف فدان، والإنتاج بلغ 5267 ألف طن، وفي عام 1992م زادت المساحات المزروعة إلى 24130 ألف فدان، وزاد الإنتاج إلى 5800 ألف طن، وفي عام 1992م نقصت المساحات المزروعة إلى 8333 ألف فدان ونقص الإنتاج إلى 1868 ألف طن، واستمرت المساحات المزروعة والإنتاج في التذبذب، وبلغت المساحات المزروعة إلى 31173 ألف فدان في عام 2010م وارتفع الإنتاج إلى 7100 ألف طن، وبلغت المساحات المزروعة إلى 44230 ألف فدان في عام 2012م وارتفع الإنتاج إلى 8354 ألف طن، وفي عام 2013م وانخفضت المساحات المزروعة إلى 32477 ألف فدان وقل الإنتاج إلى 4130 ألف طن، أما في 2014م ارتفعت المساحات المزروعة إلى 47955 ألف فدان وزاد الإنتاج إلى 10479 ألف طن، وفي عام 2015م انخفضت المساحات المزروعة إلى 38815 ألف فدان وقل الإنتاج إلى 5585 ألف طن، وفي عام 2016م بلغت المساحات المزروعة 12127 ألف فدان وزاد الإنتاج إلى 11568 ألف طن.

## إختبار فرضيات البحث:

فيما يتعلق باختبار فرضيات هذه الدراسة فقد كانت النتائج على النحو التالي:

**الفرضية الأولى:** أشارت الدراسة إلى صحة الفرضية القائلة أن الإستثمارات الأجنبية المباشرة تؤثر تأثيراً ايجابياً على النمو الاقتصادي بالسودان، فقد إتضح من خلال مؤشرات مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر في السودان أن هنالك تحسن في نسبة مؤشرات معدل النمو الحقيقي للنتائج المحلي الإجمالي في السودان للفترة (1990-2016م)، ونسبة عجز الميزانية العامة في السودان إلى الناتج المحلي الإجمالي، ومؤشر نسبة الحساب الجاري لميزان المدفوعات إلى الناتج المحلي الإجمالي، ومؤشر نسبة معدل التضخم إلى الناتج المحلي الإجمالي.

**الفرضية الثانية:** بينت نتائج الدراسة صحة الفرضية الثانية التي تشير إلى أن الإستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الزراعي بالسودان يعتبر ضئيل للغاية، وذلك من خلال استعراض نصيب القطاعات الاقتصادية (الصناعي والخدمي والزراعي) حيث يلاحظ أن عدد المشروعات الأجنبية والأجنبية المشتركة المقدمة خلال الفترة (2000م - 2016م) والتي بلغ عددها حوالي 4252 مشروعاً في كافة القطاعات الاقتصادية مقارنة بـ 272 مشروعاً في عام 2000م، يتصدرها القطاع الخدمي 2019 مشروعاً، ويليه القطاع الصناعي 1944 مشروعاً، ويأتي القطاع الزراعي في المؤخرة بحوالي 289 مشروعاً وهي نسبة ضئيلة من جملة هذه الإستثمارات وهذا يستلزم من الدولة عملية التنمية الزراعية، والقطاع الزراعي نلاحظ أن نصيبه من الإستثمارات الأجنبية شهد تذبذباً حيث بلغ في العام 2000م 14 مشروعاً، ثم اخذ في الارتفاع حيث بلغ 30 مشروعاً في العام 2003م، ثم تناقص حتى عام 2013م بلغ 33 مشروعاً، وتناقص في عامي 2014م و2015م وتزايد في العام 2016م، ويرى الباحث أن هذا التذبذب ناتج عن طبيعة المنتجات الزراعية حيث تواجه بأسعار عالمية، وانخفاض معدلات الأمطار وأن معظم هذه المنتجات أولية، إضافة إلى التحول الذي شهده السودان في التحول من الإقتصاد الزراعي إلى الإقتصاد الصناعي والخدمي .

ويتضح أن هذه المشروعات تركز في قطاعين هما الصناعي والخدمي وتدني النسبة كثيراً في القطاع الزراعي لأسباب أهمها التقصيرات التي صاحبت هذا القطاع من صعوبة تخصيص للمستثمر وتعقيدات الإجراءات خاصة في الولايات، أما القطاع الصناعي والخدمي فإن الإجراءات فيهما سهلة في الحصول على الأرض إضافة إلى العائد السريع والمجز ووجود سوق استهلاك كبير للمنتجات الصناعية وكذلك الطلب العالي للخدمات في كافة ضروبها.

**الفرضية الثالثة :** أشارت هذه الدراسة إلى صحة الفرض القائل بأن زيادة تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر نحو القطاع الزراعي يؤدي إلى تحسين أداء هذا القطاع ومن ثم أداء الإقتصاد ككل، فقد تبين أنه خلال الفترة (2000-2016م) كانت متوسط نسبة مساهمة القطاعات (الصناعي والخدمي والزراعي) في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000-2016م) 21.9% و 41.1% و 35.6% على التوالي، ونلاحظ أن متوسط مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي بلغت 35.6% وهي أعلى من نسبة مساهمة القطاع الصناعي والتي بلغت 21.9%.

و نلاحظ بالرغم من تدني نصيب القطاع الزراعي من الإستثمار الأجنبي المباشر الا انه يأتي في المرتبة الثانية في مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي،حيث كان نصيب القطاعات (الصناعي والخدمي والزراعي) من الإستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (2000-2016م) كالآتي: بلغ نصيب القطاع الصناعي 40139 مليون دولار، والقطاع الخدمي 32137 مليون دولار، والقطاع الزراعي 29512 مليون دولار وهي قليلة مقارنة بأهمية القطاع .

**الفرضية الرابعة :** أشارت هذه الدراسة إلى صحة الفرض القائل بأنه تعتبر قوانين الإستثمار في السودان محفزة للإستثمار الأجنبي المباشر، حيث تبين من خلال استعراض قوانين الإستثمار الأجنبي في السودان أنها مشجعة ومحفزة للإستثمار .

**الفرضية الخامسة :** أشارت هذه الدراسة إلى صحة الفرض القائل بأنه يساعد الإستثمار الأجنبي المباشر في نقل التقنية الإنتاجية ومن ثم زيادة الإنتاج ، حيث نلاحظ أنه خلال فترة الدراسة (1990-2016م) بأنه زادت المساحات الإنتاجية والإنتاج ( الشركة العربية السودانية للزراعة بالنيل الأزرق - مشروع أقدي)، وتم استخدام تقنيات متطورة مثل الزراعة بدون حرث .

**الفرضية السادسة :** أشارت هذه الدراسة إلى صحة الفرض القائل بأنه يسهم الإستثمار الأجنبي المباشر في خلق فرص عمل للعمالة السودانية، فقد اتضح أن حجم العمالة في المشروعات الأجنبية والجنبية المشتركة المصدقة خلال الفترة من (2000 - 2017م) بلغ إجمالي نصيب القطاع الزراعي خلال فترة الدراسة 46675 عامل مقارنة بنصيب القطاع الصناعي 111195 عامل، ونصيب القطاع الخدمي 125830 عامل، من الإجمالي البالغ 283700 عامل، أما بالنسبة لحجم العمالة في المشروعات الوطنية المصدقة خلال الفترة من (2000 - 2017م) أدت الإستثمارات الأجنبية إلى توفير الكثير من فرص العمل للعمالة الوطنية حيث بلغ إجمالي نصيب القطاع الزراعي خلال فترة الدراسة 28724 عامل مقارنة بنصيب القطاع الصناعي 280328 عامل، و القطاع الخدمي 478518 عامل من الإجمالي البالغ 787570 عامل.

## الخاتمة

لقد توصل الباحث خلال فترة الدراسة (1990م- 2016م) على مجموعة من الاستنتاجات ويوصي الباحث بعدد من التوصيات.

### أولاً: النتائج

توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج تتمثل في الآتي:

- 1/ ساهمت الإستثمارات الأجنبية المباشرة بجانب عوامل أخرى في السودان في رفع معدل النمو الاقتصادي من سالب 5.5% في عام 1990م إلى 4.9% في عام 2016م.
- 2/ تركزت الإستثمارات الأجنبية المباشرة في السودان خلال فترة الدراسة (1990م-2016م) في قطاعي الصناعة والخدمات وأهملت القطاع الزراعي.
- 3/ اكتسب السودان من الإستثمارات الأجنبية المباشرة نقل وتوطين التقنية والاستفادة من الخبرات الأجنبية وتطوير مهارات العمالة السودانية.
- 4/ ساهمت الإستثمارات الأجنبية المباشرة في السودان في خلق فرص العمل للعمالة السودانية بشكل فعال.
- 5/ ساهمت الشركة العربية السودانية للإنتاج الزراعي بالنيل الأزرق في التنمية الاقتصادية بصورة عامة والتنمية الريفية بصورة خاصة.
- 6/ الشركة العربية السودانية للزراعة بالنيل الأزرق هي أول من وطن وطبق نظام الزراعة بدون حرث في المنطقة العربية .
- 6/ ساهمت الشركة العربية السودانية للإنتاج الزراعي بالنيل الأزرق في زيادة الإنتاجية والمساحات المزروعة.



## ثانياً : التوصيات

- 1/ العمل على تشجيع المستثمرين الأجانب للاستثمار في القطاع الزراعي بالسودان وتقديم الدعم اللازم لهم للدخول في هذا القطاع الحيوي الذي يعول عليه كثيراً في المساهمة بالسودان في غذاء سكان العالم لما له من إمكانيات تؤهله لذلك.
- 2/ أن تضع الدولة في السودان أولويات لهذه الإستثمارات الأجنبية المباشرة وتوجيهها حسب المجالات المهمة لها.
- 3/ العمل على خلق نوع من التوازن بين القطاعات الاستثمارية المختلفة وعدم تركيز الإستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاعات معينة وإهمال القطاعات الأخرى.
- 4/ العمل على تذليل كافة المشاكل والمعوقات التي تعوق تطور القطاع الزراعي في السودان، وتطويره للقيام بدوره في الاستغلال الأمثل لموارد البلاد المتنوعة وتحقيق الأمن الغذائي.
- 5/ السعي لجذب المزيد من الإستثمارات الأجنبية المباشرة للسودان وخاصة في المجالات التي يمتاز فيها السودان بميزة نسبية.
- 6/ الاهتمام بالقطاع الزراعي حتى يعود الى سابق عهده من أجل المساهمة الفاعلة في الناتج المحلي الاجمالي ومن ثم ينعكس على الاداء الاقتصادي.
- 7/ نشر وتعميم نظام الزراعة بدون حرث على كل السودان.

## مقترحات لدراسات مستقبلية:

توصي هذه الدراسة بإجراء بحوث علمية في المجالات التالية:

1. دور الإستثمار الأجنبي المباشر في تطوير قطاع الثروة الحيوانية في السودان.
2. دور مفوضية تشجيع الإستثمار في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في السودان.
3. دور الإستثمار الأجنبي المباشر في تطوير القطاع الصناعي في السودان.



## المصادر والمراجع

### أولاً: المصادر:

القرآن الكريم.

### ثانياً: المراجع:

1. البنك الدولي للإنشاء والتعمير (1989م)، تقرير عن التنمية في العالم.
2. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار في الدول العربية (1999م)، سلسلة دراسات اقتصادية واستثمارية، السنة الثانية، اصدار 1، الكويت .
3. المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وائتمان الصادرات (2015-2016م)، التقرير السنوي .
4. إمام محمد سعد (2013م)، البترودولار والإستثمار الأجنبي، دراسة تحليلية تداعيات أسعار البترول على أسواق رأس المال والتمويل الدولي، القاهرة، المكتب العربي للمعارف .
5. أميرة حسب الله محمد (2005م)، محددات الإستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، مصر، الدار الجامعية، الإسكندرية .
6. باسم حمادي الحسن (2014م)، الإستثمار الأجنبي المباشر، عقود التراخيص النفطية وأثرها في تنمية الاقتصاد، منشورات الحلبي، الطبعة الأولى، بيروت .
7. بخيطة محجوب الشفيق حجر (2014م)، اقتصاديات إنتاج المحاصيل والعائد للعمالة الأسرية في القطاع التقليدي بالسودان، الإدارة العامة للتخطيط والاقتصاد الزراعي، شركة مطابع السودان.
8. جابر فهمي عمران (2013م)، الإستثمارات الأجنبية في منظمة التجارة العالمية حمايتها- تسوية منازعتها، دراسة مقارنة مع الإستثمارات في ضوء الفقه الإسلامي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية .
9. حسان خضر (2004م)، الإستثمار الأجنبي المباشر-تعريف وقضايا، إصدارات جسر التنمية، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية .
10. حسن احمد مكي (1988م)، التمويل الصناعي في السودان، مطابع دار المعارف، الطبعة الأولى.
11. حصر وتحليل الإستثمار الأجنبي المباشر في السودان (2015م)، وزارة الاستثمار .
12. دريد محمود السامراني (2006م)، الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت .

13. رضا عبد السلام (2002م)، محددات الإستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة: دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية مع التطبيق علي مصر، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة ، مصر .
14. سرمد كوكب الجميل (2002م)، التمويل الدولي: مدخل في الهياكل والعمليات والأدوات، الطبعة الأولى، الدار الجامعية للطباعة والترجمة والنشر، الموصل،العراق .
15. سليمان سيد أحمد السيد(2000م)، الزراعة وتحديات العولمة، مطبعة الإدارة العامة للإرشاد الزراعي،الطبعة الثانية، الخرطوم .
16. سليمان عمر محمد الهادي (2013م)، الإستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة في الإقتصاد الإسلامي والإقتصاد الوضعي،الطبعة الأولى، الأكاديميون للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية .
17. عبد الرازق حمد حسين الجبوري (2014م)، دور الإستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية،الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر، الأردن .
18. عبد السلام أبو قحف (2011م)، اقتصاديات الأعمال، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية ، مصر .
19. عبد الفتاح محمد أحمد جاويش (2016م)، إدارة الإستثمار الأجنبي، مكتبة الوفاء القانونية، الطبعة الأولى، القاهرة .
20. عبد الكريم جابر العيساوي (2015م)، التمويل الدولي (مدخل حديث)، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثانية.
21. عبد اللطيف أحمد عجمي (2011م)، القطاع الزراعي في السودان وتحديات ما بعد إستفتاء الجنوب، وزارة الزراعة، الإدارة العامة للتخطيط ، الخرطوم.
22. عبد الوهاب عثمان شيخ موسى(2001م)، منهجية الاصلاح الاقتصادي في السودان خلال الفترة(1970-2000م)، شركة مطابع السودان للعملة.
23. عصام عمر مندور(2010م)، محددات الإستثمار الأجنبي المباشر في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية .
24. على عبد الوهاب نجا (2015م)، الإستثمار الأجنبي المباشر وأثره على التنمية الاقتصادية في المنطقة العربية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية.
25. علي عثمان الخضر(2007م)، أساسيات إنتاج المحاصيل الحقلية، الشريف الأكاديمية،الخرطوم.

26. علي لطفي (2009م)، الاستثمارات العربية ومستقبل التعاون الاقتصادي العربي، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية.
27. عمران عباس يوسف، د. عمر محمد التوم (2010م)، القطاع الزراعي والخرط الإستثمارية لولاية النيل الأبيض، دار عزة، الخرطوم، الطبعة الأولى.
28. محسن جواد العبادي (2015م)، الإستثمار بالعملات الأجنبية، عمان، الأردن، دار أمجد للنشر والتوزيع .
29. ناجي اسكندر عوض (2008م)، دليل الإستثمار في قطاع الثروة الحيوانية والسمكية، الطبعة الأولى، الحياة الجديدة، الخرطوم.

### ثانياً: الرسائل العلمية:

1. إبتهاج هاشم محمد الجزولي (2011م) - أثر السياسات الاقتصادية على جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في السودان خلال الفترة (1990م - 2010م) - رسالة دكتوراه (غير منشورة) - جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
2. أشراقة محمد صالح إبراهيم (2014م)، أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على مؤشرات الإقتصاد الكلي في السودان في الفترة (1990م - 2009م) - رسالة دكتوراه (غير منشورة) - جامعة دنقلا.
3. أمجد حسن سيد المحنة (2017م)، الاقتصاد العراقي ودور الإستثمار الأجنبي المباشر فيه، جامعة القادسية، لنيل درجة البكالوريوس، منشور، ص15.
4. حليلة يونس (2006م)، الأثر الاقتصادي للإستثمار الأجنبي في السودان بالتطبيق علي قطاع التعدين شركة أرياب لتعدين الذهب في الفترة 1990م - 2002م - رسالة دكتوراه (غير منشورة) - جامعة النيلين.
5. خالد هاشم إبراهيم محمد (2011م)، دالة الإستثمار الأجنبي المباشر في السودان خلال الفترة (1989م - 2007م) - بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير (غير منشور)، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين.
6. سيف الدين ميرغني محمد (2006م)، تأثير الإستثمارات الأجنبية المباشرة على تنمية القطاع الزراعي في السودان (1992-2002م) - رسالة ماجستير (غير منشورة) - جامعة الزعيم الأزهرى.

7. صفية عمر حب الله (2010م)، أثر العولمة والمتغيرات الاقتصادية الكلية علي جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في السودان في الفترة(1970م- 2008م) -رسالة دكتوراه (غير منشورة) -كلية الدراسات العليا- جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا .
8. عبد الوهاب الوقيع محمد علي (2010م)- دور الإستثمارات الأجنبية في تطوير القطاع الصناعي في السودان في الفترة (1990م-2005م)- رسالة دكتوراه (غير منشورة)-جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
9. مي موسي سليمان علي (2006م)، أثر دالة الإستثمار علي النمو الاقتصادي في السودان خلال الفترة (1990م-2005م) - رسالة دكتوراه (غير منشورة) -كلية الدراسات العليا- جامعة النيلين.
10. هالة أبوبكر عبد الله مارن(2013م)، أثر الإستثمارات الأجنبية على التنمية الاقتصادية في السودان بالتطبيق على تجربتي استثمارات (الصين وماليزيا) في الفترة (1996م-2011م)- رسالة دكتوراه (غير منشورة)-جامعة الزعيم الأزهري .

### ثالثاً: القوانين والدوريات:

1. علي عبد القادر علي(2004م)، محددات الإستثمار الأجنبي المباشر-إصدارات جسر التنمية-العدد الرابع والثلاثون - المعهد العربي للتخطيط-الكويت.
2. علي عبد القادر(2004م) ورقة بعنوان محددات الإستثمار الأجنبي المباشر، جسر التنمية، العدد31، السنة الثالثة، المعهد العربي للتخطيط، الكويت .
3. فتح الرحمن علي محمد صالح(2010م)، واقع الإستثمار في السودان ومعالجة مهادته مؤسسياً- ورقة عمل مقدمة للمركز العالمي للدراسات الأفريقية (منشورة)، الخرطوم .
4. قانون تشجيع الاستثمار لسنة 1999 م تعديل 2007 م ولائحته التنفيذية ، جمهورية السودان ، وزارة الاستثمار .
5. قانون تشجيع الاستثمار لسنة 2013 م ولائحته التنفيذية ، جمهورية السودان ، وزارة الاستثمار .
6. لائحة تأسيس الشركة العربية السودانية "أقدي .
7. ورقة عمل الإصلاح المؤسسي من اجل ترقية الاستثمار الزراعي(2005م)، أسبوع الاستثمار الزراعي الأول 3/19-3/24/2005م، وزارة الزراعة والغابات بالتعاون مع الإدارة العالمية للتعاون الدولي والاستثمار - الخرطوم- السودان.

## رابعاً: الإنترنت:

1. المركز الإقليمي للدراسات الإقتصادية -1/4/2016-www.rcssmideast.org  
AT11:30AM
2. محمد نوري حامد، واقع الاستثمار في السودان، على الموقع  
<http://www.alnourseconomics.com>-1/5/2016-AT10:30AM
3. هنادي النور، الإستثمار في السودان تجديد الرؤية، على الموقع  
<http://www.alintibaha.net>-20/5/2016-AT 11:30AM

الملاحق

**ملحق رقم (1)**  
**أسماء الشركات الأجنبية في القطاع الزراعي**

الرقم	إسم المشروع	تاريخ البداية	الجنسية	الموقع		المحاصيل الزراعية
				المحلية	الولاية	
1	شركة أفرويكوست	2012م	مصري سوداني	الخرطوم	غرب أدرمان	5000 فدان
2	مشروع الحداد	2012م	سعودي يمني	39 كيلو	-	5000 فدان حالياً 1000 فدان
3	مشروع الجميح	لم يبدأ حتى الآن	سعودي	الشمالية	الدبة	50000 فدان
4	الحربي كمبني	لم يبدأ حتى الآن	سعودي	الشمالية	الدبة	لم يبدأ برسيم
5	مشروع الراجحي	2015م	سعودي	الشمالية	الدبة	104 الف فدان
7	مشروع الروابي	2013م	سعودي	نهر النيل	بربر	260000 فدان
8	مشروع الصافي	2014م	سعودي	الشمالية	القولد	20000 فدان
9	مشروع الزيارا	2014م	قطري	الشمالية	دنقلا / السليم	10000 فدان
10	مشروع أمطار	2013م	إماراتي	الشمالية	الدبة	11000 فدان
11	مشروع بن جيلان	لم يبدأ	سعودي	الشمالية	القولد	10000 فدان
12	مشروع كروان	2010	باكستاني سعودي	نهر النيل	شندي	4000 فدان
13	مشروع هاتكو	لم يبدأ	سعودي	الشمالية	القولد	أرز ، برسيم، قمح

14	مشروع هوي ميا	2009	سوري سوداني	الشمالية	غرب دنقلا	50000 فدان	برسيم
15	مشروع ليوا القبيسي	بدأ في	إماراتي	الشمالية	نهر النيل	-	بطاطس ، عدس
16	مشروع نادك الزراعي	بدأ في 2013م قرب المطار	سعودي	شمال كردفان		50000 فدان	رودس
17	مشروع نادك الزراعي	لم يبدأ حتى الآن	سعودي	الشمالية	دنقلا	50000 فدان	25 برسيم ، 25 رودس
18	مشروع عيون المها		قطري	الشمالية	مروي	2000 فدان	-
19	مشروع سو قطرة	لم يبدأ حتى الآن	يمني	الشمالية	القولد	10000 فدان	برسيم
20	مشروع تاركو	لم يبدأ	سوري	الشمالية	الدبة	30000 فدان	برسيم
21	مشروع تاركو	لم يبدأ	سوري	الشمالية	الدبة	30000 فدان	-
22	مشروع تالا كمبني الزراعي	بدأ في 2003	سعودي	نهر النيل	شندي	30000 فدان	برسيم
23	مشروع GLB	بدأ في 2014م	لبناني	الولاية الشمالية	نهر النيل	217000 فدان	31رودس+32برسد يم
24	مشروع الراجحي	2015	سعودي	نهر النيل	بربر	260000 فدان	11محور برسيم
25	مشروع إمارات الخير	2001م	إماراتي			2000 فدان	
26	شركة البشائر الأردنية	1999م	أردني			9000 فدان	

المصدر : جمهورية السودان ، وزارة ازراعة الاتحادية ، الخرطوم، 2018م



ملحق رقم (2)

مواقع مشاريع الشركة العربية في مزرعتها غرب افي بمساحة 219 فدان

211	201	191	181	171	161	151	141	131	121	111	101	91	81	71	61	51	41	31	21	11	1	
212	202	192	182	172	162	152	142	132	122	112	102	92	82	72	62	52	42	32	22	12	2	
213	203	193	183	173	163	153	143	133	123	113	103	93	83	73	63	53	43	33	23	13	3	
214	204	194	184	174	164	154	144	134	124	114	104	94	84	74	64	54	44	34	24	14	4	
215	205	195	185	175	165	155	145	135	125	115	105	95	85	75	65	55	45	35	25	15	5	
216	206	196	186	176	166	156	146	136	126	116	106	96	86	76	66	56	46	36	26	16	6	
217	207	197	187	177	167	157	147	137	127	117	107	97	87	77	67	57	47	37	27	17	7	
218	208	198	188	178	168	158	148	138	128	118	108	98	88	78	68	58	48	38	28	18	8	
219	209	199	189	179	169	159	149	139	129	119	109	99	89	79	69	59	49	39	29	19	9	
220	210	200	190	180	170	160	150	140	130	120	110	100	90	80	70	60	50	40	30	20	10	

خط المزرعة  
 زريعة حنظل  
 زريعة بوردان



### ملحق رقم (3)

أدناه جدول يوضح التشريعات الاستثمارية منذ الاستقلال وملامح عامة عنها:

الرقم	اسم القانون	سنة الإصدار	ملامح عامة
1	قانون الميزات والممنوحة	1956م	1/ عنى به القطاع الصناعي لتحويل الاقتصاد القومي من اقتصاد زراعي رعوي إلى اقتصاد صناعي حديث . 2/ منح حوافز مالية كالأعفاءات والتسهيلات فضلا عن اعفاء ضريبي.
2	قانون تنظيم وتشجيع الاستثمار الصناعي	1967م	1/ منح الاستثمارات الوافدة الضمانات اللازمة. 2/ أشتمل على نصوص تتيح تحويل الأرباح وفوائد القروض ورؤوس الأموال الأجنبية.
3	قانون التنمية وتشجيع الإستثمار الصناعي	1972م	التأكيد على عدم التأميم والمصادرة للمشاريع الاستثمارية إلا بأمر قضائي .
4	قانون تنظيم وتشجيع الاستثمار في الخدمات الاقتصادية	1973م	1/ بهدف تشجيع الاستثمار بصفة خاصة في مجالات السياحة، النقل، التخزين، الخدمات الزراعية والإنتاج الزراعي . إضافة إلى المرافق الاقتصادية الأخرى.
5	قانون التنمية وتشجيع الاستثمار الصناعي.	1974م	1/ تشجيع الاستثمار ف بالمنشآت التي لها أهمية استراتيجية وتوفر فرص العمل للسودانيين 2/ منح اعفاءات ضريبية للفترة تمتد الى 15 عاما .

<p>1/تشجيع الاستثمار في القطاع الزراعي بشقيه الحيواني والنباتي .</p> <p>2/ اعاءات ضريبية لمدة خمس سنوات تبدأ من تاريخ بدء الانتاج .</p> <p>3/اعفاءات كلية أو جزئية من الرسوم الجمركية.</p> <p>4/ تمنح الامتيازات والضمانات بعد موافقة وزير المالية .</p>	<p>1976م</p>	<p>قانون تنمية الاستثمار الزراعي وتشجيعه</p>	<p>6</p>
<p>1/يهدف إلي تحقيق النظرة الشمولية للاستثمار والتي كانت تفقدها القوانين القطاعية .</p> <p>2/ منح اعاءات ضريبية لاباح الاعمال والصادر ورسوم الانتاج واي رسوم محلية</p>	<p>1980م</p>	<p>قانون تشجيع الاستثمار لسنة 1980م</p>	<p>7</p>
<p>1/لا يجوز التمييز بين المشاريع المماثلة فيما يتعلق بمنح الميزات أو التسهيلات أو الضمانات.</p> <p>2/ ويموجب هذا القانون تم إنشاء جهاز مستقل عن الوزارات ذات الصلة بشئون الإستثمار يرأس هذا الجهاز وزير متفرغ وله مجلس إدارة برئاسة رئيس مجلس الوزراء يهتم بوضع السياسات وتهيئة المناخ المناسب للإستثمار.</p> <p>3/منح ميزات تفضيلية للمشاريع التي تهدف للتنمية الريفية المتكامل</p>	<p>1990م</p>	<p>قانون تشجيع الإستثمار لسنة 1990م</p>	<p>8</p>

إبتدع ثلاثة مستويات للترخيص للمشروعات الإستثمارية والتعامل معها وأعطى كل منها سلطات.	1996م	قانون تشجيع الإستثمار لسنة 1996م	9
1/تشجيع الاستثمار في عدة مجالات من ضمنها تنمية الموارد الطبيعية والطاقة الجديدة والمتجددة. 2/ تقسيم المشروعات الى استراتيجية وغير استراتيجية.	1999م	قانون تشجيع الإستثمار لسنة 1999م	10
1/يهدف هذا القانون الى تشجيع الإستثمار في المشاريع التي تحقق أهداف الاستراتيجية القومية وخطط التنمية. 2/المبادرات الاستثمارية من قبل القطاع الخاص السوداني وغير السوداني، والقطاع التعاوني، والقطاع المختلط، والعام، واعادة التأهيل، والتوسع في المشاريع الاستثمارية.	2013م	قانون تشجيع الإستثمار لسنة 2013م	11

المصدر: إعداد الدارسة من بيانات وزارة الإستثمار، الخرطوم.

#### ملحق رقم (4)

#### خريطة ولاية النيل الأزرق



ملحق رقم (5)

خريطة ولاية النيل الأزرق والسودان

